Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

البنك الدولي
IBRD • IDA | مجموعة البنك الدولي

التقرير السنوي لعام 2017

END POVERTY

إنهاء الفقر المدقع • تعزيز الرخاء المشترك

- تسريع وتيرة النمو الاقتصادي
- بناء رأس المال البشري
- تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والصدمات

المحتويات

2 رسالة من رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

4 موجز نتائج عمل مجموعة البنك الدولي 2017

8 رسالة من مجلس المديرين التنفيذيين

12 رسالة من المدير الإداري العام للبنك الدولي

14 مساعدة البلدان على تحقيق أولوياتها الإنمائية

30 بناء بنك أفضل: تعزيز عمليات البنك وسياساته

32 توسيع نطاق معارف التنمية في العالم: بيانات وبحوث البنك الدولي

35 المنظور الإقليمي

60 تعاون البنك الدولي ومشاركته عالمياً

63 مؤسسة مسؤولة بيئياً واجتماعياً

68 كفالة المساءلة وتحسين العمليات

70 أدوار البنك الدولي وموارده

80 الالتزام بتحقيق النتائج

الإطار الرئيسي

19 جذب التمويل من القطاع الخاص في البيئات الأشد صعوبة

الجداول الرئيسية

76 بيانات السنة المالية الخاصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير: البيانات المالية والقروض الأساسية

78 بيانات السنة المالية الخاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية: البيانات المالية والقروض الأساسية

أعد هذا التقرير السنوي، الذي يغطي الفترة من 1 يوليو/تموز 2016 إلى 30 يونيو/حزيران 2017، المديرون التنفيذيون لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)- اللذين يُعرفان معاً باسم البنك الدولي- وفقاً للنظام الداخلي لكل من المؤسستين. وقد قدم الدكتور جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين، هذا التقرير مرفقاً به الموازنات الإدارية والقوائم المالية المدققة، إلى مجلس المحافظين.

وتُنشر على نحوٍ منفصل التقارير السنوية لمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).

في عموم التقرير، يشير "البنك الدولي" أو "البنك" اختصاراً فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية؛ في حين تشير "مجموعة البنك الدولي" و"مجموعة البنك" اختصاراً إلى العمل الجماعي لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. تجدر الإشارة إلى أن جميع المبالغ الدولارية المُستخدمة في هذا التقرير السنوي هي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي ما لم يُذكر غير ذلك. وتُحتسب الأموال المخصصة للمشروعات متعددة المناطق على مستوى البلدان في نص وجداول هذا التقرير. ونتيجة لعملية التقريب إلى أقرب رقم صحيح، فإن الأرقام الواردة في الجداول قد لا تطابق المجاميع والنسب في الأشكال تطابقاً كاملاً.

نهج مجموعة البنك الدولي للتنمية المستدامة

هدفان
اثنان

1- إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030
2- تعزيز الرخاء المشترك

ثلاثة
مجالات ذات أولوية

تسريع وتيرة النمو الاقتصادي

في بيلاروس، تساعد أحدث مبتكرات التكنولوجيا على تحسين إدارة الطرق السريعة وحركة المرور التجاري عبر أحد أهم ممرات الطرق الإقليمية. (انظر الصفحة 46.)

إن الطرق الجيدة تفوق في أهميتها كونها بنية تحتية، فهي عبارة عن روابط بين الناس والأسواق والوظائف والفرص.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تساعد التحسينات التي أُدخلت على المنشآت الحدودية مع جيرانها في الشرق والجنوب على تيسير التجارة العابرة للحدود. (انظر الصفحة 20.)

يمكن لتقليل التكاليف والوقت المُهدر عند المعابر الحدودية أن يساعد على دمج الأسواق وتعزيز التجارة - بما في ذلك بالنسبة لصغار التجار والمشتغلات بالتجارة من النساء – وعلى نمو الاقتصادات.

تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والصدمات

في هايتي، ساعد البنك على سرعة تعبئة أكثر من 170 مليون دولار للبلاد بعد أن ضربها إعصار ماثيو. (انظر الصفحة 50.)

يمكن لتوفير الموارد المالية في أعقاب حدوث أزمة مباشرة أن يساعد على استعادة مرافق البنية التحتية والخدمات الأساسية للأشخاص الأشد احتياجا.

إتاحة مليار دولار من التمويل الميسر لكل من الأردن و لبنان لمساعدتهما على دعم اللاجئين السوريين. (انظر الصفحة 54.)

يمكن لاستخدام أدوات تمويل مبتكرة لدعم تقديم خدمات الصحة العامة الحيوية ومرافق البنية التحتية الأساسية أن يساعد على تلبية احتياجات كل من اللاجئين ومواطني البلدان المضيفة.

بناء رأس المال البشري

في بنغلاديش، حصل قرابة 690 ألف طفل في مناطق نائية وريفية على فرصة ثانية للتعليم. (انظر الصفحة 58.)

يمثل التعليم محركا قويا للتنمية: فهو يحقق عوائد كبيرة وثابتة على صعيد الدخل، ويواجه تفاقم أوجه عدم المساواة.

في مدغشقر، يتلقى أكثر من 350 ألف شخص تحويلات نقدية وخدمات تغذية في مواجهة موجة الجفاف الشديدة التي ضربت البلاد. (انظر الصفحة 38.)

يمكن لمساندة إتاحة الحصول على خدمات أساسية ذات جودة وتوفير حماية اجتماعية عند الحاجة أن تساعد الأفراد على بلوغ كامل إمكاناتهم والبلدان على تحقيق نجاح اقتصادي.

اقرأ المزيد عن عمل البنك الدولي في هذه المجالات والمزيد من قصص المشروعات على الموقع: **worldbank.org/annualreport.**

تتألف رسالة مجموعة البنك الدولي من هدفين طموحين لكن يمكن تحقيقهما:

إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030

بخفض نسبة من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم

تعزيز الرخاء المشترك

بتشجيع نمو الدخل لأفقر 40% من السكان في كل بلد.

إن تحقيق هذين الهدفين سيعني العمل مع شركائنا في القطاعين العام والخاص، والتعاون مع المجتمع المدني وحكومات البلدان، وإشراك المستفيدين وأصحاب المصلحة على أرض الواقع لضمان أن تتاح لكل فرد فرصة تحقيق كامل إمكاناته.

وفي إطار سعينا لتحقيق هذين الهدفين، سنركز على ثلاث أولويات:

تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع—وهو أوثق الطرق للخلاص من براثن الفقر.

الاستثمار في البشر من أجل بناء رأس المال البشري—كي يتمكن الجميع من تحقيق أقصى إمكاناتهم والازدهار في اقتصاد القرن الحادي والعشرين.

تعزيز القدرة على مجابهة الصدمات والمخاطر العالمية—لمواجهة التحديات التي يمكن أن تقوض التقدم المحرز ضد الفقر.

تتصدى مجموعة البنك الدولي للتحديات العالمية التي يمكنها التأثير على الجميع - بتعبئة الموارد، وخلق الأسواق، ومواءمة الحلول المبتكرة. ويؤمن البنك الدولي أن العالم الذي يريده الجميع - الذي يخلو من الفقر المدقع وتُتاح لكل فرد فيه فرصة كي يعيش حياة أفضل - هو عالم في متناول أيدينا.

تتيح مواقع الويب التالية والروابط الإضافية الواردة في أنحاء التقرير مزيداً من المعلومات عن عمل البنك:

- التقرير السنوي 2017: **worldbank.org/annualreport**
- نتائج عمل البنك الدولي: **worldbank.org/results**
- البيانات المفتوحة للبنك الدولي: **data.worldbank.org**
- بطاقات قياس الأداء المؤسسي: **scorecard.worldbank.org**
- المسؤولية المؤسسية: **worldbank.org/corporateresponsibility**
- الحصول على المعلومات: **worldbank.org/en/access-to-information**

رسالة من رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

تذكرني رحلاتي حول العالم باستمرار كيف أن العالم أصبح يبدو كقرية صغيرة. فبفضل التكنولوجيا - ولاسيما الإنترنت والهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي - بمقدور الجميع تقريبا أن يروا كيف يعيش الآخرون. وبالنسبة للكثيرين، فإن مستويات المعيشة في البلدان الأكثر تقدماً، التي كانت ذات يوم مجهولة للفقراء في العالم، أصبحت الآن مألوفة لديهم كمجتمعاتهم المحلية.

لقد غيّر هذا الوعي كيف يفكر الناس في حياتهم، ورفع سقف التوقعات بشأن ما هو ممكن وقابل للتحقيق. وتأخذ الآمال والطموحات، التي كانت مقتصرة ذات يوم على الخبرات المحلية، في التقارب في مختلف أنحاء العالم. وصاحب ارتفاع آمال الأفراد وطموحاتهم ارتفاع الطلب على التعليم والوظائف والخدمات، كالرعاية الصحية والنقل - وعلى الفرص لبناء حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم. وفي الوقت الذي بات فيه العالم حقاً قرية صغيرة، فإن الفجوة بين الأفراد آخذة في الاتساع. إن دورنا وطموحنا في مجموعة البنك الدولي هو سد تلك الفجوة. إننا بحاجة لاستخدام كل طاقاتنا ومعارفنا وإبداعنا ومواردنا المالية لمساعدة البلدان على الوفاء بتوقعات مواطنيها.

ويعني ذلك تسريع وتيرة التقدم المحرز على صعيد تحقيق هدفينا - إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك بين أفقر 40% من السكان في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل. ولتحقيق هذين الهدفين، فإننا نساند عمليات الاستثمار في البلدان التي سترسي الأسس الضرورية للنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع. ونستثمر في الناس، في الشباب على وجه الخصوص، حتى يتمكن الأفراد - والبلدان - من تحقيق كامل إمكاناتهم والتطلع إلى مستقبل أكثر إشراقاً. ونعمل حاليا على تقوية القدرة على مواجهة الصدمات العالمية التي تؤثر فينا جميعا وهي الأوبئة وتغيُّر المناخ واللاجئون والمجاعات.

وفي حين يبدو العالم أصغر حجما يوماً بعد يوم، فإن التحديات التي تواجهنا تتضاعف. ولذا، يجب علينا باستمرار أن نتطور وأن نتكيف كي نتمكن من مواجهتها. ونحن في مجموعة البنك الدولي نعيد النظر بصورة جذرية في النهج الذي نتبعه في تمويل التنمية. فنحن نستثمر مليارات الدولارات، لكن العالم يحتاج إلى تريليونات الدولارات من التمويل السنوي من أجل التنمية. ويجب علينا الآن أن نوظف مواردنا الشحيحة بدرجة أكبر لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة الأكبر حجماً، والجمع بينها وبين ما نتمتع به من خبرات تقنية واستثمارها في البلدان النامية.

لحفز هذا المستوى من التمويل، يجب العمل على إيجاد أسواق جديدة وبث روح الحيوية والابتكار التي يتمتع بها القطاع الخاص في البلدان المتعاملة معنا، ولاسيما البلدان الأشدّ فقراً والأكثر هشاشة. يجب أن نبدأ بطرح سؤال اعتيادي حول ما إذا كان رأس المال الخاص، وليس التمويل الحكومي أو معونات المانحين، يمكن أن يمول أحد المشروعات. وإذا لم تكن الظروف مواتية أمام استثمارات القطاع الخاص، علينا العمل مع شركائنا لإزالة المخاطر القائمة على مستوى المشروعات والقطاعات والبلدان بأكملها. ومن خلال الدخول في حوار ونقل المعارف، يمكننا مساعدة الحكومات على إصلاح القوانين واللوائح التنظيمية، وعلى تحسين الممارسات الاقتصادية. ويمكننا إيجاد سبل جديدة أكثر كفاءة لتمويل التنمية. ولن يتأتى كل ذلك بسهولة، لكنه الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها مساعدة البلدان بالقدر الذي تتطلبه هذه الظروف.

هذا العام، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم أكثر من 61 مليار دولار من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الأعضاء ومؤسسات الأعمال الخاصة. وشهد البنك الدولي للإنشاء والتعمير طلباً مستمراً من جانب البلدان المتعاملة معه على خدماته، وقدم ارتباطات يبلغ مجموعها 22.6 مليار دولار. وقدمت المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً في العالم، 19.5 مليار دولار دعماً للبلدان الأشد احتياجا لمواجهة تحدياتها الأكثر صعوبة.

والتزمنا بتوسيع نطاق الإجراءات التدخلية الإنمائية للمؤسسة الدولية للتنمية بصورة كبيرة من خلال التمويل الابتكاري. فعلى سبيل المثال، نعمل على الاستفادة من استثمارات حقوق الملكية للمؤسسة بالمزج بين مساهمات المانحين والموارد الداخلية والأموال التي تتم تعبئتها من أسواق الدين. ونتيجة لتلك الجهود واستمرار المساندة القوية من جانب شركائنا، حققنا مستوى قياسياً في العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة قدره 75 مليار دولار. ونحن إذ نتجه إلى السنة المالية 2018، فإننا نستخدم أدوات جديدة، كنافذة القطاع الخاص برأسمال قدره 2.5 مليار دولار لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة لصالح البلدان الأشد فقرا.

تقود مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، اللتان تركزان على تنمية القطاع الخاص، جهودنا لخلق الأسواق واجتذاب استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

لقد قدمت مؤسسة التمويل الدولية هذا العام مبالغ كبيرة من التمويل من أجل تنمية القطاع الخاص بلغت حوالي 19.3 مليار دولار، عبأت قرابة 7.5 مليار دولار منها من شركاء الاستثمار. وذهب حوالي 4.6 مليار دولار من هذه الأموال إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وأكثر من 900 مليون دولار إلى مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات.

وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 4.8 مليار دولار من أدوات التأمين ضد المخاطر السياسية وضمانات تعزيز الائتمان بغرض اجتذاب المستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص إلى البلدان النامية. وكان 45% من المشروعات التي ساندتها الوكالة في السنة المالية 2017 في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و21% في بلدان متأثرة بالصراعات والهشاشة.

إننا نعمل في مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي على ضمان أن نتمتع بالمعرفة والموارد والأدوات الضرورية كي يتسم عملنا بالفاعلية والمرونة والسرعة في مواجهة التغيرات السريعة. ونحن على أهبة الاستعداد لتوسيع نطاق عملنا وتدعيمه لمساعدة البلدان المعنية على التغلب على تحدياتها الإنمائية، وتحقيق تكافؤ الفرص، ومنح الجميع الفرصة لبلوغ آمالهم وطموحاتهم.

الدكتور جيم يونغ كيم

رئيس مجموعة البنك الدولي

ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

الارتباطات العالمية

حافظت مجموعة البنك الدولي على تقديم المساندة إلى البلدان النامية خلال العام الماضي مع تركيزها على تحقيق النتائج بمزيد من السرعة، وزيادة أهمية أنشطتها وملاءمتها للبلدان المتعاملة معها وللشركاء، وتوفير الحلول العالمية لمواجهة التحديات المحلية.

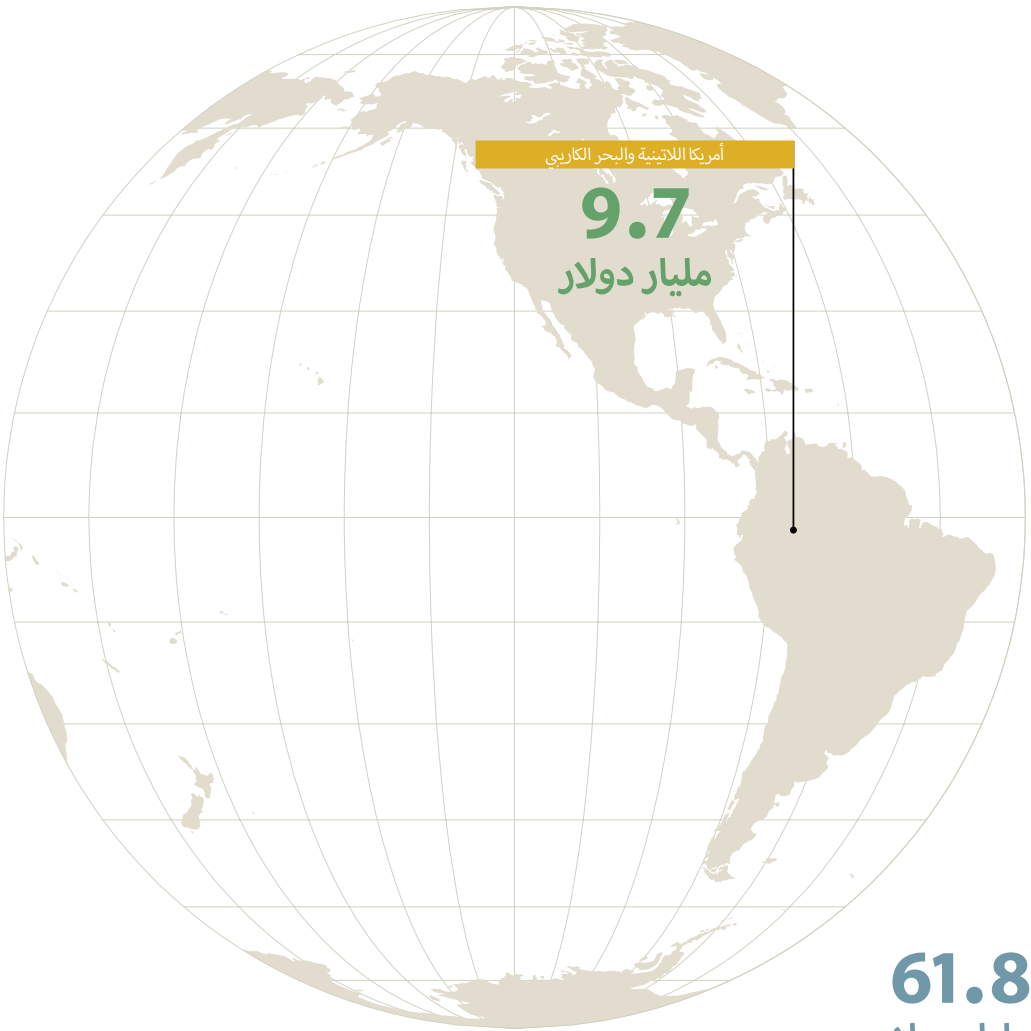

61.8
مليار دولار

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي مشروعات متعددة المناطق ومشروعات عالمية. ويعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

مجموعة البنك الدولي

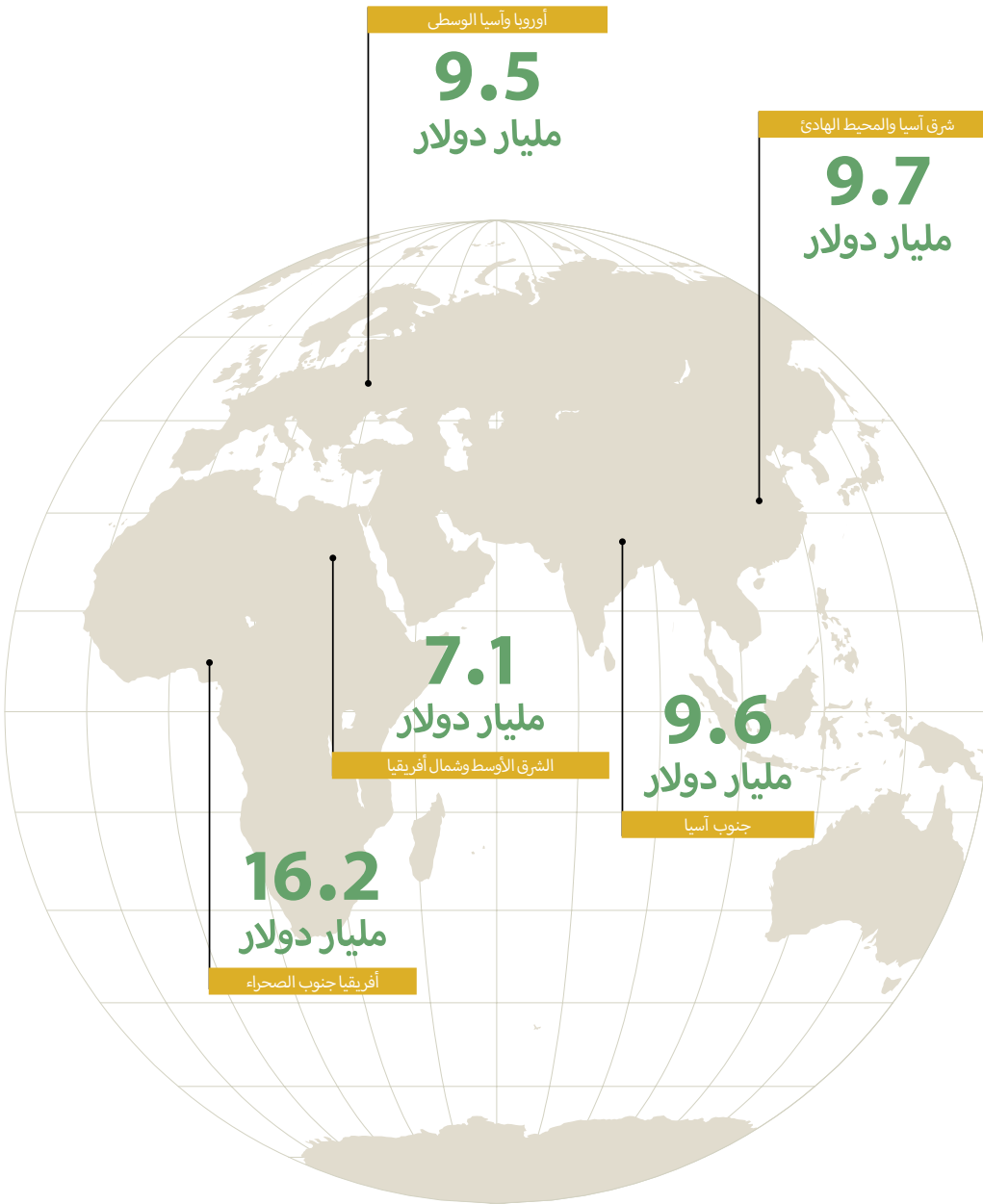
أوروبا وآسيا الوسطى
9.5
مليار دولار
شرق آسيا والمحيط الهادئ
9.7
مليار دولار
7.1
مليار دولار
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
9.6
مليار دولار
جنوب آسيا
16.2
مليار دولار
أفريقيا جنوب الصحراء

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

حسب السنوات المالية، بملايين الدولارات

	2013	2014	2015	2016	2017
مجموعة البنك الدولي					
الارتباطات[أ]	50,232	58,190	59,776	64,185	61,783
المدفوعات[ب]	40,570	44,398	44,582	49,039	43,853
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات	15,249	18,604	23,528	29,729	22,611
المدفوعات	16,030	18,761	19,012	22,532	17,861
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات	16,298	22,239	18,966	16,171	19,513[ج]
المدفوعات	11,228	13,432	12,905	13,191	12,718[ج]
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات[د]	11,008	9,967	10,539	11,117	11,854
المدفوعات	9,971	8,904	9,264	9,953	10,355
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي مبلغ الإصدارات	2,781	3,155	2,828	4,258	4,842
الصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة					
الارتباطات	4,897	4,225	3,914	2,910	2,962
المدفوعات	3,341	3,301	3,401	3,363	2,919

أ- يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي تنفذها البلدان المستفيدة، ولذلك، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي لمجموعة البنك التي تتضمن فقط مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

ب- يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة.

ج- لا تتضمن الأرقام الارتباط بتقديم منحة بمبلغ 50 مليون دولار وصرفها لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

د- ارتباطات طويلة الأجل مقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية. ولا يتضمن ذلك تمويلا قصير الأجل أو أموالا تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

تتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير
يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية
تقدم قروضاً بدون فوائد، أو اعتمادات، ومنحاً لحكومات أشدّ البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية
تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات الصاعدة.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
يقدم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

رسالة من
مجلس المديرين التنفيذيين

في السنة المالية 2017، اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين الذي بدأ دورة جديدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 على العمل السابق الذي قام به المجلس لتحديد الاتجاه الإستراتيجي لمجموعة البنك الدولي. وشمل ذلك تفعيل ما انطوت عليه وثيقة "التطلع إلى المستقبل: رؤية لمجموعة البنك في عام 2030"؛ ومواصلة النظر في الاحتياجات المالية لمجموعة البنك؛ وتطوير خيارات لإعادة التوازن في هيكل مساهمات رأس مال البنك، والبناء على اتفاق الصيغ الديناميكية الذي تم التوصل إليه في العام السابق من أجل إعادة تصويب حقوق تصويت البلدان الأعضاء. وستبقى هذه الموضوعات ضمن أولويات البنك في العام المقبل.

أبرز ملامح عمل المجلس في السنة المالية 2017

لقد ساعد التعاون المتطلع إلى المستقبل بين جهاز الإدارة ومجلس المديرين التنفيذين على بلورة رؤية مشتركة فيما بين البلدان المساهمة بشأن كيف يمكن لمجموعة البنك الدولي تحقيق هدفيها التوأمين ومساندة خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ومما عزز المناقشات حول التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات الواردة في وثيقة "التطلع إلى المستقبل"، والإرشادات التي أصدرها المجلس لجهاز الإدارة حول كيفية تحقيق هدفي مجموعة البنك المشاركة في: العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والإستراتيجية طويلة الأجل لمؤسسة التمويل الدولية (IFC 3.0)، والنهج التدريجي لتعبئة تمويل القطاع الخاص، ونافذة التصدي للأزمات ونافذة القطاع الخاص التابعتين للمؤسسة الدولية للتنمية، وبرامج البنك المرنة والمبسطة، وإستراتيجية الموارد البشرية، وإستراتيجية مجموعة البنك للسنوات المالية 2018 – 2020، وآفاق عملها في المستقبل.

ودعما لهذه الأنشطة، قدم المجلس كذلك إرشادات بشأن قضايا مهمة كالنتائج والأداء، وبطاقات قياس الأداء المؤسسي، والإستراتيجية المعنية بالمساواة بين الجنسين، وخطة العمل المعنية بتغير المناخ، وخطة العمل المعنية بإدارة المعارف، وبرنامج التسهيلات الموسعة، وتعبئة الموارد المحلية والتدفقات المالية غير المشروعة، وإطار القدرة على تحمل أعباء الديون للبلدان منخفضة الدخل، وتخرج الدول الصغيرة من أهلية الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والتوسع في مشروعات الطاقة الشمسية، وإستراتيجيات إدارة الدين العام، والهجرة والتنمية. بالإضافة إلى ذلك، ناقش المجلس أربعة تقارير

وقوفا (من اليسار إلى اليمين): أندريه لوشين، الاتحاد الروسي؛ هيرفي دى فيلروش، فرنسا؛ عمر بوقرة، الجزائر؛ فرانك هيمسكيرك، هولندا؛ سوبهاش شاندرا غارغ، الهند؛ دانيال بيريني، الأرجنتين (المدير المناوب)؛ أوتافيانو كانوتو، البرازيل؛ جان كلود تاهاتيهوانغ، الكاميرن (المدير المناوب)؛ أندين هاديانتو، إندونيسيا؛ ورنر غروبر، سويسرا؛ فرناندو خيمينيز لاتوري، إسبانيا؛ يورغن زاتلر، ألمانيا؛ ديفيد كيندر، المملكة المتحدة (المدير المناوب)؛ كريستين هوغان، كندا؛ باتريسيو باغانو، إيطاليا.

جلوسا (من اليسار إلى اليمين): بونجي كونين، جنوب أفريقيا؛ جيسون ألفورد، أستراليا؛ أندرو ن. بفومبي، زمبابوي؛ خالد الخضيري، المملكة العربية السعودية؛ ميرزا حسن، الكويت (عميد المجلس)؛ سوزان أوباك، الدانمرك؛ كازوهيكو كوجوشي، اليابان؛ يونغمينغ يانغ، الصين؛ كارين ماثياسين، الولايات المتحدة؛ فرانسيسكوس غودتس، بلجيكا.

مؤسسية رئيسية، هي: الفقر والرخاء المشترك 2016: التصدي لعدم المساواة؛ وتقرير عن التنمية في العالم 2017: الحوكمة والقانون؛ والآفاق الاقتصادية العالمية؛ وممارسة أنشطة الأعمال 2017: تكافؤ الفرص للجميع.

أبرز ملامح عمل لجان المجلس

ناقشت لجنة مراجعة الحسابات مقترحات لتدعيم القدرة المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. واشتملت هذه المقترحات على الوثائق التالية: تطبيق النموذج المالي الهجين للمؤسسة الدولية للتنمية؛ وتفعيل نافذة القطاع الخاص لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية؛ وزيادة وتيرة إعادة تحديد الهامش المتغير للقروض المرنة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ وإدخال تعديلات على تفويضات الاستثمارات العامة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية؛ والتعديلات المقترحة على القدرات الضمانية وحد إعادة التأمين بالمحفظة للوكالة؛ والإطار المنقح لإدارة مساهمات رأس المال، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. كما عملت لجنة مراجعة الحسابات على إعداد مقترحات لتدعيم إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والنزاهة المؤسسية لدى مجموعة البنك.

وقدمت لجنة الموازنة دعماً للتطبيق الناجح لإجراءات إعداد الموازنة السنوية، وذلك بضمان استرشاد عملية تخصيص الموارد بمبادئ المواءمة الإستراتيجية، واستدامة الموازنة، ومواصلة التركيز على تحقيق الكفاءة. كما قدمت اللجنة إرشادات بشأن تحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات مجموعة البنك الدولي، ومراجعة أوجه الإنفاق لديها، وغير ذلك من تدابير ترشيد التكاليف.

وركزت اللجنة المعنية بفاعلية التنمية على أمور تتعلق بالتوجه الإستراتيجي لمجموعة البنك، حيث ناقشت جودة العمليات التي يساندها البنك فضلاً عن تحديث الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي

وتنفيذه، والتقييمات المبكرة لأطر أدوات تمويل البرامج وفقاً للنتائج والشراكات مع البلدان، ومبادرات تبسيط الإجراءات.

وبالبناء على الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الاجتماعات السنوية لعام 2016 بشأن الصيغ الديناميكية، ركزت اللجنة المعنية بالحوكمة والشؤون الإدارية للمديرين التنفيذيين على إعادة تصويب مساهمات البلدان الأعضاء في إطار استعراض حصص المساهمات في رأس المال.

ونظرت لجنة الموارد البشرية في مختلف الأنشطة المتصلة بإستراتيجية مجموعة البنك الدولي للموارد البشرية، بما في ذلك الأطر الوظيفية؛ والعمل في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات والعنف؛ والأجور والرواتب (التعويضات)؛ والشؤون الأخلاقية والعدالة الداخلية؛ وتخطيط القوى العاملة؛ والتنوع والاشتمال، والمسح الاستقصائي عن مشاركة الموظفين.

التأكيد على العمليات في المناطق الحرجة

وافق المديرون التنفيذيون على عمليات أو برامج التسهيلات في إطار الاستجابة لحالات الطوارئ، ومنها في: أفغانستان وتشاد وإثيوبيا وغينيا وكينيا وليبريا وسيراليون وجنوب السودان والجمهورية اليمنية، مع تدخلات بشأن التصدي للمجاعات والأزمات في أفريقيا والشرق الأوسط، والبرنامج العالمي للتصدي للأزمات، وصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

يسافر المديرون التنفيذيون دورياً إلى البلدان الأعضاء للتعرف بأنفسهم مباشرة على التحديات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المعنية، ويزورون أنشطة المشروعات التي يمولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ويناقشون مع المسؤولين الحكوميين تعاونهم مع مجموعة البنك. وفي السنة المالية 2017، زار المديرون كلاً من ألبانيا والجزائر والأردن وكوسوفو والمغرب وصربيا والضفة الغربية وقطاع غزة.

كما ناقش المجلس تقرير مجموعة التقييم المستقلة المعنون "نتائج عمل مجموعة البنك الدولي وأداؤها في عام 2016"، وكذلك تقارير هيئة التفتيش المتعلقة بكل من كينيا وكوسوفو وأوغندا.

وإجمالاً، وافق المجلس على تقديم 42.1 مليار دولار من المساعدات المالية في السنة المالية 2017، وذلك من خلال 383 عملية تتألف من 22.6 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومساندة تزيد قيمتها على 19.5 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية. كما استعرض المديرون التنفيذيون 51 أداة من أدوات العمل القطري. ووافق المجلس على موازنة إدارية للبنك الدولي قدرها 2.6 مليار دولار للسنة المالية 2018.

تعريف المديرين التنفيذيين للبنك الدولي

المديرون التنفيذيون الخمسة والعشرون، الذين يمثلون البلدان الأعضاء بالبنك الدولي والبالغ عددها 189 بلداً، مسؤولون عن تسيير العمليات العامة للبنك الدولي، وذلك بموجب الصلاحيات التي خولها لهم مجلس المحافظين. ويختار المديرون التنفيذيون رئيساً للبنك الدولي، الذي يرأس بدوره مجلس المديرين التنفيذيين. وتستمر ولاية المجلس الحالي من نوفمبر/تشرين الثاني 2016 حتى أكتوبر/تشرين الأول 2018.

توجيه عمل البنك الدولي

يقوم المديرون التنفيذيون بدوْرٍ مهم في توجيه العمليات العامة وتحديد التوجه الإستراتيجي لمجموعة البنك الدولي بأكملها، ويمثلون وجهات نظر البلدان الأعضاء حول الدور الذي يضطلع به البنك. ويبت أعضاء المجلس في الاقتراحات التي يقدّمها الرئيس فيما يتعلق بالقروض والاعتمادات والمنح والضمانات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية؛ والسياسات الجديدة؛ والموازنة الإدارية؛ والمسائل التشغيلية أو المالية الأخرى. ويناقش المديرون التنفيذيون أيضاً أطر الشراكات الإستراتيجية – وهي الأداة الرئيسية التي يستخدمها جهاز الإدارة والمجلس في مراجعة وتوجيه عمل مجموعة البنك مع البلدان المتعاملة معها، وما تقدمه من مساندة للبرامج الإنمائية. كما يتولى المديرون التنفيذيون مسؤولية أن يعرضوا على مجلس المحافظين تقريراً عن مراجعة الحسابات، والموازنة الإدارية، والتقرير السنوي للبنك الدولي.

هيكلة عمل مجلس المديرين التنفيذيين

يضم المجلس خمس لجان دائمة ولجنة واحدة مخصصة. ويعمل المديرون التنفيذيون أعضاءً في واحدة أو أكثر من اللجان الدائمة، التي تساعد المجلس على النهوض بمسؤولياته الإشرافية من خلال الفحص المتعمق للسياسات والإجراءات. وتجتمع اللجنة التوجيهية للمديرين التنفيذيين، التي يعمل فيها جميع المديرين، مرتين شهرياً لمناقشة برنامج العمل الإستراتيجي للمجلس.

ويشارك المجلس، عبر لجانه، بانتظام في متابعة مدى فاعلية أنشطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية من خلال هيئة التفتيش المستقلة ومجموعة التقييم المستقلة، اللتين ترفعان تقاريرهما مباشرة إلى المجلس.

الشكل 1 لجان مجلس المديرين التنفيذيين

اللجنة التوجيهية لمجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية

لجنة مراجعة الحسابات

تشرف على الشؤون المالية والمحاسبية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والنزاهة المؤسسية بالبنك.

لجنة الموازنة

تساعد المجلس على الموافقة على موازنات البنك.

اللجنة المعنية بفاعلية التنمية

تقيم فاعلية التنمية للبنك، وترشد توجّهاته الإستراتيجية، وتراقب جودة عملياته ونتائجها.

اللجنة المعنية بالحوكمة والمسائل الإدارية الخاصة بالمديرين التنفيذيين

توجه حوكمة البنك، وفاعلية عمل المجلس، والسياسة الإدارية السارية على مكاتب المديرين التنفيذيين.

لجنة الموارد البشرية

تشرف على المسؤولية الملقاة على عاتق إستراتيجية الموارد البشرية وسياسات وممارسات البنك ومدى مواءمتها مع احتياجات الأعمال.

لجنة الأخلاقيات المسلكية

تأسست لجنة الأخلاقيات المسلكية في عام 2003 للنظر حسب الحاجة في الأمور المتعلقة بتفسير أو تطبيق مدونة السلوك الخاصة بكبار مسؤولي مجلس المديرين التنفيذيين.

للمزيد من المعلومات عن مجلس المديرين التنفيذيين، يرجى زيارة الموقع:
worldbank.org/boards.

رسالة من
المدير الإداري العام للبنك الدولي

لقد تركت منصبي بالبنك الدولي قبل سبعة أعوام، وها أنا ذا أعود هذا العام. خلال هذا الوقت، تغيرت أمور كثيرة في العالم. فالتكنولوجيا الجديدة تتيح الآن إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات التي يمكنها تعزيز عملية التنمية والحفاظ على البيئة. لكن الصدمات العالمية - الاقتصادية والبيئية والسياسية - أضحت أكثر تكراراً وشدة، وتشكل سرعة التغير الحالي تحديات أمام قدرتنا على الوفاء بالتزاماتنا، مما يضع مسؤولية أكبر على عاتق البنك الدولي كي يتحلى بالمرونة والسرعة في تعامله مع البلدان التي يخدمها، وذلك كي تصبح أكثر قدرة على مواجهة الصدمات والتكيف مع التغيرات.

هذا العام، واصل البنك الدولي جهوده لتحقيق رؤية البلدان المساهمة حتى يظل قادراً على تحقيق خطة أعمال التنمية لعام 2030، والحفاظ على دوره المحوري في النظام المالي العالمي.

أولاً، لقد قدمنا مساندة لجميع البلدان المتعاملة معنا على كافة مستويات الدخل التي تعتمد على خبراتنا ومواردنا التمويلية لمواجهة تحدياتها الإنمائية بفاعلية. وبفضل ما يتمتع به من تغطية عالمية وخبرات عميقة على مستوى البلدان، يُعد البنك شريكاً يحظى بالثقة والتقدير. ففي السنة المالية 2017، ارتبط البنك الدولي بتقديم 42.1 مليار دولار، منها 22.6 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير و19.5 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك لمساعدة البلدان الأشد فقراً. وواصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير التصدي للتحديات الإنمائية الأكثر إلحاحاً للبلدان المتعاملة معه، مع المحافظة في الوقت نفسه على قوة مركزه المالي. واستنفدت المؤسسة الدولية للتنمية موارد العملية السابعة عشرة (IDA17) بالكامل، ونحن الآن نستعد لبدء العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة (IDA18)، وهي أكبر بكثير بفضل الدعم القوي الذي قدمه شركاء التنمية.

وفي المرحلة المقبلة، سنواصل العمل في بيئة يعتريها نقص في الموارد، حيث نواجه طلباً قوياً على خدماتنا. ونحن نبذل كل جهد ممكن لاستخدام مواردنا على نحو إستراتيجي في الأنشطة التي تعود بأكبر قدر من المنفعة على البلدان المتعاملة معنا.

ثانياً، لقد واصلنا لعب دور قيادي في القضايا العالمية المهمة، من المجاعة إلى التشرد القسري إلى التأهب لمواجهة الأوبئة، ونعكف حالياً على توسيع نطاق تواجدنا في المناطق الهشة كي نتمكن من بذل المزيد من الجهود: استجبنا لأزمة المجاعة بتعبئة مبلغ 1.8 مليار دولار؛ وأتاح البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسَّر مليار دولار للبلدان متوسطة الدخل التي تواجه أوضاعاً هشة؛ وفي إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة، سنوجه 14 مليار دولار لمعالجة أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، بالإضافة إلى ملياري دولار دعماً للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم. كما نسعى لتوفير حلول مالية مبتكرة للتصدي لتحديات التنمية الأشد صعوبة في العالم. وفي إطار جهودنا للتركيز على الوقاية من انتشار الأوبئة والتأهب لمواجهتها في البلدان منخفضة الدخل، أصدرنا أول أداة تأمين على الإطلاق لتوفير تغطية تأمينية بقيمة 500 مليون دولار ضد حالات تفشّي الأمراض المعدية التي من المرجَّح أن تسبِّب أوبئة خطيرة على نطاق واسع.

ثالثاً، وكما حدد الرئيس، فإننا نعمل في مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي على تعبئة المزيد من تمويل القطاع الخاص، ومن شأن ذلك أن يساعدنا على زيادة تمويل التنمية إلى أقصى حد ممكن على نحو مسؤول مالياً وبيئياً واجتماعياً. إن تعزيز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف أولويتان بالغتا الأهمية، كما أن إطلاق العنان لإمكانات مشروعات الأعمال التي تقودها النساء يلعب دوراً مهماً في هذا الصدد. ومع تحالف

من الشركاء، أطلقنا مبادرة تمويل سيدات الأعمال التي يتوقع أن تعبئ أكثر من مليار دولار لمساعدة النساء في الحصول على رأس المال والمساعدة الفنية لمشروعاتهن.

إن الحفاظ على هذا الزخم يقتضي أن يواصل البنك الدولي تحسين نموذج عمله كي يصبح أكثر مرونة وقدرة على التكيف في أسلوب عملنا، كما أن تحقيق النتائج في بيئة متغيرة والحفاظ في الوقت نفسه على معايير البنك وجودة عمله يتطلب منا أن نتحلى بالمرونة وروح الإبداع. إننا نعمل على إنشاء ثقافة تتمتع بقدر أكبر من الابتكار والإبداع والتمكين والخضوع للمساءلة. ويقوم برنامج البنك الدولي المرن باختبار وتوسيع نطاق التحسينات التشغيلية بغرض مساعدة فرق العمل على تحقيق نتائج أفضل والحفاظ عليها، ويشمل ذلك الحد من الأعمال الورقية، وخفض الإجراءات الروتينية، والانتقال إلى نموذج يقوم على تحليل المخاطر، والاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات البلدان المتعاملة معنا بتوفير منتجات وخدمات مبتكرة. ولكم أنا فخور بمستوى الاستجابة والعمل الإيجابيين في مختلف وحدات البنك الدولي دعماً لهذه الجهود.

إن جهاز موظفينا المتفانين يقوم بعمل مميز كل يوم، وغالباً ما يكون ذلك تحت ضغوط وفي بيئات معقدة وأحياناً محفوفة بالمخاطر. ويعرض هذا التقرير السنوي أمثلة على أحدث الطرق التي نستخدمها في دعم التقدم الذي تحرزه البلدان الأعضاء: من حصول 690 ألف طفل في بنغلاديش على فرصة تعليم ثانية بفضل إنشاء مدارس جديدة؛ إلى برنامج شبكة الأمان في مدغشقر الذي ساعد أكثر من 350 ألف شخص على مواجهة الجفاف وانعدام الأمن الغذائي؛ إلى تحسين مرافق المياه والصرف الصحي في أكثر من 11500 قرية ريفية بإندونيسيا.

وإنني فخور بالنتائج المثيرة للإعجاب التي حققها جهاز موظفينا هذا العام، وكذلك بفريق جهاز إدارة البنك الذي حرص على أن نحقق أداءً ممتازاً. لقد تمخضت التغيرات الأخيرة التي شهدها العالم عن تحديات جديدة ومعقدة، ويجب أن نتصدى لها بلا هوادة، وأنا أتطلع للعمل معكم جميعا لتحقيق هذا الهدف.

كريستالينا جورجييفا

المدير الإداري العام، البنك الدولي

مساعدة البلدان على تحقيق أولوياتها الإنمائية

للوفاء بهدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، يتعيَّن أن يعمل البنك الدولي مع البلدان لمساعدتها على تحقيق أولوياتها الإنمائية. وسيتطلب القيام بذلك موارد مالية بالتأكيد. لكنه يتطلب أيضاً وجود بيانات وشواهد ومعارف بشأن أفضل السبل لاستخدام هذه الموارد لتحقيق مكاسب إنمائية، كما يتطلب التزاماً طويل الأمد بمتابعة هذه الاستثمارات من البداية حتى إنجازها.

يوفر البنك الدولي جميع هذه العناصر - التمويل والمعارف والخبرات والالتزام - لكل من شراكاته مع البلدان التي تطمح إلى تنمية اقتصاداتها وإتاحة فرص أكبر لشعوبها. وباعتبار البنك الدولي مؤسسة تضم 189 بلداً عضواً، فإنه يتمتع بانتشار عالمي لا نظير له يمكِّنه من العمل في مختلف البلدان والقارات. ويستخدم البنك قوته التجميعية لتعظيم أصوات البلدان النامية من خلال جمع القادة الدوليين والوطنيين والمحليين مع أصحاب المصلحة المباشرة لتبادل المعارف، وتعزيز العلاقات، وإقامة شراكات لإيجاد الحلول. ويقدم البنك طائفة واسعة من الأدوات المالية والمساعدة الفنية والمساندة للبلدان من أجل تطبيق المعارف العالمية على التحديات التي تواجهها. ومن خلال العمل مع البلدان على تنفيذ مشروعات التنمية على المدى الطويل، يساعد البنك ليس في ضمان إمكانية تحقيق النمو فحسب بل في استدامته أيضاً.

هناك ثلاث أولويات توجِّه عمل البنك مع البلدان: تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، والاستثمار في البشر من أجل بناء رأس المال البشري، وتعزيز القدرة على مجابهة الصدمات والمخاطر العالمية. ومن خلال العمل في قطاعات مترابطة مع مجموعة متزايدة من الشركاء المتنوعين، يهدف البنك إلى تحسين الآفاق الاقتصادية للبلدان والناس حول العالم.

5 TON
MANITOU
MI-X50D
MIPS
TEMA
FL 010

تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع

لا يزال النمو الاقتصادي المستدام يوفر أوثق الطرق للخلاص من براثن الفقر. ويساند البنك الدولي الاستثمارات في البلدان التي تدعم النمو طويل الأمد وتساعد في تلبية احتياجات مواطنيها. ويعمل البنك مع واضعي السياسات لإنشاء أسواق ومؤسسات واقتصادات تتسم بالاستقرار والإنصاف والكفاءة، كما يساعد البلدان على تلبية احتياجاتها الضرورية من البنية التحتية بطريقة تضمن تحقيق الاستدامة. ومن خلال التحليلات والمشورة والأدوات المالية والقوة على جمع الأطراف المعنية، والأهم وجود قاعدة شواهد قوية، يقدم البنك إلى البلدان المتعاملة معه الأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات إنمائية مستنيرة من أجل تحقيق أثر دائم.

السعي للحصول على طاقة منخفضة الانبعاثات الكربونية

إن الحصول على طاقة حديثة وموثوق بها وميسورة التكلفة أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان لتلبية احتياجاتها الإنمائية، إلا أنه يتعيَّن السعي إلى تحقيق ذلك بأسلوب مستدام. ويعمل البنك الدولي مع الحكومات على تقديم خيارات منخفضة الانبعاثات الكربونية للحصول على الطاقة تتناسب مع ظروف كل بلد، بما في ذلك المصادر المتجددة مثل الطاقة الشمسية. وعلى سبيل المثال، يقدم البنك قروضاً بقيمة تتجاوز مليار دولار لمشروعات الطاقة الشمسية في الهند، ومن بينها مبادرة لتوليد الطاقة الشمسية فوق أسطح المنازل ستوفر الكهرباء للملايين. ومن خلال حلول خارج نطاق الشبكة، يتمكَّن أكثر من مليون أسرة معيشية في إثيوبيا من الحصول على الطاقة، غالباً باستخدام مصابيح شمسية وأنظمة منزلية للطاقة الشمسية. وتعزز الشبكات الذكية اعتماد الطاقة المتجددة في تركيا وأوكرانيا وفييتنام. وتساعد الأدوات التحليلية الشاملة - مثل المؤشرات التنظيمية للطاقة المستدامة التي تقيِّم سياسات البلدان ومساندتها التنظيمية للطاقة المستدامة - الحكومات على صياغة سياسات تجذب الاستثمارات من القطاع الخاص بالإضافة إلى تتبع التقدُّم المحرز نحو إتاحة الطاقة للجميع.

توفير المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي للجميع

يلتزم البنك الدولي، باعتباره أكبر مصدر متعدد الأطراف في العالم لتمويل مشروعات المياه في البلدان النامية، بالعمل على نحوٍ وثيق مع الشركاء على تحقيق رؤية "عالم ينعم فيه الجميع بالمياه". ولبلوغ هذه الغاية، يعطي البنك الأولوية لاستدامة الاستثمار في خدمات المياه ويساند التمويل الذي يشمل تعبئة رؤوس الأموال الخاصة للمضي قدماً نحو توفير المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي للجميع. ويؤدي هذا العمل إلى تعزيز تعميم الحصول على خدمات المياه، والوصول إلى المؤسسات التي تدير المياه بشكل منصف، والقدرة على المجابهة لمساعدة البلدان على مواجهة آثار الصدمات الخارجية على المياه. وفي بنغلاديش على سبيل المثال، قام مشروع لإمدادات المياه والصرف الصحي في الريف بإتاحة الحصول على مصادر مياه محسَّنة ومراحيض صحية لنحو 1.2 مليون شخص. ولا يمكن تناول تقديم خدمات المياه والصرف الصحي بصورة منفصلة عن الإدارة المستدامة والآمنة. وبالاشتراك مع الأمم المتحدة، عقد البنك الدولي اجتماعاً لفريق رفيع المستوى معني بالمياه والذي التزم بالعمل على تنمية الموارد المائية، كما أصدر في سبتمبر/أيلول 2016 خطة عمل ستساعد في ضمان إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتها بشكل مستدام.

جني منافع التقنيات الرقمية

تُحدث التقنيات الرقمية تغيُّراً سريعاً في الطريقة التي يتواصل ويتعامل بها الناس ومؤسسات الأعمال والحكومات وكذلك طريقة الحصول على الخدمات والمعلومات. وأصبح الاقتصاد الرقمي محركاً بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والاستثمار وخلق فرص العمل، وبالتالي يُعد اعتماد الصناعات التقليدية للتكنولوجيا الرقمية أمراً مهماً لتحسين الإنتاجية والانفتاح على أسواق جديدة. ويساند البنك الدولي البلدان ومواطنيها للاستفادة من هذه الفرص. وتشمل هذه المساندة توسيع نطاق الاتصال بشبكة الإنترنت بتكلفة ميسورة لأكثر من 4 مليارات شخص مازالوا غير متصلين بالإنترنت، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وبناء المهارات والمؤسسات الرقمية اللازمة للمشاركة في الاقتصاد الرقمي. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2016، أطلق البنك شراكة جديدة للتنمية الرقمية مع مشاركين من القطاعين العام والخاص لتفعيل الدروس المستفادة من مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2016: العوائد الرقمية. وستساعد هذه الشراكة في سد الفجوة الرقمية العالمية لضمان أن يتمكن الجميع من جني المنافع الاقتصادية والاجتماعية للربط والاتصال. وقد قام البرنامج الإقليمي للهياكل الأساسية للاتصالات الذي تموله المؤسسة الدولية للتنمية بمساندة تسعة بلدان في شرق وجنوب أفريقيا، وهو ما أدى إلى زيادة إمكانية الاتصال بدرجة كبيرة، وتحسين الجودة، وخفض تكلفة الاتصال الدولية بنسبة تصل إلى 90% من خلال إصلاح وضع المنافسة في السوق والاستثمار في آلاف الكيلومترات من البنية التحتية للشبكات.

النمو من خلال تحسين الربط عبر وسائل النقل

تتيح وسائل النقل انتقال الأفراد والسلع والأفكار حول العالم وتوفر إمكانية أفضل للحصول على الفرص الاقتصادية، مثل الوظائف. وتلعب وسائل النقل أيضاً دوراً رئيسياً في تحقيق الاحتواء الاجتماعي. ويمكن للطرق الريفية أن تطلق العنان لعالم من الفرص للمجتمعات المحلية المعزولة، فيما تستطيع وسائل النقل الحضري التي تستفيد منها المجتمعات المحلية منخفضة الدخل أن تعزز إتاحة سبل ميسورة التكلفة للوصول إلى الوظائف. ويعني ضمان استدامة هذه النتائج معالجة تخفيف حدة تغيُّر المناخ في هذا القطاع - المسؤول عن 23% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ذات الصلة بالطاقة في العالم - من خلال مساندة تطوير شبكات نقل تتسم بالكفاءة وانخفاض الانبعاثات الكربونية. وفي دار السلام بتنزانيا على سبيل المثال، تجري مساندة توسيع شبكة حافلات النقل السريع في المدينة من خلال تقديم اعتماد بمبلغ 225 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية واعتماد من برنامج التسهيلات الموسعة التابع للمؤسسة بقيمة 200 مليون دولار. وقد أدت المرحلة الأولى من هذه الشبكة بالفعل إلى تقليل زمن وتكاليف الانتقال للمسافرين بتوفير مدة تصل إلى 90 دقيقة يومياً.

الشراكة مع القطاع الخاص في قطاع البنية التحتية

يلتزم البنك الدولي بمساعدة الحكومات على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تحسين سبل الحصول على خدمات بنية تحتية مستدامة وذات جودة بطرق، من بينها عند الاقتضاء، استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وشهدت هذه السنة المالية إطلاق العديد من المبادرات لمساندة اتخاذ قرارات جيدة من جانب واضعي السياسات بشأن مشروعات البنية التحتية، وذلك بالتعاون في الغالب مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى أو شركاء التنمية. وفي أبريل/نيسان 2017، عُقد المنتدى العالمي الثاني للبنية التحتية تحت عنوان "توفير بنية تحتية مستدامة وشاملة للجميع". وناقش المشاركون من بنوك التنمية متعددة الأطراف ومجموعة العشرين والبلدان المتعاملة مع البنك والمجتمع المدني والقطاع الخاص كيف يمكن لهذه البنوك العمل على أفضل وجه مع البلدان والقطاع الخاص لإنشاء أسواق لمشروعات البنية التحتية.

وكان توسيع نطاق المعارف إحدى الأولويات أيضاً. وأصدر البنك، مع شركاء من مختلف جهات مجتمع التنمية متعدد الأطراف، تحديثاً على شبكة الإنترنت للدليل المرجعي للشراكات بين القطاعين العام والخاص: والذي اشتمل على المساهمين الجدد وإضافة مواضيع تتراوح ما بين القضايا البيئية والاجتماعية وتخفيف المخاطر وتعزيز الائتمان وبالإضافة إلى ذلك، حقق البرنامج العالمي للبنية التحتية - وهو عبارة عن شراكة لتوسيع سوق تمويل القطاع الخاص لمرافق البنية التحتية في بلدان الأسواق الصاعدة - إنجازاً مهماً حيث تجري حاليا مساندة 20 مشروعاً استثمارياً يمكنها مجتمعةً تعبئة تمويل تجاري بأكثر من 13 مليار دولار.

تعزيز قطاع الزراعة من أجل خلق فرص عمل

يعيش قرابة 80% من فقراء العالم المدقعين في المناطق الريفية ويعتمدون بدرجة كبيرة على الزراعة في كسب أرزاقهم. ولأن منظومة الغذاء توفر حالياً وظائف أكثر من أي قطاع آخر في الكثير من البلدان، فإن تعزيز قطاع الزراعة يمكن أن يمثل إحدى أقوى الأدوات لمكافحة الفقر. وعلى مدى عشر سنوات تقريباً، أدى مشروع بيهار لسبل كسب العيش في المناطق الريفية، الذي يسانده البنك والمعروف شعبياً باسم "جيبفيكا"، إلى تحسين سبل كسب الرزق لأكثر من 1.8 مليون امرأة من الأسر المعيشية الريفية في ولاية بيهار بالهند. وأنشأ المشروع نظام "الشباك الواحد" لقطاع الزراعة الذي ربط المزارعين بالائتمان والمستلزمات الزراعية والتدريب الزراعي ومدارس المزارعين الحقلية. وساعدت مزارع الدواجن في الأفنية الخلفية للمنازل، والتدريب على إنتاج الألبان، ومساعدات تسويق المنتجات، وغيرها من الإجراءات التدخلية المعنية بسبل كسب العيش في زيادة مستويات الدخل السنوية بنسبة 30%. وأدى التدريب على مهارات العمل إلى تحسين آفاق التوظيف لأكثر من 29 ألفاً من الشباب في المناطق الريفية. وقام المشروع

جذب التمويل من القطاع الخاص في البيئات الأشد صعوبة

إن المساعدات الإنمائية الرسمية - التمويل العام لتشجيع التنمية - ليست كافية على أساس سنوي لتلبية احتياجات تمويل التنمية في العالم. ومن الضروري إعادة التفكير بشكل جذري في تمويل التنمية. وبدأ البنك في تغيير طريقة استخدام هذه المساعدات الشحيحة لزيادة تأثيرها إلى أقصى حد ممكن من أجل تحفيز التمويل من القطاع الخاص. ويقوم البنك بذلك من خلال تشجيع إجراء إصلاحات مسبقة بالقطاع العام، والبحث عن مجالات يستطيع القطاع الخاص فيها تمويل التنمية بمفرده، والاستفادة من أدوات التمويل الميسَّر الجديدة.

وأحد الأمثلة على هذه الأدوات هو نافذة القطاع الخاص الجديدة من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي أنشئت في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وستوظف هذه الأداة 2.5 مليار دولار من رأسمال المؤسسة الدولية للتنمية على مدار السنوات الثلاث المقبلة بغرض تعبئة استثمارات إضافية من القطاع الخاص بمبلغ يتراوح من 6 إلى 8 مليارات دولار على الأقل في الأسواق الأشد فقراً وهشاشة. ويتطلب إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك زيادة الاستثمارات الخاصة في البلدان منخفضة الدخل. ولتحقيق هذه الزيادة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، لاسيما في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، يمكن للتمويل الميسَّر من خلال نافذة القطاع الخاص تقديم مساندة تمس الحاجة إليها للاستثمارات الرائدة في الأسواق الحافلة بالتحديات والمساعدة على توسيع المشروعات بتمويل إضافي من القطاع الخاص.

ومن المهم للغاية حشد شراكات جديدة لمعالجة المعوقات أمام الاستثمار في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وعُقد منتدى تمويل التنمية لمجموعة البنك الدولي لهذا العام، وهو المنتدى السنوي الرئيسي للمجموعة حول هذا الموضوع، في أكرا بغانا مع التركيز على إطلاق العنان لاستثمار القطاع الخاص في أفريقيا. وركَّز المنتدى على استخدام نافذة القطاع الخاص والأدوات الأخرى للتصدي للتحديات المستمرة في حفز التمويل الخاص. وشارك كل من رواد الأعمال والمستثمرين والوزراء الحكوميين والمنظمات غير الحكومية وبنوك التنمية متعددة الأطراف وغيرهم من العاملين بمجال التنمية في تصميم نُهج لإطلاق العنان للاستثمارات الخاصة في البيئات الأشد صعوبة.

أيضاً بتمكين النساء والفئات المهمشة من خلال إتاحة الوصول إلى المؤسسات الحكومية والحصول على الخدمات المالية، مما أتاح تقديم ائتمان بقيمة 98 مليون دولار وتسهيل زيادة مدخرات الأسر المعيشية عن 22.5 مليون دولار.

تعزيز حماية الموارد الطبيعية

يشهد العالم حالياً استنفاداً سريعاً في الموارد الطبيعية. وتُعد التكاليف المرتبطة بتزايد شح هذه الموارد مرتفعة للغاية. ومن خلال تطوير حسابات رأس المال الطبيعي، يساعد البنك الدولي البلدان المتعاملة معه على تحسين إدارة هذه الأصول التي تشكل عادةً حوالي 36% من إجمالي الثروات في البلدان النامية. ويشجِّع العمل المعني بالاستدامة البيئية وضع نظام حوكمة قوي للموارد البحرية والساحلية من خلال مساندة مصائد الأسماك ومزارع الأحياء المائية المستدامة، وإقامة مناطق محمية ساحلية وبحرية، والحد من تلوث المحيطات. وفي بيرو على سبيل المثال، أدت سلسلة من قروض سياسات التنمية البيئية إلى تحسين استدامة مخزون أسماك الأنشوجة من خلال وضع نظام للحصص. ونتيجةً لذلك، يحصل الصيادون على أسعار أفضل لما يصطادونه من هذه الأسماك، كما استثمرت شركات الصيد التجارية في أنشطة أكثر استدامة.

تشجيع الاستثمار من خلال الإصلاحات للحد من المخاطر

يُعد الحد من المخاطر الحقيقية أو المتصورة أمام المستثمرين على مختلف أبعاد الاقتصاد الكلي وأنشطة الأعمال والتمويل شرطاً أساسياً لإنشاء أسواق يمكن أن تجتذب الاستثمار اللازم لخلق الفرص. وفي جمهورية مصر العربية على سبيل المثال، قدم البنك الدولي سلسلة من قروض سياسات التنمية لمساندة برنامج إصلاح يساعد البلاد حالياً على التعافي من تراجع الاستثمار. وأدت الإصلاحات التي أدخلتها

الحكومة إلى تعزيز الثقة في الاقتصاد المصري. وأثارت هذه الإصلاحات اهتمام المستثمرين الأجانب بشكل قوي، كما يتضح من الارتفاع الحاد في تدفقات المحافظ الاستثمارية في يناير/كانون الثاني 2017 التي بلغت 1.2 مليار دولار، أي بزيادة 10 أضعاف مقارنةً بما كانت عليه قبل بضعة أشهر فقط. وفي هايتي، استطاعت الحكومة، بمساندة من مجموعة البنك الدولي، الحصول على استثمارات فعلية بقيمة 203 ملايين دولار ومساندة لتوفير 15800 فرصة عمل مباشرة جديدة في قطاع الملابس بالبلاد. وجمع برنامج توليد الاستثمار في هايتي، المشترك بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، بين المسؤولين العموميين والقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب لتناول إستراتيجيات الترويج وإنشاء مناطق صناعية خاصة. ورغم البيئة المحلية الحافلة بالتحديات، فإن هذا البرنامج ساعد في اجتذاب مستثمرين جدد في قطاع الملابس.

الاستفادة من مصادر تمويل جديدة

تشكِّل الأسواق المالية المستقرة والمتنوعة أيضاً إحدى اللبنات الأساسية لتحقيق نمو مستدام وشامل للجميع. وفي بيئة يتزايد فيها شح التمويل المصرفي طويل الأجل، تحتاج البلدان إلى الوصول إلى مصادر تمويل جديدة من أجل تلبية احتياجاتها الإنمائية. وفي هذا العام وبالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية، أطلق البنك الدولي مبادرة أسواق رأس المال المشترك التي تشجِّع تنمية أسواق رأس المال في البلدان الصاعدة من خلال مساندة توفير تمويل سائل ومتنوع وطويل الأجل وأسواق رأسمال محلية منظمة جيداً. وستضمن هذه المبادرة الجديدة حصول البلدان على مساندة تحليلية واستشارية ومالية شاملة من أجل تنمية أسواقها.

تعبئة موارد محلية لتقديم خدمات فعالة

إن البلدان التي يمكنها تقديم الخدمات بفاعلية تنمو بوتيرة أسرع وتقوم بالابتكار وتتصدى بسرعة أكبر للصدمات الداخلية والخارجية. لكن بدون وجود قاعدة إيرادات كافية، تواجه الحكومات صعوبة في تمويل الخدمات الحكومية الأساسية، مثل إنشاء الطرق والرعاية الصحية والسلامة العامة. وقد توصلت البحوث إلى أن البلدان التي تشكل حصيلة الضرائب بها أقل من 15% من إجمالي الناتج المحلي تكون في وضع سيئ، ليس في تقديم الخدمات وحسب بل في النمو الاقتصادي أيضاً. وقد قام فريق الضرائب العالمي التابع للبنك الدولي بتعزيز عمله في مجال التنسيق فيما بين المؤسسات بشأن قضايا الضرائب الدولية وتنفيذ إجراءات تدخلية على صعيد البلدان. وفي أرمينيا على سبيل المثال، يساعد البنك الحكومة على تعزيز تحصيل الضرائب للتغلب على بعض الانتكاسات التي تعرَّضت لها أثناء الأزمة المالية. وحتى الآن، تم تدريب نحو 35 ألفا من مفتشي الضرائب، وتقديم نحو 96% من الخدمات الضريبية إلكترونياً، كما ارتفع مبلغ الضرائب المحصَّلة بنسبة 38%.

تسهيل التجارة والتكامل

ساعدت زيادة التكامل التجاري على دفع عجلة النمو الاقتصادي في البلدان النامية خلال العقود الأخيرة، مما أدى إلى انتشال الملايين من براثن الفقر. ويعمل البنك الدولي مع الحكومات على تصميم وتنفيذ سياسات تستهدف تعظيم القدرة على المنافسة في تجارة السلع والخدمات على حد سواء. ويقوم مشروع تيسير التجارة في منطقة البحيرات العظمى بتسهيل التجارة عبر الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها في شرق وجنوب أفريقيا، وذلك من خلال تقليل التكاليف والوقت المهدر والمضايقات من أجل تحسين بيئة العمل على الحدود أمام التجار. ويستهدف المشروع القيود التي يواجهها صغار التجار، لاسيما النساء، في التجارة عبر الحدود. ويسعى المشروع إلى تحسين المرافق الحدودية البرية والبحرية وتطوير الأنظمة لتحسين ربط المزارعين بالأسواق الإقليمية.

للمزيد من المعلومات عن هذه القضايا، يُرجى زيارة **worldbank.org/topics**.

الاستثمار في البشر من أجل بناء رأس المال البشري

يمثل رأس المال البشري - المهارات والقدرات الجماعية للسكان - أحد المحددات بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. فمساندة إتاحة حصول الجميع على خدمات أساسية ذات جودة، مثل خدمات الرعاية الصحية، وعلى حماية اجتماعية عند الحاجة، وعلى فرص في التعليم والوظائف والخدمات المالية يمكن أن ترسي أساساً قوياً ليحقق الأفراد إمكاناتهم وتحقق البلدان نجاحاً اقتصادياً أكبر. وفي الواقع، تُظهر الشواهد الأخيرة أن رأس المال البشري تُعزى إليه نسبة كبيرة من التفاوت في الدخل بين البلدان عالمياً. ويعمل البنك الدولي على نحوٍ وثيق مع البلدان على تعبئة الاستثمارات في رأس المال البشري من أجل تعزيز النمو والإنتاجيةً في مراحل حرجة طوال حياة الفرد.

التمويل المستند إلى النتائج: نهج ناجح

ينصب تركيز البنك الدولي في مجال الاستثمار في رأس المال البشري على تعزيز تعميم الحصول على خدمات اجتماعية عالية الجودة من خلال وضع أنظمة للتعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية قائمة على المساءلة ويمكنها تحقيق النتائج، لاسيما لصالح الناس الأشد فقراً في العالم. وجدير بالذكر أن أكثر من ثلث عمليات البنك في مجال التنمية البشرية تستند حالياً إلى النتائج، حيث يتم صرف الأموال عند تحقيق النتائج المتفق عليها مسبقاً. وفي قطاع الرعاية الصحية، قام العديد من البلدان بتعميم البرامج المستندة إلى النتائج وتوسيع نطاق تغطيتها. ففي الكاميرون على سبيل المثال، شهدت المشروعات المستندة إلى النتائج زيادات كبيرة في معدلات تطعيم الأطفال، وتطعيم الأمهات ضد التيتانوس، وتغطية الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة.

في قطاع التعليم، تم تقديم أكثر من 3.8 مليار دولار حتى الآن من التمويل المستند إلى النتائج البالغ 5 مليارات دولار والذي تعهد الرئيس كيم بتقديمه على مدى خمسة أعوام في المنتدى العالمي للتعليم في عام 2015. وتساعد المشروعات التي يساندها البنك الدولي في تحسين نتائج التعليم. ففي تنزانيا على سبيل المثال، ساعد مشروع التعليم المموَّل باستخدام أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج على تحسين مستوى التعلُّم في المدارس الابتدائية بشكل واضح. ويستطيع التلاميذ في الصف الثاني الآن قراءة حوالي 24 كلمة في الدقيقة باللغة السواحيلية في المتوسط، مقابل 18 كلمة في عام 2013. وتوضح هذه المكاسب التحوُّل الذي يساعد البنك البلدان على تحقيقه سعياً لإتاحة حصول الجميع على تعليم جيد.

مساندة الأطفال والفتيات المراهقات والنساء

ثمة شواهد مقنعة تُظهر أن التجارب في السنوات الأولى من الطفولة يكون لها تأثير عميق على نمو المخ مما يؤثر على مستوى التعلُّم والصحة وإنتاجية البالغين، وكذلك قدرة اقتصادات البلدان على المنافسة في نهاية المطاف. لكن هناك 156 مليون طفل صغير يعانون حالياً من سوء التغذية المزمن. ولا يُتاح التعليم في مرحلة رياض الأطفال سوى لنصف مجموع الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين 3 و6 سنوات. وقد جعل البنك الدولي الاستثمار في السنوات الأولى من الطفولة قضية اقتصادية محورية بالعمل مع الشركاء على توسيع نطاق هذه الاستثمارات في أكثر من 20 بلدا. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2016، عقدت مجموعة البنك الدولي قمة رأس المال البشري: الاستثمار في السنوات الأولى من الطفولة من أجل تعزيز النمو والإنتاجية، وقدمت تسعة بلدان تعهدات ملموسة لتحقيق هذه الغاية.

وقد تم بشكل واضح توثيق قدرة الفتيات المراهقات على أن يشكلن عوامل للتغيير الاجتماعي والاقتصادي. ولهذا السبب، ارتبط البنك في عام 2016 باستثمار 2.5 مليار دولار على مدى خمسة أعوام في مشروعات التعليم التي تعود بالنفع على الفتيات المراهقات بصورة مباشرة، وقد قدم حتى اليوم ارتباطات بقيمة 1.8 مليار دولار. ومنذ ذلك الحين، ارتبط البنك بتقديم موارد تمويلية في عدة أماكن من بينها شمال شرق نيجيريا وإقليم البنجاب الباكستاني. وفي باكستان، سيقوم المشروع الثالث لقطاع التعليم بإقليم البنجاب البالغ حجمه 300 مليون دولار بتقديم قسائم دراسية إلى 200 ألف أخريات من الفتيات المراهقات الضعيفات بحلول عام 2020. وستصل الإعانات النقدية حالياً إلى 450 ألف فتاة للتشجيع على إتمام المرحلة الثانوية في منطقة يتدنى فيها تمثيل النساء في سوق العمل.

يعد صندوق التمويل العالمي، الذي يقع مقره بمجموعة البنك الدولي، الذراع التمويلية والإطار التنفيذي لحركة "كل امرأة وكل طفل" التي أطلقتها الأمم المتحدة. وهو نموذج تقوده البلدان ويعتمد على الخبرات والموارد المتنوعة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المباشرة. وينشئ هذا النهج منبراً يمكن من خلاله حشد الموارد المالية للعديد من الشركاء - من القطاعين العام والخاص، ومن الداخل والخارج - خلف مجموعة من الأولويات المدفوعة باعتبارات البلدان، وتسريع وتيرة إحراز التقدُّم في المدى القصير، ودراسة ما سيكون مطلوباً لضمان استدامة التمويل. ويركز هذا الصندوق على تحقيق الجودة والإنصاف في معالجة القضايا التي لا تُوجَّه لها استثمارات كافية عالمياً، مثل الصحة الجنسية والإنجابية، وبقاء الأطفال حديثي الولادة، وصحة المراهقين وتنميتهم. ويوجِّه الصندوق أيضاً استثمارات نحو البيئات الهشة: 4 من

أصل 16 بلداً متلقيا للمساندة تُصنَّف على أنها هشة؛ وبلد واحد تعافى لتوه من أزمة الإيبولا؛ وفي 3 بلدان أخرى، تركز أنشطة الصندوق على المناطق الهشة داخل هذه البلدان.

تسهيل تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية

تُعد زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة إحدى أقوى الطرق وأشدها فاعلية لنمو الاقتصاد العالمي. وتركز إستراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين على العمل على سد الفجوات المتبقية في إتاحة خدمات التعليم والرعاية الصحية للأمهات في البلدان التي لا تزال هذه الفجوات قائمة بها. وتسرِّع المجموعة أيضا من وتيرة جهودها لتحسين إمكانية حصول النساء على وظائف أكثر وأفضل، وامتلاكهن للأصول (مثل الأراضي والمساكن)، وحصولهن على التكنولوجيا والتمويل وخدمات التأمين. والهدف من القيام بذلك هو زيادة قدرة النساء على إبداء آرائهن وتمثيلهن في المنزل والمجتمع المحلي وفي مختلف مستويات الحكومة، وكذلك إشراك الرجال والفتيان في وضع حلول لتحقيق المساواة بين الجنسين. وسيتطلب تسريع وتيرة إحراز التقدُّم في إتاحة الفرص الاقتصادية للمرأة أيضاً التركيز على التحديات المرتبطة بذلك ومن بينها إتاحة الحصول على الخدمات المالية وصولاً إلى امتلاك الأصول. وتستهدف مبادرة تمويل رائدات الأعمال، وهي أداة تمويلية جديدة تديرها مجموعة البنك، تحديداً الحواجز الاقتصادية التي تواجهها رائدات الأعمال ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء.

بدأ البنك الدولي في جمع البيانات وبناء الشواهد في هذه المجالات بشكل منهجي، وكذلك تقديم رؤاه وأفكاره إلى البلدان المتعاملة معه. فعلى سبيل المثال، يزيد مختبر الابتكار المعني بالمساواة بين الجنسين في أفريقيا من اعتماد إجراءات تدخلية فعالة. وأظهر تقييم حديث لآثار برنامج تنمية المهارات غير المعرفية في توغو أن أرباح منشآت الأعمال المملوكة للنساء زادت بنسبة 40%. وبناءً على هذا التقييم، يجري إعداد خطط لمحاكاة هذا النهج في موريتانيا والمكسيك وموزامبيق وإثيوبيا. ويعمل البنك أيضا على زيادة إتاحة البيانات المصنَّفة حسب نوع الجنس وجودتها والتي تُعد بالغة الأهمية لفهم مدى عمق التحدي وقياس التقدُّم المحرز. وفي إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، سيتم إطلاق برامج تجريبية لجمع البيانات في ستة من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة على الأقل، وذلك لجمع معلومات مباشرة من المشاركين في الاستقصاءات بشأن التوظيف والأصول وريادة الأعمال.

هناك التزام آخر للعملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية وهو وضع وتنفيذ خطة عمل لتحقيق توصيات فريق العمل العالمي المعني بمكافحة العنف القائم على نوع الجنس الذي أطلقه الرئيس كيم في السنة المالية 2017؛ من أجل تدعيم عمليات الوقاية والتصميم والإبلاغ والإشراف على الإجراءات التدخلية للحد من العنف القائم على نوع الجنس في عمليات البنية التحتية لمجموعة البنك. وستتيح المجموعة أيضاً 3.5 مليون دولار على الأقل على مدى خمس سنوات من خلال سوق للتنمية خاصة بالابتكارات لمنع العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت المجموعة في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 عن تعيين أول مستشار لها لشؤون التوجُّه الجنسي والهوية الجنسية للإشراف على توسيع نطاق احتواء مجموعات السحاقيات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً وثنائي الجنس من خلال عمليات البنك ولتنسيق الاتصال بالمجموعات الخارجية.

تشجيع تعميم الحماية الاجتماعية

في سبتمبر/أيلول 2016، أعلن رئيسا مجموعة البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية عن إعطاء دفعة تاريخية للعمل نحو تعميم الحماية الاجتماعية. ورغم قيام الكثير من البلدان النامية بتحقيق مثل هذه البرامج، فإن واحداً فقط من بين كل خمسة أشخاص فقراء في البلدان الأقل دخلاً تتم تغطيته حالياً من خلال أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية. وأحد الأمثلة على برنامج يستهدف توفير الخدمات للجميع هو برنامج بنظير لمساندة الدخل في باكستان الذي يقدم تحويلات نقدية منتظمة إلى قرابة 22 مليوناً من الأشخاص الأشد فقراً في البلاد. ويقوم المشروع الوطني للحماية الاجتماعية في باكستان باستخدام أداة تمويل البرامج

وفقا للنتائج، والذي يسانده البنك، بتدعيم هذا النظام بما في ذلك بذل جهود من قبيل تحديد هوية المستفيدين بأحدث الوسائل.

وبالمثل، لا يمتلك نحو 1.5 مليار شخص في العالم، معظمهم ينتمون إلى الفئات الأشد فقراً وضعفاً، بطاقات الهوية الرسمية الضرورية للحصول على الخدمات الأساسية والفرص في الرعاية الصحية أو التعليم أو الوظائف أو الخدمات المالية أو الإعانات الاجتماعية. ورسالة مبادرة "تحديد الهوية من أجل التنمية" الخاصة بالبنك هي تعزيز التنمية الشاملة للجميع من خلال مساعدة البلدان على بناء أنظمة لتحديد الهوية آمنة وذات كفاءة. وتلقى هذا البرنامج دفعة مهمة في السنة المالية 2017 مع إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين بالاشتراك مع مؤسسة بيل وملينداً غيتس. وسيتيح هذا الصندوق الفرصة لبناء إطار مشترك للنهوض بالمعارف والأنشطة العالمية بشأن هذا الموضوع الناشئ، وتسريع وتيرة المشاركة مع البلدان المتعاملة مع البنك، واختبار نُهج جديدة.

المساعدة في تحقيق التغطية الصحية الشاملة

لقد تبنى البنك الدولي رسالة مساعدة البلدان على تحقيق التغطية الصحية الشاملة تدريجياً. وتركز المساندة التي يقدمها البنك للبلدان المتعاملة معه على ثلاثة مجالات رئيسية: ضمان فاعلية تقديم خدمات الرعاية الصحية، وتعزيز الحماية ضد المخاطر المالية، وحشد جهود القطاعات الأخرى لتحسين نتائج الرعاية الصحية والتغذية. وبالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، التزم البنك بأن يصدر كل عامين منذ عام 2015 تقريراً للرصد العالمي يركِّز على تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وسيشتمل هذا التقرير، الذي يعد الآن المعيار العالمي المستخدم في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، على بيانات محدَّثة تبيِّن عدد الأشخاص حول العالم الذين يحصلون على خدمات صحية ذات جودة وعدد من يزج بهم في براثن الفقر بسبب تكاليف الرعاية الصحية المباشرة التي تُدفع من أموالهم الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك الدولي بدعم إعداد خطط التأهب لمواجهة الأوبئة في جميع البلدان التي تتلقى تمويلاً جديداً من المؤسسة الدولية للتنمية. وقام البنك أيضاً بإنشاء وتشغيل صندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة من أجل ضمان إمكانية توجيه التمويل بسرعة لحماية البلدان من الأزمات الصحية والاقتصادية، وذلك بمجرد تفشي أحد الأوبئة.

معالجة التفاوت في الدخل من خلال الخدمات المالية

تواجه البلدان في مختلف أرجاء المعمورة تحديات جديدة تهدد بتقويض المكاسب التي تحققت في مجال الإنصاف في العقود الماضية. ويهدد التفاوت في الدخل، على سبيل المثال، بانحراف التقدُّم المحرز في مكافحة الفقر عن مساره. وإحدى الطرق لمعالجة التفاوت في الدخل وإطلاق الفرص الاقتصادية هي إدخال الأفراد "المحرومين من الخدمات المصرفية" في النظام المالي الرسمي الخاضع للوائح التنظيمية. ويسمح الحصول على الخدمات المالية بأن يقوم الناس بالبدء في إنشاء مؤسسات أعمال وتوسيعها، والاستثمار في التعليم، وإدارة المخاطر، وتحمُّل الصدمات المالية. وفي نيجيريا على سبيل المثال، يسمح نظام جديد للتسجيل عبر الإنترنت بأن تحصل مؤسسات الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على قروض مقابل أصول، مثل الآلات والماشية والمخزون، بدلاً من الأصول التقليدية المتمثلة في الأراضي والمباني. وفي أفغانستان، يقوم مشروع تموله المؤسسة الدولية للتنمية بمساعدة الأسر المعيشية الفقيرة على تحسين أوضاعها المعيشية من خلال تزويدها بالماشية والتدريب اللازم لتحقيق دخل يلبي احتياجاتها الأساسية. ويهدف هذا المشروع إلى تخريج المشاركين من برامج شبكات الأمان إلى أنشطة كسب الدخل وربطهم ببرامج التمويل الأصغر.

ضمان تحقيق توسع عمراني مستدام

يعيش مليار شخص في الأحياء العشوائية حالياً، ورغم تحقيق 80% من إجمالي الناتج المحلي في المناطق الحضرية، فإن معدلات الإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة والفقر تزداد بسرعة في المدن. ويهدف البنك الدولي، من خلال عمله في مجال التنمية الحضرية، إلى بناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة باستخدام عملية للتوسع العمراني تتسم بالشمولية والقدرة على مجابهة الأزمات والإنتاجية والملاءمة للعيش. ولبلوغ هذه الغاية، يجري البنك بحوثاً حول أوجه الارتباط بين التنمية المكانية الحضرية والإسكان والبيئة الحضرية والنمو. وتشجِّع استعراضات التوسع العمراني لكل بلد على حدة واضعي السياسات على المستوى الوطني ومستوى المدن على التفكير في فرص التوسع العمراني وتحدياته بشكل إستراتيجي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقدم الدراسات الإقليمية نظرة عامة ومقارِنة للقضايا، على سبيل المثال، تقرير مدن أفريقيا: فتح الأبواب على العالم. ويشير هذا التقرير المنشور في فبراير/شباط 2017 إلى أن المدن في أفريقيا يمكن، إذا ما أُديرت بشكل جيد، أن تخلق بيئات منتجة يمكنها تحفيز الابتكار وجذب استثمارات دولية مع القيام أيضاً بخلق بيئات صالحة للعيش يمكنها احتواء التكاليف الحضرية.

للمزيد من المعلومات عن هذه القضايا، يُرجى زيارة: **worldbank.org/topics**.

تعزيز القدرة على مجابهة الصدمات والمخاطر العالمية

يواجه العالم حاليا مجموعة متزايدة من التحديات - من الأزمات المتطورة للتشرد القسري إلى الآثار المتزايدة للتغيرات المناخية - التي تتطلب نهجاً واسع النطاق لمعالجة مصادر عدم الاستقرار، وبناء القدرة على الوقوف في وجهها. ويعمل البنك الدولي بشكل متزايد على توقُّع هذه التحديات والتصدي لها ومعالجتها باستخدام المعارف والموارد المالية والعلاقات القوية طويلة الأمد مع البلدان المتعاملة معه والشركاء. ويجب علينا حماية مكاسب الحد من الفقر ضد بعض أشد الصدمات التي تهدد بضياع ما تحقق من تقدُّم على مدى عقود. وإذا تهاونا ورضينا بما تم إنجازه، فإننا سنضيِّع الفرصة لانتشال الفقراء والفئات الأشد ضعفاً من براثن الفقر.

التصدي للمخاطر المتنامية لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف

يُعد التصدي لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف أحد التحديات الكبيرة أمام التنمية، حيث يُتوقع أن يعيش أكثر من 60% من فقراء العالم في دول هشة ومتأثرة بالصراعات بحلول عام 2030. ومن الممكن أن يؤدي ارتفاع حدة الصراعات العنيفة في السنوات الأخيرة، واستمرار أزمة اللاجئين، والمخاطر مثل تغيُّر المناخ، إلى مزيد من عدم الاستقرار مع وقوع آثار تتجاوز الحدود الوطنية بكثير.

وبالتالي، هناك حاجة إلى تمويل مبتكر. ويجري الاستعداد لتنفيذ العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية التي ستضاعف الموارد المقدَّمة للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف باعتبارها مجموعة واحدة إلى أكثر من 14 مليار دولار. وتشمل آليات التمويل الجديدة تقديم ملياري دولار لمساندة اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم، و2.5 مليار دولار لتحفيز المشروعات الخاصة، ومساندة للبلدان من أجل معالجة محركات مخاطر الهشاشة. وهناك أدوات أخرى، مثل الصندوق الاستئماني لتقوية قدرات الدولة وبناء السلام، مصممة للعمل بسرعة ومرونة في جميع أوضاع الأزمات، كما أنها مكَّنت من الاستجابة الفورية لمواجهة مخاطر مثل المجاعة. فعلى سبيل المثال، تم تخصيص 5 ملايين دولار من موارده لصالح الصومال لمساندة استجابة الحكومة في مواجهة الجفاف ولتدعيم قدرة المجتمعات المحلية على مجابهته.

الشراكة من أجل ربط المساعدات الإنسانية والإنمائية

يمضي البنك الدولي قدماً في اعتماد نهج أوسع نطاقاً للتصدي لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف يهدف إلى بناء الاستقرار والقدرة على المجابهة ويشدد على الوقاية والتحرُّك المبكر. وتقوية التعاون مع الشركاء أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح، وهو ما قام به البنك من خلال عدة مبادرات. فعلى سبيل المثال، أطلق البنك، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، مبادرة العمل الإنساني والتنمية والسلام للعمل معاً بطرق جديدة في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف ومن بينها الكاميرون وشمال شرق نيجيريا والصومال والسودان واليمن. وبالإضافة إلى ذلك، قام التقرير المعنون "المشردون قسراً: نحو نهج إنمائي يساند اللاجئين والمشردين داخلياً والمضيفين لهم"، الذي أعدته مجموعة البنك الدولي بالمشاركة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنشور في سبتمبر/أيلول 2016، بتقديم نهج للتنمية يساند كلاً من اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة باستخدام حلول اجتماعية واقتصادية أطول أجلاً، وهو ما يتم الاسترشاد به في الحوار المعني بالسياسات. ويجري أيضاً إعداد دراسة جديدة مشتركة بين الأمم المتحدة ومجموعة البنك بشأن منع الصراعات العنيفة، وهي تبحث كيفية تفاعل عمليات التنمية مع الجوانب الأمنية والدبلوماسية والإنسانية وغيرها من الجوانب لإثراء السياسات.

الاستثمار في التنمية البشرية في مناطق الأزمات

يقوم البنك الدولي باستثمارات في مجال التنمية البشرية في أكثر من 70% من الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. ويرق إهمال احتياجات التنمية البشرية في هذه البيئات إلى حد إضاعة الفرصة لبناء أسس رأس المال البشري في المستقبل، ويضع البلدان في دائرة مفرغة من الفقر والعنف. فعلى سبيل المثال، ألحقت الأزمة اليمنية أضراراً مدمرة بالأطفال حيث قُتل الآلاف منهم ويتعرَّض كثيرون آخرون لمخاطر المرض وسوء التغذية. ومع تجدد الصراع، عانى اليمن من وقوع أضرار هائلة بالبنية التحتية الطبية وانقطاع الإمدادات الطبية ورحيل الأجانب العاملين في مجال الرعاية الصحية. لكن رغم توقُّف عمليات البنك في البلاد، فإن الشراكة مع منظمة الصحة العالمية واليونيسف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) سمحت للمؤسسة الدولية للتنمية بمواصلة مساندة الأعمال الحيوية على أرض الواقع. وساندت هذه الموارد إطلاق حملات وطنية لمكافحة شلل الأطفال، وتطعيم 5 ملايين طفل في اليمن، وعلاج أكثر من 150 ألف حالة إصابة بالكوليرا، وغيرها من الخدمات الأساسية لصحة وتغذية الأمهات والأطفال لنصف مليون من النساء والأطفال.

وتعمل مجموعة البنك الدولي أيضاً على حشد استجابة فورية للتصدي لانعدام الأمن الغذائي المدمر في إثيوبيا وكينيا ونيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن. وتقوم المجموعة بتعبئة 1.8 مليار دولار

لبناء أنظمة الحماية الاجتماعية، وتدعيم قدرة المجتمعات المحلية على مجابهة الأزمات، ومواصلة تقديم الخدمات للفئات الأشد ضعفاً. وستُستخدم الأموال لتمويل مشروعات الأمن الغذائي الطارئة وبرامج شبكات الأمان وبرامج الزراعة والمياه في كل من إثيوبيا وكينيا ونيجيريا وجنوب السودان واليمن. وسيُعاد توجيه الموارد المتأتية من المشروعات القائمة لمساعدة المجتمعات المحلية المهددة بالمجاعة. وستُكمِّل هذه الإجراءات جهود الحكومات المتضررة والشركاء في العمل الإنساني.

الاستفادة من الفرص الناتجة عن التدابير المناخية

يؤثر تغيُّر المناخ بالفعل على البلدان والمجتمعات المحلية حول العالم، وتقع أشد الأضرار على الفئات الأكثر فقراً وضعفاً. وسيكون من الأهمية بمكان العمل بشكل منسَّق وسريع لتخفيف حدة آثار تغيُّر المناخ. ويجري بالفعل التحوُّل نحو التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية في مختلف أنحاء العالم حيث ترى البلدان أن هناك إمكانية لأن تؤدي التدابير المناخية إلى خلق فرص عمل، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وتحسين نوعية الهواء وتقليل الازدحام في المدن. ويعمل البنك الدولي على عدة أصعدة لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الوطنية في مجال مكافحة تغيُّر المناخ، وهي المساهمات المحددة وطنياً، التي تم تقديمها من جانب أكثر من 140 بلداً من البلدان المتعاملة مع البنك في إطار اتفاق باريس بشأن تغيُّر المناخ.

تعهدت مجموعة البنك الدولي بزيادة تمويلها في مجال التصدي لتغيُّر المناخ إلى ما يمثل 28% من محفظة المجموعة بحلول عام 2020، وذلك استجابةً لطلب البلدان المتعاملة معها. وللوفاء بهذا التعهد، اعتمدت المجموعة خطة عمل معنية بتغيُّر المناخ تحدد أهدافاً طموحة ليتم تحقيقها بحلول عام 2020 في مجالات مثل الطاقة النظيفة، والزراعة المراعية للظروف المناخية، وإدارة مخاطر الكوارث، والتوسع العمراني المستدام. ومنذ ذلك الحين، تتحرك مجموعة البنك بسرعة نحو تحقيق هذه الأهداف. وفي عامي 2016 و2017، هناك مشروعات توفر ما يمثل 10 جيجاوات من قدرة الطاقة المتجددة تمت الموافقة عليها أو بلغت مرحلة متقدمة من الإعداد، مع تعبئة أموال بقيمة 6.5 مليار دولار. وخلال الفترة ذاتها، جرت الموافقة على 10 عمليات جديدة ستؤدي، عند تنفيذها، إلى تحسين قدرة أكثر من 50 مليون شخص على مجابهة آثار تغيُّر المناخ.

بناء القدرة على مجابهة الكوارث والأزمات

تُحدث الكوارث الطبيعية سنوياً خسائر بتكلفة تبلغ 520 مليار دولار وتدفع نحو 26 مليون شخص إلى السقوط في براثن الفقر. وتمثل إدارة مخاطر الكوارث ركناً أساسياً في أجندة البنك الدولي لبناء القدرة على مجابهة الكوارث، مع تخصيص محفظة لذلك زادت بنحو 50% على مدار السنوات المالية 2012 - 2016 من 3.7 مليار دولار إلى 5.4 مليار دولار. ويعمل البنك حالياً في أكثر من 70 بلداً للمساعدة في إدماج إدارة مخاطر الكوارث ضمن جهود التنمية من خلال مجموعة من أنشطة التمويل والمساعدة الفنية وبناء القدرات وتبادل المعارف. ويساند البنك البلدان المتعاملة معه بتقديم أدوات مبتكرة لتحديد المخاطر وأدوات مالية لحماية الموازنات الوطنية. وقد أنشأ البنك شراكات محورية في مجالات رئيسية مثل أنظمة الإنذار المبكر، وتدعيم قدرة المدن سريعة النمو على مجابهة الكوارث، وبناء مدارس أكثر أمناً. وبالإضافة إلى ذلك، ركَّز البنك على ضمان أن تشمل جهود بناء القدرة على مواجهة الكوارث الجميعَ من خلال إشراك المجتمعات المحلية والنساء في إعداد حلول محلية لإدارة مخاطر الكوارث.

تساعد المؤسسة الدولية للتنمية البلدان الأشد فقراً على التكيُّف مع تغيُّر المناخ من خلال بناء قدرتها على مجابهة الكوارث وتشجيع التنمية المستدامة لتقليل إمكانية تعرُّضها للمخاطر إلى أدنى حد. وبناءً على الممارسات الحالية، سيتم - اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2017 - فحص جميع عمليات البنك الدولي لتحديد مخاطر تغيُّر المناخ والكوارث بدايةً من مرحلة مذكرة التصورات واستخدام أدوات مطوَّرة استناداً إلى خبرة المؤسسة. وستقوم العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة بتعزيز بناء القدرة على مواجهة الكوارث والاستعداد لها. ويتم توسيع نافذة الاستجابة للأزمات في هذه العملية بشكل كبير بعد استنفاد

مواردها بسرعة نتيجة التصدي للأوبئة والفيضانات والزلازل. وقد قدمت النافذة التي تم تجديدها في العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة استجابات جيدة التوقيت لمواجهة أزمات الجفاف والغذاء في أفريقيا واليمن في أوائل عام 2017. بالإضافة إلى ذلك، يتيح صندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة أكثر من 500 مليون دولار من التغطية التأمينية ضد مخاطر انتشار الأوبئة والجوائح على مدار السنوات الخمس المقبلة، وذلك من خلال هيكل تمويل فريد من نوعه يجمع بين سندات "الأوبئة" الأولى من نوعها والمشتقات المالية للبنك الدولي، ونافذة تمويل نقدي، وتعهدات مستقبلية من البلدان المانحة.

إصدار البنك الدولي للسندات الخضراء وسندات ترتبط بأهداف التنمية المستدامة

يتحرك البنك الدولي أيضاً للمساعدة في إطلاق تريليونات الدولارات التي ستكون مطلوبة للعمل في مجال التصدي لتغيُّر المناخ من خلال مراعاة الاعتبارات البيئية في القطاع المالي. ومنذ عام 2008، أصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير سندات قياسية تزيد قيمتها على 10 مليارات دولار بنحو 18 عملة مقوَّمة بالدولار الأمريكي واليورو والدولار الأسترالي، وسندات أصغر بعملات أخرى، وسندات خضراء مهيكلة. وقد قامت سندات البنك الدولي الخضراء، وهي آلية تمويلية تتمتع بتصنيف ائتماني ممتاز من فئة (AAA) لمساندة الإجراءات البيئية والمناخية، بمساندة 84 مشروعا ذا صلة بالمناخ في 24 بلداً عضواً بالبنك حيث أحدثت آثاراً من بينها زيادة كفاءة استخدام الطاقة والمساعدة في تنمية الطاقة المتجددة. وهذه السندات لها فائدة إضافية: فهي تمثل في الغالب مدخلاً للاستثمار المستدام بالنسبة لمن يرغب من المستثمرين في إحداث تأثير إيجابي، إلا أنه يلزم أيضا أن تكون مريحة من حيث أداة الاستثمار، والمخاطرة والعائد، وكذلك الجهة المُصدِرة.

والبنك الدولي هو أحد أوائل مصدري السندات الخضراء في عام 2008، وقد لعب دورا رائدا في تطوير هذه السوق بإصداره سندات خضراء لصالح كل من مؤسسات الاستثمار والمستثمرين الأفراد، وبمجموعة متنوعة من العملات والهياكل. كما طور البنك أفضل الممارسات السوقية لاستخدام المستندات المتعلقة بحصيلة هذه السندات، وقاد جهوداً لتوحيد إجراءات رفع التقارير بشأن تأثير السندات الخضراء بهدف تمكين المستثمرين من مواءمة إستراتيجياتهم لتخصيص الأصول مع اعتبارات الاستثمارات البيئية والاجتماعية.

أصدر البنك الدولي أيضاً سندات تقوم لأول مرة بربط العوائد بشكل مباشر بأداء الشركات في تعزيز تحقيق أولويات التنمية العالمية المحددة في أهداف التنمية المستدامة، وقد عبأ هذا الإصدار ما مجموعه 163 مليون يورو من مؤسسات استثمارية في فرنسا وإيطاليا. وتساند حصيلة السندات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة الأنشطة الإنمائية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويتم ربط عوائد المستثمرين في السندات بأداء أسهم الشركات التي تُدرج في مؤشر سولاكتيف (Solactive) العالمي لأهداف التنمية المستدامة لأنها تساند تحقيق هذه الأهداف في عملياتها. وتأتي هذه السندات في إطار إستراتيجية أوسع نطاقاً للبنك الدولي لإدخال هذه الأهداف إلى السوق. وتثبت هذه الآلية المبتكرة دور أسواق رأس المال في ربط المدخرات بأولويات التنمية، وهي وسيلة ليواصل البنك العمل على تحقيق أهدافه ورؤية خطة التنمية المستدامة العالمية.

للمزيد من المعلومات عن هذه القضايا، يُرجى زيارة: **worldbank.org/topics.**

للمزيد من المعلومات عن السندات الخضراء وسندات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالبنك الدولي، يُرجى زيارة: **treasury.worldbank.org.**

بناء بنك أفضل:
تعزيز عمليات البنك وسياساته

تلتزم مجموعة البنك الدولي التزاماً راسخاً بتحقيق هدفيها: إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام. واسترشاداً بالعملية التعاونية بين مجلس المديرين التنفيذيين والإدارة تحت شعار "التطلع إلى المستقبل"، التزمت مجموعة البنك بأن تصبح منظمة أكثر مرونة وكفاءة وفاعلية وأن يكون بمقدورها خدمة البلدان الأعضاء فيها بصورة أفضل. وقد ساعدت هذه العملية على بلورة رؤية مشتركة بين البلدان المساهمة بشأن الكيفية التي تستطيع من خلالها مجموعة البنك بأكملها بلوغ هذين الهدفين ومساندة خطة التنمية 2030. وفي هذا السياق، عمل البنك الدولي على تحسين عملياته بطرق متعددة خلال السنة المالية 2017 كما أدخل سياسات جديدة لتحسين مساندة البلدان المتعاملة معه.

تحسين كيفية عمل البنك الدولي

في هذا العام، وسَّع البنك الدولي نطاق جهوده لتحسين أداء عملياته ليس بمعالجة الهياكل والأنظمة وحسب، بل أيضاً بمعالجة السلوكيات للعمل بكفاءة أكبر ولتقديم خدمة أفضل.

- استمرت جهود تبسيط العمليات في التركيز على الأولويات على مستوى السياسات، بما في ذلك إطلاق إطار جديد للمشتريات. وهناك أيضاً جهود تُبذل لتيسير إعادة هيكلة المشروعات، ووضع نُهج برامجية جديدة لمساعدة البلدان المتعاملة مع البنك على بلوغ أهداف التنمية الإستراتيجية، وتبسيط وثائق المشروعات لتحسين المحتوى وزيادة التركيز على الدروس المستفادة.
- تم طرح برنامج "بنك مرن" لاختبار طرق جديدة للعمل بهدف تحسين السرعة والكفاءة دون التضحية بالجودة أو تحقيق النتائج، وذلك لتقديم قيمة أكبر للبلدان المتعاملة مع البنك. وقامت ثلاث فرق تجريبية تتسم بالمرونة، وتضم موظفين متنوعين من مختلف وحدات البنك، باستحداث أكثر من 20 ابتكاراً واختبارها بنجاح لتحسين كيفية تطوير العمليات وتنفيذها. وفي العام المقبل، سيقوم البنك بتعميم العديد من هذه الأفكار في مختلف وحدات المؤسسة، فيما ستشارك مجموعة جديدة من الموظفين في البرنامج لمواصلة اختبار الأفكار الجديدة وتطويرها.
- يقوم البنك أيضاً بتبسيط وتحديث إجراءاته وأنظمته الإدارية. وعلى وجه التحديد، هناك عدة مبادرات يجري تنفيذها لتقديم خدمات ذات جودة أعلى ودقة أكبر في التوقيت وفاعلية من حيث التكلفة، فيما يتعلق بإدارة الأفراد والموارد المالية والحصول على المعلومات وغيرها من الخدمات المؤسسية. وتشمل هذه المبادرات إطلاق بوابة لإدارة الموارد تتيح الوصول بسهولة إلى معلومات محدَّثة عن الموازنات لتحسين الرقابة الإدارية، وتطبيق طرق أسرع لدخول الموظفين على الأنظمة، واستخدام تطبيقات الهاتف المحمول لوصول الموظفين إلى الخدمات والمعلومات الداخلية وإدارتها.
- قام البنك بمبادرة "تجديد قيمنا" التي تهدف إلى توحيد الموظفين حول ثقافة العمل الطموح والمبادئ التوجيهية للسلوك التنظيمي المنشود. وقد انخرط الموظفون في حوار عالمي للإسهام بآرائهم بشأن إعداد بيان للقيم الأساسية المجدَّدة والذي سيعبر عن المعايير والسلوكيات التي يحتاجها الموظفون على جميع مستويات المؤسسة من أجل تحسين عمل البنك. وسيمثل هذا البيان أداة فعالة للإدارة للتعريف برؤيتها وتوقعاتها بشأن كيفية عمل الموظفين معاً.

الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي

في أغسطس/آب 2016، اعتمد البنك الدولي إطاراً بيئياً واجتماعياً جديداً. ومن المتوقع أن يدخل هذا الإطار، الناتج عن مشاورات أجراها البنك هي الأكثر شمولاً على الإطلاق، حيز النفاذ في عام 2018. وسيحل هذا الإطار تدريجياً محل سياسات الإجراءات الوقائية الحالية لأنهما سيعملان بالتوازي لنحو سبع سنوات. ويوفر هذا الإطار تغطية أوسع نطاقاً وأكثر منهجية للمخاطر البيئية والاجتماعية. وقد تم توسيع نطاق القضايا الاجتماعية التي تُعالج صراحةً. ويشمل ذلك الإشارة إلى قضايا مثل الصحة والسلامة المهنية، والعمالة وأوضاع العمل، وصحة المجتمعات المحلية. وبالمثل، يعزز الإطار البيئي والاجتماعي الشفافية وبناء القدرات ومشاركة أصحاب المصلحة المباشرة. ويشتمل الإطار على أحكام بعدم التمييز ضد الأفراد أو الفئات المحرومة أو الضعيفة. كما يسلط الضوء على قضايا بيئية إضافية من بينها تقدير انبعاثات المشروعات من غازات الدفيئة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية، وإدارة المياه. وتجري حالياً فترة إعداد وتدريب مكثفين، مع وضع مجموعة من مؤشرات الجاهزية لرصد التقدُّم المحرز في هذا الإعداد وما يليه من إطلاق لهذا الإطار.

للمزيد من المعلومات عن هذه القضايا، يُرجى زيارة: **worldbank.org/esf**.

إطار المشتريات للبنك الدولي

تشكل المشتريات العامة، وهي العملية التي تقوم من خلالها السلطات العامة بالتعاقد على شراء السلع وتنفيذ الأشغال أو الحصول على الخدمات من الشركات، 15% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية. وسنوياً، تدر مشروعات البنك الدولي الاستثمارية ما يصل إلى 20 مليار دولار في أسواق المشتريات العالمية، حيث يتم إرساء أكثر من 100 ألف عقد سنوياً في 136 بلداً. وفي ظل مبالغ كهذه، فإن إجراء تحسينات - حتى ولو هامشية - في الأداء يمكن أن يحقق وفورات مالية كبيرة يمكن إعادة استثمارها في مجالات أخرى ذات أولوية. وإدراكاً لهذه الفرصة والمسؤولية، وضع البنك إطاراً جديداً للمشتريات من أجل مساعدة البلدان على تحقيق أفضل استفادة من إنفاقها العام، مع القيام بتعزيز الدور الإستراتيجي للمشتريات في فاعلية التنمية. وأصبح هذا الإطار، الذي استرشد بما تم إجراؤه من مشاورات عالمية مكثفة مع أصحاب المصلحة المباشرة، ساري المفعول في 1 يوليو/تموز 2016.

يتجاوز هذا الإطار نطاق إنشاء أنظمة قائمة على القواعد وموجَّهة نحو الامتثال. فهو مكمِّل لتحوُّل البنك إلى وضع نُهج للعمليات أكثر قدرة على التكيُّف مع مساندة البلدان منخفضة القدرات لتقوم في آن واحد ببناء مؤسساتها المعنية بالمشتريات وتدعيم سياساتها. ويتيح الإطار قدراً أكبر من المرونة لكل عملية يمولها البنك الدولي لتحديد نهج المشتريات المناسب، وتوسيع نطاق ممارسات المشتريات وخياراتها، وتقديم نُهج أكثر تكيُّفا وخاصة بسياقات محددة للدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وكذلك تقديم المزيد من المساندة العملية من موظفي البنك لمساعدة البلدان المتعاملة معه على بناء القدرات وتدعيم المؤسسات. وخلال سنة التنفيذ الأولى، ركَّز البنك على تغيير نموذج عملياته، وتحديث مهارات الموظفين، وبناء قدرات البلدان المتعاملة معه، وتشجيع إحداث تحوُّل ثقافي أوسع نطاقاً في كيفية التعامل مع المشتريات.

للمزيد من المعلومات عن هذه القضايا، يُرجى زيارة: **worldbank.org/procurement**.

توسيع نطاق معارف التنمية في العالم: بيانات وبحوث البنك الدولي

يصدر البنك الدولي بحوثاً مبتكرة ومستندة إلى الشواهد والأدلة لمساعدة البلدان المتعاملة معه وشركائها على تحقيق طموحاتها الإنمائية. وتوضح هذه الجهود القضايا الاقتصادية والاجتماعية الحيوية لنجاح المشروعات والبرامج، ويُسترشد بها في حوار السياسات بين البلدان المتعاملة مع البنك، وتؤثر في سياسات التنمية العالمية والتفكير بوجه أعم. ويواصل البنك عمله في مجال البيانات والبحوث من خلال الخدمات الاستشارية والتحليلية، وإصدار التقارير والمطبوعات الرئيسية، وأيضاً من خلال الأعمال المعرفية واسعة النطاق.

يغطي عمل البنك العديد من الموضوعات والمناطق، مما يسمح له باستغلال البحوث متعددة القطاعات والمتكاملة التي تعكس الأولويات الإستراتيجية للبلدان والبنك ومجتمع التنمية الأوسع نطاقاً. وتشمل المجموعة المتنوعة من مجالات البحوث ذات الأولوية، على سبيل المثال، كلاً من تقديم الخدمات، وإدارة المخاطر، وخلق فرص العمل وتعزيز القدرة على المنافسة، والرخاء المشترك والاحتواء، وسلع النفع العام العالمية. وتدعم محاور التركيز هذه التزامات البنك الرئيسية بإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك من خلال تسريع وتيرة تحقيق النمو الشامل للجميع، والاستثمار في الأفراد، وبناء قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على مجابهة الصدمات والمخاطر التي تهدد سبل كسب أرزاقها ورفاهتها المادية.

توظيف الخدمات الاستشارية والتحليلية: المشورة الفنية بشأن تحديات محددة

تشكل الخدمات الاستشارية والتحليلية، أي الأنشطة غير الإقراضية للبنك الدولي، جزءاً حيوياً من كيفية مساهمته في تحقيق التنمية. وتستخدم البلدان الأعضاء مشورة البنك الفنية وتحليلاته لوضع أو تنفيذ سياسات وبرامج وإصلاحات أفضل تساعدها على مواصلة التنمية على المدى الطويل. ويأتي تمويل هذه الأدوات والأنشطة من الصناديق الاستئمانية للمانحين، أو موازنة البنك الخاصة، أو البلدان المتعاملة معه التي تدفع المقابل مباشرةً.

في السنة المالية 2017، قدم البنك 1423 أداة للخدمات الاستشارية والتحليلية في أكثر من 150 بلداً. وتراوحت هذه الأدوات من تقارير عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية إلى حلقات عمل لتبادل المعارف ومذكرات للسياسات وخطط عمل للتنفيذ. وتشكل التحليلات غالباً الأساس لإستراتيجيات المساعدة، وبرامج الاستثمار الحكومية، والمشروعات التي تساندها قروض وضمانات البنك. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على سبيل المثال، يقوم البنك بإجراء أعمال تحليلية ويساعد في وضع الإستراتيجيات لكي تصل البلدان إلى فهم أفضل للتحديات التي تواجه اللاجئين والمجتمعات المضيفة من أجل صياغة الاستجابات.

تشكل الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف نحو 10% من محفظة الخدمات الاستشارية والتحليلية. وهذه الخدمات هي خدمات استشارية مكيَّفة حسب الحاجة ومرنة بدرجة عالية تطلبها البلدان المتعاملة مع البنك وتدفع مقابلها. ولدى البنك الدولي حوالي 200 مشاركة نشطة في تقديم الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف بنحو 50 بلداً في مناطق عمله الست. وفي السنة المالية 2017، قدَّم البنك نحو 140 خدمة من هذه الخدمات في حوالي 34 بلدا. وإلى جانب أنشطة الخدمات الاستشارية والتحليلية النموذجية، تقدم الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف أيضاً المساندة في الإعداد والتنفيذ للمشروعات التي تمولها البلدان المتعاملة مع البنك. ومن خلال هذه الخدمات، يخدم البنك جميع الدول الأعضاء فيه بما في ذلك البلدان غير المقترضة. وتشمل الجهات المؤهلة المتعاملة مع البنك الحكومات المركزية والهيئات

الحكومية، والبلديات، والمؤسسات المملوكة للدول، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، ووكالات المعونة.

وفي مختلف المناطق، يجري استخدام الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف لأغراض مختلفة. فعلى سبيل المثال، يجري استخدامها لتدعيم أنظمة الإدارة المالية العامة في الكويت والإمارات العربية المتحدة، وزيادة جودة الرعاية الصحية في بولندا، وتدعيم المراجعة الداخلية في كازاخستان، ومساندة إصلاحات تعزيز المساءلة والشفافية في باراغواي. ويركِّز برنامج للخدمات الاستشارية مستردة التكاليف في الكويت أيضاً على تحسين مستوى الجودة في نظام التعليم باستخدام نهج إصلاحي يغطي النظام بأكمله ويستند إلى أفضل الممارسات الدولية ومكيَّف ليلبي احتياجات البلاد.

للمزيد من المعلومات عن هذه القضايا، يُرجى زيارة:
.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services#3

نشر بحوث رائدة عن مسائل التنمية الرئيسية

يصدر البنك الدولي مطبوعات رئيسية رفيعة المستوى تركِّز على موضوعات التنمية الأساسية. وهذه المطبوعات متاحة للتنزيل مجاناً عبر الإنترنت في إطار سياسة البنك للوصول المفتوح إلى المعلومات. وفي السنة المالية 2017، نشر البنك أربعة تقارير رئيسية.

- **الفقر والرخاء المشترك 2016: معالجة عدم المساواة.** تزوِّد سلسلة تقارير الفقر والرخاء المشترك المعنيين وطنياً وعالمياً بأحدث وأدق تقديرات اتجاهات الفقر والرخاء المشترك على مستوى العالم. وتقدم هذه السلسلة أيضا بحوثاً متعمقة بشأن السياسات والإجراءات التدخلية التدريجية التي يمكن أن تحسِّن حياة الأشخاص الأشد فقرا في العالم. وخلُصت الطبعة الافتتاحية إلى أن العالم أحرز تقدُّما كبيرا في مجال مكافحة الفقر على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث تراجعت نسبة الفقر المدقع من 35% إلى 10.7% من السكان في عام 2013. وفي 60 من أصل 83 بلداً شملها القياس، نمت مستويات الدخل لأفقر 40% من السكان في الفترة من 2008 إلى 2013 رغم الأزمة المالية العالمية. لكن نظراً لثبات اتجاهات النمو، فإن معالجة التفاوت وعدم المساواة ستكون بالغة الأهمية لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك.

- **تقرير عن التنمية في العالم 2017: الحوكمة والقانون.** تقرير عن التنمية في العالم ، الذي يُنشر سنوياً منذ عام 1978، هو دليل إرشادي قيِّم بشأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في العالم حالياً. وتوصل تقرير 2017، الذي يركِّز على الحوكمة والقانون، إلى أن تحسين نظم الحوكمة يمثل عنصراً رئيسياً لضمان تحقيق نمو منصف في البلدان النامية. ومن خلال دراسة أمثلة خاصة ببلدان معيَّنة، حدد التقرير ثلاثة مكونات للسياسات الفعالة حققت النجاح: ضمان الالتزام بمصداقية، ومساندة التنسيق، وتشجيع التعاون بين الأطراف الفاعلة في وضع السياسات.

- **الآفاق الاقتصادية العالمية.** يتناول هذا التقرير الرئيسي نصف السنوي بالبحث التطورات والآفاق الاقتصادية العالمية مع التركيز بشكل خاص على الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ويتوقع تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، يونيو/حزيران 2017:" تعافٍ هش" تعزيز معدل نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى 2.7% في عام 2017 وسط انتعاش في قطاعي الصناعات التحويلية والتجارة، وارتفاع الثقة في الأسواق، واستقرار أسعار السلع الأولية. لكن هناك عدداً من المخاطر، من بينها ضبابية الأوضاع الاقتصادية والسياسية، يمكن أن تؤدي إلى انحراف هذا التعافي عن مساره. ويحذر التقرير من أن استمرار ضعف الإنتاجية ونمو الاستثمار يمكن أن يؤدي إلى تقويض إمكانات النمو على المدى الطويل في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وإبطاء وتيرة الحد من الفقر.

- **ممارسة أنشطة الأعمال 2017: تكافؤ الفرص للجميع.** تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هو مطبوعة سنوية عن حالة اللوائح التنظيمية لأنشطة الأعمال التي تؤثر على القطاع الخاص داخل اقتصاد ما.

ويستند هذا التقرير إلى دراسات تشخيصية تفصيلية لمنظومة اللوائح التنظيمية لأنشطة الأعمال، وفاعلية الجهاز البيروقراطي، وطبيعة نظم حوكمة أنشطة الأعمال. ويمكن أن تكون لهذه الخصائص آثار مهمة طويلة الأمد على النمو الاقتصادي الذي أسهم في الحد من الفقر بجزء كبير خلال العقود الأخيرة. وقد وثَّق هذا التقرير، منذ إطلاقه في عام 2003، أكثر من 2600 إصلاح قامت بها الحكومات في مجالات تناولها التقرير بالقياس، وهو ما يدل على قيمة هذا التقرير الذي يضم الكثير من القصص.

بالإضافة إلى مطبوعاته وبحوثه، يقوم البنك الدولي بجمع وتقديم بيانات عن مجموعة كبيرة من المؤشرات للبلدان المتعاملة معه والعاملين في مجال التنمية عبر مؤشرات التنمية العالمية المعروفة جيداً وأطلس أهداف التنمية المستدامة الذي أُطلق مؤخراً. وأُعيد تصميم موقع البيانات المفتوحة، حيث تُتاح بيانات البنك مجاناً بعدة لغات، هذا العام ليكون أسرع وأكثر ملاءمة لاستخدام الهواتف المحمولة.

للمزيد من المعلومات عن هذه القضايا، يُرجى زيارة: **worldbank.org/publications**.

توليد الأفكار وسد الفجوات المعرفية: مساندة الصناديق الاستئمانية

تُستخدم الصناديق الاستئمانية غالباً لتعزيز سلع النفع العام العالمية وتجريب الابتكارات التي قد يتم توسيع نطاقها فيما بعد. وتساند صناديق استئمانية الكثير من الأعمال المعرفية للبنك الدولي، وأحد أمثلتها الجيدة هو برنامج المعرفة من أجل التغيير. ويُموَّل هذا البرنامج من خلال صندوق استئماني متعدد المانحين تم إنشاؤه لتجميع الموارد الفكرية والمالية من أجل توليد معارف جديدة، وتجريب أفكار جديدة، وسد الفجوة المعرفية في مجال التنمية. وقام هذا البرنامج، الذي أُنشئ في عام 2002، بتعبئة أكثر من 60 مليون دولار وتمويل أكثر من 300 مشروع في مجال البحوث وجمع البيانات لمساندة وضع سياسات وبرامج فعالة في البلدان النامية. وتشمل البلدان المانحة كلاً من أستراليا، وكندا، والصين، والدانمرك، وإستونيا، وفنلندا، وفرنسا، واليابان، وجمهورية كوريا، والنرويج، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة.

يساند برنامج المعرفة من أجل التغيير الابتكارات في مجال جمع البيانات، مما يساعد على استبدال الطرق التقليدية البطيئة وباهظة التكلفة. فعلى سبيل المثال، ساند أحد مشروعات البرنامج تطوير حل للمسح الاستقصائي بإجراء مقابلات شخصية بمساعدة الكمبيوتر، وهو تطبيق برمجي مجاني لأجهزة الكمبيوتر اللوحية لجمع البيانات بطريقة أسرع وأفضل وأرخص. ومنذ ذلك الحين، تم استخدام هذا البرنامج الإلكتروني في 85 بلداً. وقام مشروع آخر لبرنامج المعرفة من أجل التغيير بإكمال الفجوات في بيانات التعداد الخاص بجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال استخدام التصوير بالأقمار الصناعية ووسائل التعلُّم الآلي لتقدير أعداد الأسر المعيشية واختيار العينات. ويجري الآن توسيع نطاق هذه البحوث في إطار منحة من برنامج البحوث الإستراتيجية، وهو ما سيؤدي إلى إثراء الإرشادات المنهجية بشأن أخذ العينات باستخدام بيانات غير تعدادية.

يركز البرنامج أيضا على تطوير أدوات تحليلية للسماح لواضعي السياسات والباحثين بإنتاج تحليلاتهم الخاصة وإصدار سياسة تستند إلى الشواهد. فعلى سبيل المثال، شبكة إحصاء الفقر هي أداة حسابية تفاعلية تتيح للمستخدمين محاكاة الحسابات التي يقوم بها باحثو البنك الدولي في تقدير حجم الفقر المدقع في العالم وفي مختلف البلدان والمناطق. ويمكن أن تؤدي هذه الأداة أيضا مجموعة متنوعة من عمليات المحاكاة وتحسب معدل النمو الاقتصادي اللازم لبلوغ هدف الحد من الفقر. وفي السنة المالية 2017، نفذت شبكة إحصاء الفقر 33.8 مليون عملية حساب لمستخدمين من مختلف أنحاء العالم.

للمزيد من المعلومات عن هذه القضايا، يُرجى زيارة: **data.worldbank.org**.

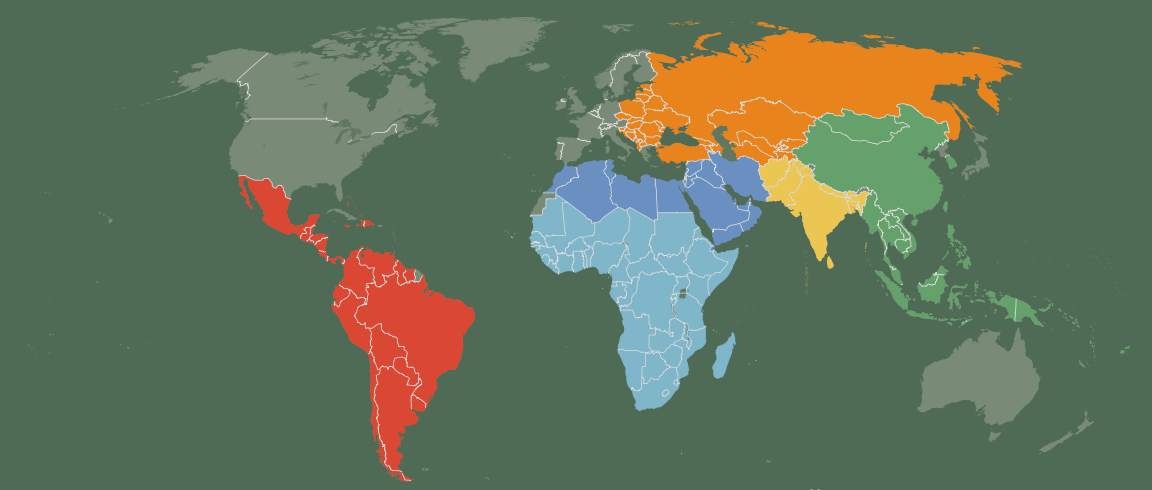

المنظور الإقليمي

يعمل البنك الدولي اليوم من أكثر من 140 مكتباً في جميع أنحاء العالم. ويساعد التواجد المتزايد في البلدان المتعاملة معه على تحسين فهمه لشركائه بتلك البلدان وتقديم خدماته لهم في الوقت المناسب. ويقع مقر 97% من مديري المكاتب الإقليمية/مديري المكاتب الفرعية و42% من الموظفين في بلدان مختلفة داخل كلٍ من المناطق الجغرافية الست. ويسلط القسم التالي الضوء على الأهداف الرئيسية التي تحققت، والمشروعات التي يشارك فيها، والإستراتيجيات المنقحة، والمطبوعات الصادرة في السنة المالية 2017.

الجدول 1 ارتباطات السنة المالية 2017

ملايين الدولارات

المنطقة	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (ملايين الدولارات)	المؤسسة الدولية للتنمية (ملايين الدولارات)	المجموع (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية) (ملايين الدولارات)	مجموع حصة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية (%)
أفريقيا	1,163	10,679	11,842	28
شرق آسيا والمحيط الهادئ	4,404	2,703	7,107	17
أوروبا وآسيا الوسطى	4,569	739	5,308	13
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5,373	503	5,876	14
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4,869	1,011	5,880	14
جنوب آسيا	2,233	3,828	6,061	14
المجموع	22,611	19,463	42,074	100

ملاحظة: لا يتضمن إجمالي ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية منحة بمبلغ 50 مليون دولار لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

الجدول 2 مدفوعات القروض والاعتمادات في السنة المالية 2017

ملايين الدولارات

المنطقة	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (ملايين الدولارات)	المؤسسة الدولية للتنمية (ملايين الدولارات)	المجموع (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية) (ملايين الدولارات)	مجموع حصة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية (%)
أفريقيا	427	6,623	7,050	23
شرق آسيا والمحيط الهادئ	3,961	1,145	5,106	17
أوروبا وآسيا الوسطى	2,799	310	3,109	10
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3,885	229	4,114	13
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5,335	391	5,726	19
جنوب آسيا	1,454	3,970	5,424	18
المجموع	17,861	12,668	30,529	100

ملاحظة: لا يتضمن إجمالي مدفوعات المؤسسة الدولية للتنمية منحة بمبلغ 50 مليون دولار لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

الجدول 3 صافي ارتباطات المحفظة الجاري تنفيذها

مليارات الدولارات، كما في 30 يونيو/حزيران 2017

المنطقة	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	المؤسسة الدولية	المجموع
أفريقيا	6.2	54.7	60.9
شرق آسيا والمحيط الهادئ	22.1	12.7	34.8
أوروبا وآسيا الوسطى	21.9	3.3	25.2
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	26.2	2.2	28.4
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	14.1	1.1	15.2
جنوب آسيا	16.2	31.6	47.8
المجموع	106.7	105.7	212.4

ملاحظة: الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح.

أفريقيا

حققت أفريقيا تقدماً على مدى العقد الماضي، سواء من حيث النمو الاقتصادي أو الحد من الفقر، إلا أن المنطقة لا تزال تواجه تحديات ضخمة. فقد تراجعت وتيرة النمو في أفريقيا جنوب الصحراء بشكل ملحوظ عام 2016 إلى 1.3%، ولكن من المتوقع أن يرتفع بشكل طفيف إلى 2.6% عام 2017 ثمّ إلى 3.2% عام 2018. بيد أن هذا الانتعاش المتوقع يبقى هشاً. فمازالت المخاطر الخارجية السلبية على التوقعات الاقتصادية للمنطقة قائمة، بما في ذلك تشديد شروط التمويل العالمي بأكثر مما كان متوقعاً، وتحسّن أسعار السلع الأساسية بشكل أضعف، وزيادة المشاعر الحمائية. وتعود المخاطر المحلية التي تواجه الانتعاش الحالي إلى عدم ملاءمة وتيرة الإصلاحات، وتزايد التهديدات الأمنية، والتقلبات السياسية قبل الانتخابات في بعض البلدان.

وعلى الرغم من أن نسبة السكان في منطقة أفريقيا الذين يعيشون على 1.90 دولار للفرد في اليوم أو أقل انخفضت من حوالي 43% عام 2012 إلى 41% عام 2013، لا يزال 389 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع - أي أكثر من جميع المناطق الأخرى مجتمعة.

المساعدات من البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 11.8 مليار دولار في المنطقة لتنفيذ 145 مشروعاً في السنة المالية 2017، بما في ذلك 1.2 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و10.7 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، منها 2.3 مليار دولار من برنامج التسهيلات الموسعة التابع للمؤسسة. وأبرم البنك أيضاً سبعة اتفاقات لخدمات استشارية مستردة التكاليف مع ستة بلدان بمبلغ إجمالي قدره 12.3 مليون دولار. وتتيح هذه الاتفاقات المشورة الفنية بشأن مسائل مثل الحوكمة والتجارة والقدرة التنافسية والتمويل والأسواق.

وقدم البنك الدولي أيضاً مساهمات ضخمة في جمع البيانات بالمنطقة. وتعمل مبادرة الاستماع إلى أفريقيا مع المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات غير الحكومية على تجريب استخدام الهواتف المحمولة لجمع المعلومات بانتظام عن ظروف المعيشة. ويجمع هذا النهج بين الاستقصاءات المباشرة وبين إجراء مقابلات عبر الهاتف المحمول للمتابعة لجمع البيانات وهو ما يسمح برصد مستويات الرفاهة. وتعمل المبادرة حاليا في ستة بلدان هي مدغشقر وملاوي ومالي والسنغال وتنزانيا وتوغو حيث يوجد طلب قوي على البيانات وقدرات على التنفيذ وتغطية كافية للشبكات.

وتشمل مجالات التركيز الرئيسية زيادة الإنتاجية الزراعية، وبناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، وزيادة فرص الحصول على الطاقة بأسعار ميسورة وبشكل منتظم، وتعزيز جودة التعليم، ودعم الاستقرار في الأماكن الهشة والمتأثرة بالصراعات.

زيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز الزراعة المراعية للمناخ

من شأن إطلاق العنان للإنتاجية الزراعية في أفريقيا أن يكفل الأمن الغذائي وتوفير فرص عمل مجزية للقارة بأسرها. ويقوم برنامج الإنتاجية الزراعية لغرب أفريقيا وبرنامج الإنتاجية الزراعية لشرق أفريقيا المدعومان من البنك بزيادة الدخل وتحسين الأمن الغذائي لملايين الأفارقة معظمهم من النساء. فعلى سبيل المثال، بلغ برنامج غرب أفريقيا أكثر من 4.5 مليون مستفيد مباشر في 13 بلداً على مدى أربع سنوات، مما ساعد على زيادة غلة المحاصيل من 30% إلى 150%. وتقدم هذه البرامج أيضا لأصحاب الحيازات الصغيرة أصنافاً جديدة من المحاصيل، وأدوات تجهيز الأغذية، وتقنيات زراعية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يشجع البنك أساليب الزراعة المراعية للمناخ بغية المساعدة في بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، ساعد الدعم المقدم من صندوق المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية التي يديرها البنك الدولي، وهو صندوق استئماني متعدد الجهات المانحة، على إجراء بحوث زراعية من خلال الشراكة العالمية للمجموعة الاستشارية. وفي أوغندا، ساعد هذا البحث مزارعي البن من أصحاب الحيازات

الصغيرة على تعلم تقنيات زراعية أفضل وإدخال أصناف من النباتات قادرة على التكيف مع تغير المناخ، مما ساعد على تحسين جودة المحاصيل وزيادة الدخل.

زيادة فرص الحصول على الطاقة بانتظام وبأسعار ميسورة

لا تزال إحدى أكبر العقبات في مجال البنية التحتية بأفريقيا هي عدم كفاية إمدادات الكهرباء. ويعد تعزيز توليد الطاقة المستدامة وتوزيعها الهدف الأساسي لعمل البنك. ففي موزامبيق، ربط مشروع تنمية الطاقة والحصول عليها الذي تبلغ قيمته 80 مليون دولار 42500 مستهلك جديد بشبكة الكهرباء. وقد موّل توسعة الشبكات القائمة في المناطق سريعة النمو، بما في ذلك أكثر من 400 كيلومتر من خطوط النقل والتوزيع الجديدة. كما زاد المشروع من إمكانية الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية من خلال حلول من الطاقة المتجددة خارج الشبكة الموحدة، كألواح الطاقة الشمسية، وتوفير الكهرباء لأكثر من 500 مركز صحي و300 مدرسة للمرة الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم البنك دراسات شاملة في مجال السياسات ويشرك الحكومات في مناقشات منهجية لتحديد الحواجز الرئيسية أمام السياسات وإستراتيجيات التخفيف.

الاستثمار في التعليم لتعزيز مهارات العمل

في كل عام في أفريقيا ولمدة عشر سنوات قادمة، سينضم 11 مليون شاب إلى سوق العمل. ولذا يجب تزويد الشباب الأفارقة بالمهارات المناسبة والتدريب الملائم لما يطلبه أرباب العمل. وطرح البنك الدولي مبادرات لتعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في جميع أنحاء المنطقة. وتعمل مراكز التميز في التعليم العالي في شرق وجنوب أفريقيا، بتمويل من اعتماد المؤسسة الدولية للتنمية قدره 140 مليون دولار، على خلق أوجه تآزر في التعليم العالي من خلال الاستفادة المثلى من الموارد المحدودة وتعميق التعاون بين البلدان مع تزويد الشباب بالمهارات والمعارف ذات الصلة. وسيعزز المشروع المهارات في خمس مجموعات من الأولويات الإقليمية، وهي: الصناعة والزراعة والصحة والتعليم والإحصاءات التطبيقية.

تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والشباب

يمكن أن يساعد تمكين المرأة في أنشطة الأعمال والشباب بفرص العمل على تحسين الآفاق الاقتصادية للبلد المعني. ففي إثيوبيا، يتيح مشروع تنمية ريادة الأعمال للنساء إمكانية الحصول على التمويل وخدمات تنمية أنشطة الأعمال لرائدات الأعمال. وانضم للبرنامج أكثر من 14 ألف امرأة من رائدات الأعمال، ويستخدم المانحون الجدد والمؤسسات المالية المحلية الآن أموالهم الخاصة لتوسيع البرنامج على نحو مستدام. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يقدم مشروع لوندو الذي يعني النهوض (LONDO)، وهو برنامج مبتكر "للنقد مقابل العمل"، فرص عمل قصيرة الأجل لنحو 35 ألف عامل. وتهدف هذه الوظائف المؤقتة إلى الحد من أوجه الضعف والإسهام في تحقيق الاستقرار في هذا البلد بعد انتهاء الصراع.

للمزيد من المعلومات عن عمل البنك الدولي في المنطقة، يرجى زيارة هذا الموقع:
worldbank.org/afr.

الجدول 4 أفريقيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2015 - 2017

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	1,209	669	1,163	816	874	427
المؤسسة الدولية للتنمية	10,360	8,677	10,679	6,595	6,813	6,623

محفظة المشروعات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2017: 60.9 مليار دولار.

مشروع تحت الضوء

بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات المناخية وتعزيز الأمن الغذائي

في سبتمبر/أيلول 2016، أعلنت حكومة مدغشقر حالة طوارئ إنسانية في المنطقة الجنوبية. فقد ظل سكان المنطقة يعانون لعدة سنوات متعاقبة من ضعف غلة المحاصيل الزراعية. ونتيجة لدورة النينيو المناخية، كان الجفاف شديداً. وكانت كميات الأمطار المتساقطة أقل بنحو 75% من المتوسط السائد لمدة 20 عاماً، مما تسبب في خسائر في الحصاد تصل إلى 95%. ويقدر أن أكثر من مليون شخص كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي من بينهم 35 ألف طفل دون سن الخامسة كانوا يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل. وكان 12 ألف طفل آخر يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد.

وبسبب مشروع شبكة الأمان الاجتماعي الذي بدأ في فبراير/ شباط 2016، تمكن البنك الدولي من توفير استجابة فعالة لهذه الأزمة لمعظم السكان عن طريق توسيع نطاق التحويلات النقدية وخدمات التغذية المجتمعية. ويهدف المشروع إلى زيادة فرص حصول الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً على خدمات شبكات الأمان وإرساء الأسس لنظام الحماية الاجتماعية. وحتى أوائل عام 2017، استفاد أكثر من 350 ألف شخص في 68 ألف أسرة تعيش على الكفاف من هذا البرنامج البالغ حجمه 35 مليون دولار، الذي يقدم التحويلات النقدية ومنح استعادة موارد كسب الرزق وخدمات التغذية في المناطق المتضررة.

الشكل 2 أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2017

الحصة من المجموع البالغ 11.8 مليار دولار

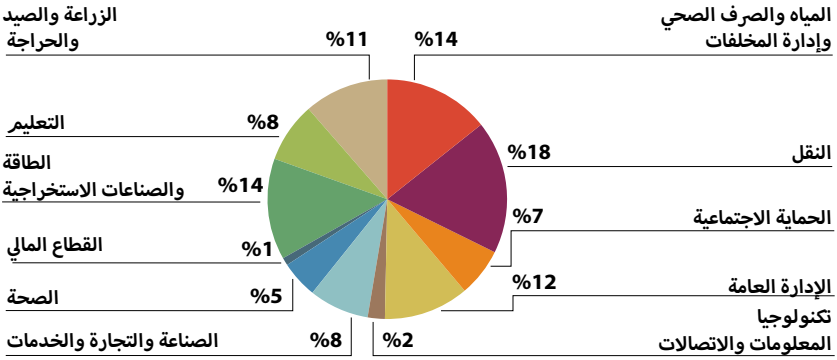

الجدول 5 أفريقيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	بيانات جارية[أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	670	877	1,033	
النمو السكاني (% سنوياً)	2.7	2.8	2.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	503	1,282	1,504	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	0.9	2.6	1.5–	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	391ب	399	389	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	51	57	60	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	49	55	58	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	62	66	66	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	75	77	77	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	566	747	784	

متابعة أهداف التنمية المستدامة

الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	55.6ب	45.7	41.0	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (النسبة من الأطفال دون سن الخامسة)	43	38	35	
الهدف الفرعي 3-1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	846	625	547	
الهدف الفرعي 3-2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	154	101	83	
الهدف الفرعي 4-1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (النسبة من الفئة العمرية المعنية)	54	68	69	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	81	84	84	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	12	19	24	
الهدف الفرعي 6-1 توّفر مياه الشرب المأمونة (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	55	63	68	
الهدف الفرعي 6-2 توّفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مرافق صرف صحي)	25	28	30	
الهدف الفرعي 7-1 الحصول على الكهرباء (النسبة من السكان)	27	32	37	
الهدف الفرعي 7-2 استهلاك الطاقة المتجددة (% إجمالي استهلاك الطاقة النهائية)	73	72	70	
الهدف الفرعي **8-17** الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% السكان الذين تتوفر لديهم خدمة الإنترنت)	0.5	9.8	22.4	

أ- أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2016؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب- بيانات خاصة بعام 2002.

للاطلاع على قائمة ببلدان المنطقة وبيانات تفاعلية إضافية عن المنطقة، يرجى زيارة الموقع:
data.worldbank.org/country.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

بفضل الطلب المحلي القوي وانتعاش تدريجي في الاقتصاد العالمي، سجلت البلدان النامية في شرق آسيا والمحيط الهادئ نمواً بنسبة 6.3% عام 2016. ومن المتوقع أن يظل النمو مرناً عند 6.2% عام 2017 و6.1% عام 2018. ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو في الصين إلى 6.5% هذا العام وإلى 6.3% عام 2018، مما يعكس انتقاله التدريجي إلى مسار من النمو الأقل معدلا والأكثر استدامة.

ومنذ عام 1990، خرج حوالي مليار شخص في المنطقة من دائرة الفقر المدقع. إلا أنه اعتبارا من عام 2013 تقدر نسبة سكان المنطقة الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم عند 3.5%، في حين تذهب التقديرات إلى أن هناك 17.1% يعيشون على أقل من 3.2 دولار للفرد في اليوم. ومع ذلك، ففي بلدان مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، لا تزال نسبة كبيرة من السكان تعيش في فقر مدقع. وقد تكون بلدان، مثل منغوليا وبابوا غينيا الجديدة، تأثرت بانخفاض أسعار السلع الأساسية، قد انعكس مسار مكاسبها السابقة.

المساعدات من البنك الدولي

وافق البنك الدولي على مبلغ 7.1 مليار دولار لعدد 65 مشروعاً بالمنطقة في السنة المالية 2017، بما في ذلك 4.4 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و2.7 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وأبرم البنك أيضاً سبعة اتفاقات لخدمات استشارية مستردة التكاليف مع ثلاثة بلدان بمبلغ إجمالي 1.4 مليون دولار. وتركز إستراتيجية البنك في المنطقة على أربعة مجالات هي النمو بقيادة القطاع الخاص، والاحتواء، وتغير المناخ، والحوكمة. ويعد محورا تركيز المساواة بين الجنسين والهشاشة، وهما من محاور التركيز المشتركة، أساسيين أيضاً في أعمال البنك بالمنطقة.

سد العجز في البنية التحتية

على الرغم من قدرتها على الصمود الاقتصادي، هناك علامات على أن نمو الإنتاجية تتراجع وتيرته في جميع أنحاء المنطقة. ويسهم هذا التراجع في تفاقم الفجوة في مرافق البنية التحتية. وباستثناء الصين، تبلغ الاحتياجات الاستثمارية الإقليمية المقدرة 87 مليار دولار سنوياً، في حين أن الإنفاق الفعلي لا يتجاوز 35 مليار دولار. ويعني ذلك من ناحية تعداد السكان، أن ما يقرب من نصف مليار شخص لا يزالون يفتقرون إلى إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي، وأن 111 مليونا يفتقرون إلى الكهرباء، وأن 122 مليونا لا يحصلون على المياه.

وتعمل استثمارات البنك الدولي على تحسين فرص الحصول على هذه الخدمات الأساسية. فعلى سبيل المثال، ساعد مشروع البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية في المدن بإندونيسيا أكثر من 30 مليون شخص على بناء أو إعادة تأهيل الطرق ومرافق المياه، وقدم خدمات القروض متناهية الصغر والتدريب على الإدارة المالية باستخدام نهج التنمية المجتمعية. وفي بابوا غينيا الجديدة، وفر مشروع الاتصالات الريفية خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية لنصف مليون شخص في المناطق الريفية، حيث يعد توفير الخدمات والبنية التحتية الأساسية أمراً عسيراً ومكلفاً.

مواجهة تغير المناخ

تقع منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ في مركز التحدي العالمي المعني بالمناخ. إذ تمثل المنطقة نحو ثلث الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة، ويتحمل العديد من البلدان عبء الآثار المناخية في شكل أحداث متكررة من الفيضانات والعواصف وارتفاع مستوى سطح البحر. وفي السنوات المالية الثلاث الأخيرة، شمل 27% من محفظة البنك الإقليمية قروضا لمشروعات أو برامج لمعالجة تغير المناخ. ولدى الصين واحد من أكبر برامج البنك الدولي للاستثمار في مكافحة تغير المناخ، كما أن 70% من محفظتها تتضمن أهدافاً

بيئية. فعلى سبيل المثال، استفاد برنامج تمويل كفاءة استخدام الطاقة في الصين، الذي ساهم في تعميم الإقراض لمشروعات كفاءة استخدام الطاقة في المصارف الصينية، من 350 مليون دولار من الموارد التمويلية من البنك لتعبئة قروض بقيمة 2.6 مليار دولار من أجل مشروعات كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. ولم يقتصر المشروع على خفض انبعاثات الكربون بمقدار 10 ملايين طن سنويا فحسب، أي ما يعادل إلغاء 3 جيجاوات من الكهرباء المولدة بالفحم، ولكن أيضاً إدراج التمويل المراعي للبيئة في أعمال المؤسسات المالية الصينية.

الاستثمار في رأس المال البشري

لكي تظل المنطقة قادرة على المنافسة والاحتواء، فإنها تحتاج إلى تعزيز المهارات الأساسية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة التي تضعف في كثير من البلدان بسبب توقف النمو لدى الأطفال دون سن الخامسة. ففي تيمور ليشتي، حيث يعتبر معدل التقزم من بين أعلى المعدلات في المنطقة، يساعد مشروع تحسين التغذية المجتمعية أكثر من 1000 أسرة على تناول نظام غذائي أكثر تغذية من خلال تعليمهم كيفية زراعة محاصيل مغذية بدرجة أعلى وتوفير البذور والفسائل والشتلات للزراعة. وفي فييتنام، رفع مشروع تعزيز الجاهزية المدرسية نسبة الأطفال في سن 5 سنوات الذين يستفيدون من مرحلة ما قبل المدرسة الكاملة من 66% في عام 2011 إلى 84% في عام 2016، وكفل أن يكمل أكثر من 90% من معلمي ومديري التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة برامج التدريب المهني.

مواصلة التركيز على الشراكات من أجل تنمية أفضل

يواصل البنك الدولي إقامة شراكات مع رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والبنك الآسيوي للتنمية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ومنتدى جزر المحيط الهادئ وغيرها لتحقيق أكبر أثر ممكن على التنمية. كما تعمل مجموعة البنك الدولي بشكل وثيق مع بنوك التنمية الجديدة، بما في ذلك البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. وفي يوليو/تموز 2016، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على أول مشروع للتمويل المشترك مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وهو البرنامج الوطني لتحسين الأحياء الفقيرة، وذلك من أجل تحسين البنية التحتية في المناطق الفقيرة في إندونيسيا وإفادة أكثر من 9.7 مليون من فقراء المدن في جميع أنحاء البلاد.

ويعمل البنك أيضاً مع الجهات المتعاملة على تعزيز الشراكات المعرفية، مثل سلسلة تقارير بعنوان "الممكن في المحيط الهادئ"، وإجراء مناقشات مع حكومات جزر المحيط الهادئ وشركاء التنمية والمجتمع المدني حول أكبر الفرص والتحديات أمام بلدان جزر المحيط الهادئ على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة. وفي الصين، عملت مجموعة البنك الدولي عن كثب مع ثلاث وكالات حكومية ومنظمة الصحة العالمية لاستكمال تقرير مشترك بعنوان تعميق الإصلاح في قطاع الصحة في الصين: بناء خدمات عالية الجودة قائمة على القيمة.

للمزيد من المعلومات عن عمل البنك الدولي في المنطقة، يرجى زيارة هذا الموقع **worldbank.org/eap.**

الجدول 6 شرق آسيا والمحيط الهادئ

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2015 - 2017

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4,539	5,176	4,404	3,596	5,205	3,961
المؤسسة الدولية للتنمية	1,803	2,324	2,703	1,499	1,204	1,145

محفظة المشروعات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2017: 34.8 مليار دولار.

مشروع تحت الضوء

المجتمع المحلي يقدم خدمات مجتمعية للمياه والصرف الصحي

يعتبر تعميم خدمات المياه والصرف الصحي في المجتمعات الريفية بحلول عام 2019 جزءاً رئيسياً من إستراتيجية التنمية في إندونيسيا. ومنذ عام 2006، عملت الحكومة على تحقيق هذا الهدف وتعزيز ممارسات النظافة الصحية الجيدة من خلال برنامج "بامزيماس" المجتمعي - إلى حد كبير. ويغطي البرنامج أكثر من 10 ملايين شخص في أكثر من 11500 قرية بجميع أنحاء 219 مقاطعة في 32 إقليماً. وبحلول عام 2020، سيغطي البرنامج الموسع ما مجموعه 27 ألف قرية (حوالي 35% من جميع القرى) في 365 مقاطعة و33 إقليماً.

وبمساعدة من البرنامج، توقف 56% من المجتمعات المحلية المستهدفة حتى الآن عن ممارسات التغوط في العراء، واعتمد نحو 72% منها برامج لغسل اليدين، وحصل أكثر من 84% من المدارس المستهدفة على مرافق محسنة للصرف الصحي وبرامج للنظافة الصحية. ويساعد البرنامج على مكافحة الأمراض، مثل التيفوئيد، التي ترتبط بعدم كفاية إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية غير السليمة. كما أنه يساعد على معالجة تقزم النمو - وهو ما يؤثر على أكثر من ثلث أطفال إندونيسيا دون سن الخامسة. ويؤثر التقزم سلباً على التطور المعرفي والحركي، ويقلل الأداء في المدرسة، ويحدّ من الإنتاجية في مرحلة البلوغ.

ويربط برنامج "بامزيماس" المجتمعات المحلية بالمؤسسات المحلية والوطنية وبالتمويل من خلال نهجها المجتمعي. فهي تمكنها من وضع حلولها الخاصة للمياه والصرف الصحي، وبناء الملكية في النظم التي تلبي احتياجاتها على أفضل وجه. ويتلقى البرنامج دعماً من البنك الدولي ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية.

الشكل 3 شرق آسيا والمحيط الهادئ

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2017

الحصة من المجموع البالغ 7.1 مليار دولار

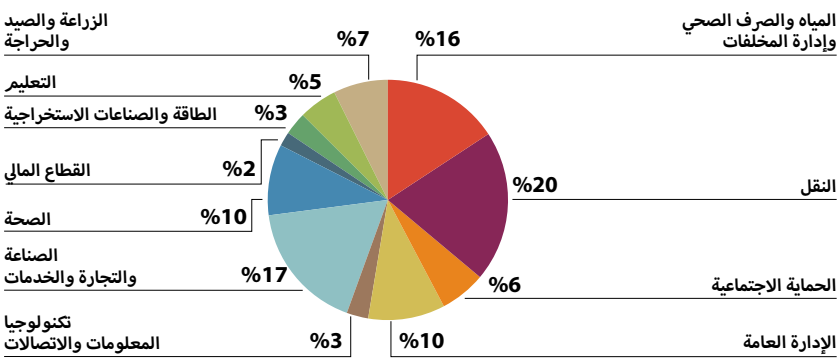

الجدول 7 منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	بيانات جارية[أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	1,813	1,965	2,051	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.0	0.7	0.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	915	3,780	6,680	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	6.4	9.0	5.6	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	535ب	218	71	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	72	75	76	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	68	71	72	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	98	99	99	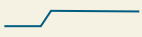
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	98	99	99	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	4,197	10,054	11,641	
متابعة أهداف التنمية المستدامة				
الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	29.0ب	11.1	3.5	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (النسبة من الأطفال دون سن الخامسة)	27	18	15	
الهدف الفرعي 3-1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	120	79	63	
الهدف الفرعي 3-2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	42	23	18	
الهدف الفرعي 4-1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (النسبة من الفئة العمرية المعنية)	92	104	98	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	82	80	79	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	17	18	20	
الهدف الفرعي 6-1 توّفر مياه الشرب المأمونة (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	80	90	94	
الهدف الفرعي 6-2 توّفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مرافق صرف صحي)	59	70	75	
الهدف الفرعي 7-1 الحصول على الكهرباء (النسبة من السكان)	89	95	96	
الهدف الفرعي 7-2 استهلاك الطاقة المتجددة (% إجمالي استهلاك الطاقة النهائية)	32	20	20	
الهدف الفرعي 17-8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% السكان الذين تتوفر لديهم خدمة الإنترنت)	2	29	45	

أ- أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2016؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب- بيانات خاصة بعام 2002.

للاطلاع على قائمة ببلدان المنطقة وبيانات تفاعلية إضافية عن المنطقة، يرجى زيارة:
data.worldbank.org/country.

أوروبا وآسيا الوسطى

بعد فترة سادتها الاضطرابات، من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي في أوروبا وآسيا الوسطى في عام 2017 إلى 2.5% من 1.5% سنة 2016. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه إلى 2.7% سنة 2018. وفي الجزء الشرقي من المنطقة، فقد أتاح استقرار أسعار النفط عند حوالي 50 دولارا للبرميل قدرا من الارتياح للحكومات التي بدأت في تعديل السياسات إلى المستوى الأدنى لأسعار النفط. وفي الاتحاد الأوروبي، بدأ انتعاش مستدام، وإن كان متواضعا، في الحد من البطالة وخفض معدلات التضخم.

وقد نشأت تحديات ضخمة أمام المنطقة من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي. وتظهر أنماط جديدة للتخصص، وتغير التكنولوجيات الجديدة أساليب الإنتاج والعلاقات التقليدية في سوق العمل. وبما أن اقتصاد معظم بلدان المنطقة يتحرك بالضرورة لزيادة التنافسية في الإنتاج على الصعيد الدولي، سيتعين على هذه البلدان أن تنتقل إلى هذه الحقائق الجديدة.

واعتبارا من 2013، يعيش حوالي 6.8% من سكان المنطقة – أي أكثر من 32.8 مليون شخص - في فقر، بما في ذلك 10.3 مليون تقريباً يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم وفقا لتعادل القوى الشرائية في عام 2011 .

المساعدات من البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 5.3 مليار دولار للمنطقة من أجل 41 مشروعاً في السنة المالية 2017، بما في ذلك 4.6 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و739 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. ووقع البنك أيضا 33 اتفاقاً لخدمات استشارية قابلة للاسترداد مع عشرة بلدان بمبلغ إجمالي 27.5 مليون دولار. وتقدم هذه الاتفاقات المشورة الفنية بشأن مسائل مثل إصلاح نظام التعليم، وإدارة القطاع العام وبناء القدرات المؤسسية، وتخطيط وإدارة الاستثمارات في البنية التحتية.

وتسعى إستراتيجية البنك لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى إلى القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك من خلال دعم الجهات المتعاملة معه في ثلاثة مجالات تركيز عامة، هي تعزيز النمو المستدام والشامل للجميع، وتنمية رأس المال البشري، ودعم القدرة على الصمود.

دعم عناصر النمو المستدام والشامل للجميع

يدعم البنك البلدان المتعاملة معه في تحسين كفاءة الحكومة، وخلق أسواق مع قطاع خاص نشيط، وتطوير قطاع الطاقة، وتسهيل الربط الإقليمي من أجل النمو. وفي السنة المالية 2017، قدم البنك دعما ماليا للقطاعات الزراعية في كوسوفو، وجمهورية قيرغيز، ومولدوفا، والجبل الأسود، ومشروعات تحسين الطرق في البوسنة والهرسك وكرواتيا.

كما دعم البنك الاستثمار في مجموعة من القطاعات الأخرى. وشمل ذلك الحوكمة والقدرة التنافسية في جمهورية قيرغيز؛ والخدمات البلدية والخدمات العامة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا؛ والخدمات القضائية في رومانيا؛ والسياحة، والاقتصاد المحلي، والقدرة التنافسية في ألبانيا؛ والإصلاحات المالية في البوسنة والهرسك؛ وقطاعات الطاقة في تركيا وأوكرانيا وأوزبكستان.

وبالإضافة إلى ذلك، قدم البنك مساهمات ضخمة في المعارف عن المنطقة، بما في ذلك تقاريره الاقتصادية، التي قدمت تحليلاً للاقتصاد الكلي وتوصيات بشأن السياسات. فعلى سبيل المثال، يؤكد تقرير المخاطر والعائدات: إدارة المفاضلات المالية للنمو الشامل للجميع في أوروبا وآسيا الوسطى أن تحقيق التوازن الصحيح عبر جميع أبعاد التنمية المالية - الاستقرار والكفاءة والاحتواء والعمق الكلي - أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو الشامل للجميع واستدامته.

دعم السكان من خلال إصلاح النظم الرئيسية

يعمل البنك مع البلدان المتعاملة معه في تصميم وتنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تحسين كفاءة نظم المعاشات التقاعدية والحماية الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية واستدامتها في المالية العامة. وفي السنة المالية 2017، قدم البنك المساندة إلى قطاعات التعليم في بلغاريا وكازاخستان وأوزبكستان؛ ولإيجاد فرص العمل في البوسنة والهرسك؛ وإلى الخدمات الصحية في بيلاروس.

ويتناول تقريران الفرص والتحديات الناشئة عن الاتجاهات الحديثة في المجتمع. فتقرير جني العائدات الرقمية: الاستفادة من الإنترنت من أجل التنمية في أوروبا وآسيا الوسطى ينظر في الفرص الجديدة للأفراد والشركات التي أنشأتها شبكة الإنترنت وكيفية ضمان أن المواطنين يستفيدون على قدم المساواة في المجتمع بأسره. ويوضح تقرير عن أحدث المستجدات الاقتصادية في أوروبا وآسيا الوسطى، في عدد نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، بعنوان الاستقطاب والشعبوية التحديات الهيكلية التي تواجه المنطقة في مجالي النمو والرخاء، ويدرس التطورات في جميع أنحاء المنطقة والتي أدت إلى زيادة القلق الاجتماعي والسياسي.

إعطاء الأولوية للعمل المناخي وبناء القدرة على التكيف

تشمل الأولويات الإستراتيجية للمنطقة أيضاً معالجة التدابير المناخية وبناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية؛ ومواجهة التحديات الماثلة أمام النازحين؛ والتمكين من نشوء مجتمعات عادلة فعالة ومستدامة.

ووجد العدد السابع والثلاثون من التقرير الاقتصادي الروسي: من الركود إلى الانتعاش أن الاقتصاد الروسي أظهر علامات مشجعة على أنه يتغلب على الركود الذي دخله في عام 2014. ووفقا لعدد أبريل/ نيسان 2017 من التقرير الاقتصادي الدوري لغرب البلقان: النمو الأسرع وتيرة، فرص العمل الأكثر عدداً فإن بلدان غرب البلقان تواصل نموها، مما يدل على تحسينات في التوظيف والحد من الفقر. ويرى أحدث عدد من التقرير الاقتصادي الدوري عن الاتحاد الأوروبي: النمو والوظائف والتكامل: خدمات الإنقاذ أنه من المتوقع أن يظل النمو في الاتحاد الأوروبي منخفضاً، ومع تزايد عدد السكان المسنين وتراجع وتيرة الاستثمار، سيعتمد الاتحاد بشكل متزايد على نمو الإنتاجية.

للمزيد من المعلومات عن عمل البنك الدولي في المنطقة، يرجى زيارة هذا الموقع:
.worldbank.org/eca

الجدول 8 أوروبا وآسيا الوسطى

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2015 - 2017

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	6,679	7,039	4,569	5,829	5,167	2,799
المؤسسة الدولية للتنمية	527	233	739	314	365	310

محفظة المشروعات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2017: 25.2 مليار دولار.

مشروع تحت الضوء

حلول النقل المبتكرة في بيلاروس

بيلاروس هي ممر عبور هام للمنطقة. وللحفاظ على شبكات الطرق الآمنة التي تتسم بالكفاءة وتحسين الطريقة التي تعمل بها، تعمل بيلاروس مع البنك الدولي على استخدام أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا من أجل إدارة شبكة الطرق وصيانتها على نحو أفضل. وفي إحدى الشراكات في إطار مشروع تحسين ممر النقل العابر، تعاون مركز الهندسة والطرق في بيلاروس مع البنك لإنشاء تطبيق للهواتف الذكية يسمى "رودلاب" يربط السائقين بسلطات صيانة الطرق ويتيح جمع البيانات تلقائياً عن نوعية أسفلت الطريق.

وفي مشروع منفصل، وهو مشروع تطوير وتحديث الطرق، ساعد البنك على وضع نظام للحد من الشاحنات التي تحمل أوزاناً أكبر من اللازم على الطرق السريعة في بيلاروس. ولتحسين إدارة العدد الكبير من الشاحنات المحلية والأجنبية على شبكة الطرق، نفذت الحكومة نظاماً إلكترونياً للرسوم ونظاماً لقياس الحركة لتعزيز نظمها الحالية.

ويشتمل النظام الجديد على 12 موقعاً؛ أربعة مراكز ثابتة لتفتيش المركبات الثقيلة، وثماني محطات متنقلة موزعة إستراتيجياً على جميع أنحاء الشبكة. وتعالج مواقع مراقبة النظام البيانات الخام محلياً وترسل المعلومات عن المركبات التي تم وزنها إلى وحدة النظام المركزي أو لمحطات متنقلة ودوريات تفتيش وسائل النقل. وهذا يسمح بالمراقبة المستمرة للأحمال، مما يجعل من الأسهل وقف الشاحنات ذات الوزن الزائد في حين يسمح للشاحنات تحت الوزن المسموح بتجاوز التفتيش. وتستخدم الحكومة البيانات أيضاً لتحليل الكثافة المرورية وأنماطها حسب الوقت والموقع، مما يسهل من تصميم خطط مستهدفة للتحسينات المستقبلية.

الشكل 4 أوروبا وآسيا الوسطى

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2017

الحصة من المجموع البالغ 5.3 مليار دولار

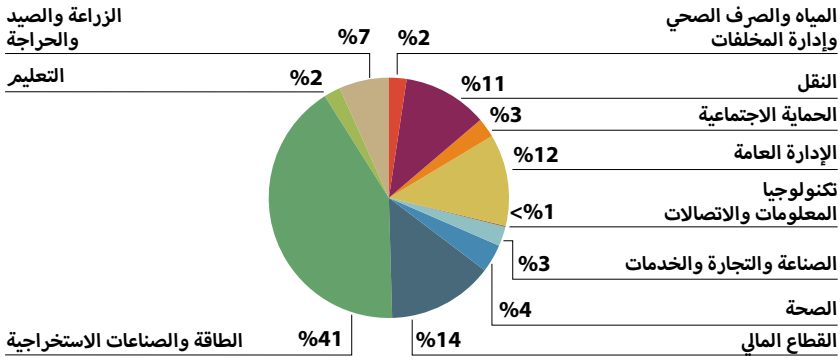

الجدول 9 منطقة أوروبا وآسيا الوسطى

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	بيانات جارية[أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	397	403	417	
النمو السكاني (% سنوياً)	0.0	0.5	0.6	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	1,788	7,492	7,676	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	7.9	4.6	0.8	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	29ب	14	10	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	73	75	77	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	63	66	68	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	98	100	100	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	99	100	100	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	2,712	3,036	3,164	
متابعة أهداف التنمية المستدامة				
الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	6.3ب	2.9	2.2	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (النسبة من الأطفال دون سن الخامسة)	19	12	10	
الهدف الفرعي 3-1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	56	29	25	
الهدف الفرعي 3-2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	37	22	17	
الهدف الفرعي 4-1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (النسبة من الفئة العمرية المعنية)	94	98	101	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية، %)	73	73	72	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	8	15	18	
الهدف الفرعي 6-1 توّفر مياه الشرب المأمونة (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	93	95	97	
الهدف الفرعي 6-2 توّفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مرافق صرف صحي)	83	85	86	
الهدف الفرعي 7-1 الحصول على الكهرباء (النسبة من السكان)	98	100	100	
الهدف الفرعي 7-2 استهلاك الطاقة المتجددة (% إجمالي استهلاك الطاقة النهائية)	6	6	6	
الهدف الفرعي 17-8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% السكان الذين تتوفر لديهم خدمة الإنترنت)	2	36	59	

أ- أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2016؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب- بيانات خاصة بعام 2002.

للاطلاع على قائمة ببلدان المنطقة وبيانات تفاعلية إضافية عن المنطقة، يرجى زيارة:
data.worldbank.org/country.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

بعد فترة من بطء النشاط الاقتصادي استمرت ست سنوات وشملت سنتين متتاليتين من الركود، يعود اقتصاد بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى النمو. فبعد الانكماش بنسبة 1.4% عام 2016، من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو حوالي 0.8% عام 2017 و2.1% عام 2018. غير أن تراجع النمو الاقتصادي لمدة طويلة أضر بحسابات المالية العامة في المنطقة، مما يحد من خيارات الاقتصاد الكلي والسياسات العامة في العديد من البلدان.

ويمثل هذا تحدياً أمام تدعيم المكاسب الاجتماعية التي تحققت بشق الأنفس في أوائل القرن الحادي والعشرين. وبالنسبة للبلدان السبعة عشر التي تتوفر بيانات تفصيلية بشأنها في المنطقة، فقد انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على 3.20 دولار للفرد في اليوم أو أقل، وهو خط الفقر المدقع في المنطقة، من 24.7% عام 2003 إلى 11.6% عام 2013. وإجمالا، خرج 63.3 مليون شخص من دائرة الفقر. وعلى الرغم من هذه المكاسب، فقد توقف تراجع معدلات الفقر خلال العامين الماضيين، ولا يزال 40% من السكان عرضة للوقوع في براثن الفقر، كما تراجعت الزيادة في حجم الطبقة الوسطى.

ويعد تدعيم الانتعاش الاقتصادي أمراً أساسياً، إلى جانب تعزيز خدمات البنية التحتية بالاقتران مع القطاع الخاص، والاستثمار في رأس المال البشري، وحماية الفقراء.

المساعدات من البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 5.9 مليار دولار من القروض إلى المنطقة لعدد 56 مشروعاً في السنة المالية 2017، بما في ذلك 5.4 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و503 ملايين دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وأبرم البنك أيضا 13 اتفاقا لتقديم خدمات استشارية مستردة التكلفة مع 8 بلدان بمبلغ إجمالي قدره 5.2 مليون دولار.

تعزيز النمو والإنتاجية وريادة الأعمال

في السنة المالية 2017، عمل البنك مع بلدان المنطقة لزيادة النمو والإنتاجية وتحسين مناخ الأعمال. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، يساعد قرض سياسات التنمية الأول للاستدامة المالية والقدرة التنافسية بمبلغ 600 مليون دولار على تحسين تيسير التجارة والاستثمار والمنافسة وتنظيم الأعمال والابتكار في الوقت الذي تنفذ فيه البلاد عملية السلام القائمة.

تعزيز خدمات البنية التحتية والاستدامة

سيتطلب بناء مرافق أفضل وأكثر استدامة للبنية التحتية تعبئة استثمارات القطاعين العام والخاص على حد سواء. وقد لعب البنك دوراً محفزاً في هذا الجهد، حيث قدم المساعدة الفنية والتمويل لتطوير بنية تحتية عالية الجودة ذات بصمة كربونية أقل.

إذ عمل البنك مع الأرجنتين من خلال مشروع التغير الكامل لمدينة بوينس آيرس وضواحيها والبالغ حجمه 200 مليون دولار وذلك لتحسين المساكن في الأحياء الفقيرة بالمدينة. كما قدم أيضاً ضماناً بقيمة 480 مليون دولار للأرجنتين من أجل إدارة مخاطر الاستثمار الخاص في مجال الطاقة المتجددة. وفي البرازيل، قدم البنك منحة لإدراج ممارسات حفظ التنوع البيولوجي في الأطر التنظيمية للولايات من أجل حماية التنوع الحيوي في بامبا. وفي المكسيك، ساعد مشروع البنك الدولي المعني بالغابات وتغير المناخ على ضم 1.8 مليون هكتار إلى إطار الإدارة المستدامة والمجتمعية، ووفر سبل العيش لكثير من سكان الريف، ولا سيما النساء. وفي البحر الكاريبي، يساعد البنك البلدان المعنية على تحديث نظم الشبكات، ويساعد الشركات على الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة.

الاستثمار في رأس المال البشري وحماية الفقراء

من أولويات البنك الدولي في المنطقة ضمان الفرص للجميع من خلال دعم البلدان المعنية في بناء رأس المال البشري. ففي السلفادور، ساعد مشروع تحسين جودة التعليم على توسيع نطاق الدراسة على أساس التفرغ من خلال توفير مرافق ومواد تعليمية جديدة استفاد منها 16 ألف طالب. وفي الجمهورية الدومينيكية، أدرج أكثر من ربع مليون شخص في برنامج للمساعدة الاجتماعية بعد إعداد نظم محسنة تستهدف الفقراء.

وبالإضافة إلى ذلك، دعم البنك برامج تنمية الطفولة المبكرة والتغذية في بلدان مثل غواتيمالا وبوليفيا لصالح الحوامل والأطفال الصغار وأسرهم. وفي بوليفيا، تم دعم أكثر من 70 مركزاً لتنمية الطفولة المبكرة في تنفيذ خطط عمل التحسينات والوفاء بمعايير الجودة.

توظيف الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية والقدرة على جمع الأطراف

فيما يوضح تطور دور البنك في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في العقود الأخيرة، فإن البلدان تتجه إليه الآن بصورة متزايدة لما هو أكثر من مجرد الاقتراض المباشر، بما في ذلك المساعدة من خلال الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف والمساعدة الفنية. ففي المكسيك، تساعد اتفاقية للخدمات الاستشارية مستردة التكاليف على تعزيز المناطق الاقتصادية الخاصة في المناطق الفقيرة في الجنوب من خلال جذب الاستثمارات وربطها بالأسواق المحلية والعالمية. ويساعد البنك أيضاً باراغواي في إجراء إصلاحات الشفافية لرفع مستوى المساءلة في البنك المركزي.

وظل البنك الدولي مصدرا حيويا للأفكار وأفضل الممارسات، وقوة جمع الأطراف المعنية للمنطقة. فقد عملت سلسلة من التقارير والمؤتمرات الرائدة بمثابة منصات قوية لجمع الأطراف المعنية معا. وشملت دراسات صدرت في الوقت الملائم، مثل جيران أفضل: نحو تجديد التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية؛ وإعادة النظر في البنية التحتية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: الإنفاق بشكل أفضل لتحقيق المزيد؛ ووقف العنف في أمريكا اللاتينية: نظرة على الوقاية من المهد إلى النضج؛ فضلاً عن تقرير الاقتصاد الأزرق عن دور المحيطات في التنمية الاقتصادية المستدامة في البحر الكاريبي.

للمزيد من المعلومات عن عمل البنك الدولي في المنطقة، يرجى زيارة هذا الموقع:
worldbank.org/lac.

الجدول 10 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2015 - 2017

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	5,709	8,035	5,373	5,726	5,236	3,885
المؤسسة الدولية للتنمية	315	183	503	383	303	229

محفظة المشروعات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2017: 28.4 مليار دولار.

مشروع تحت الضوء

الاستجابة السريعة لإعصار هايتي المدمر

في 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، اجتاح هايتي الإعصار ماثيو، وهو عاصفة من الفئة 4، وأكبر كارثة وقعت في البلاد منذ الزلزال الذي هزها عام 2010. وتسببت الرياح العاتية والأمطار الغزيرة والعاصفة المدمرة في حدوث فيضانات وانهيارات أرضية، ودمار شامل للبنية التحتية وموارد الرزق، وخاصة في المقاطعات الجنوبية الأكثر فقراً في جراند آنس، ونيبس، وسود. وقدر تقييم سريع أجرته الحكومة، بمساعدة البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، أن الأضرار والخسائر قد تصل إلى 1.9 مليار دولار، أي 22% من الناتج المحلي الإجمالي لهايتي.

واستجاب البنك الدولي على وجه السرعة. ففي غضون أسبوعين، دفع صندوق التأمين ضد مخاطر الكوارث في البحر الكاريبي الذي أنشأه البنك 23 مليون دولار للوفاء باحتياجات الحكومة العاجلة. وعبأ البنك أكثر من 49 مليون دولار من الموارد المتاحة لجهود الطوارئ، بما في ذلك إصلاح الطرق والجسور وإعادة تأهيل المدارس وتقديم الوجبات المدرسية وإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ وتوسيع نطاق التصدي السريع للكوليرا وتوزيع البذور والأسمدة لموسم الزراعة الشتوية، وإتاحة مبالغ نقدية لإصلاح قنوات الري. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعبئة 100 مليون دولار من نافذة التصدي للأزمات التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية لمساعدة أكثر السكان تضررا في المقاطعات الجنوبية بدعم قطاعات الزراعة والصحة والمياه والصرف الصحي والنقل.

الشكل 5 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2017

الحصة من المجموع البالغ 5.9 مليار دولار

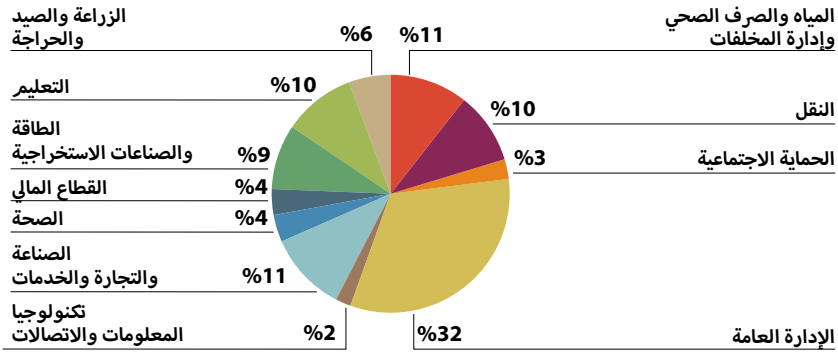

الجدول 11 منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	بيانات جارية[أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	500	570	610	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.5	1.2	1.1	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	3,919	7,765	8,010	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.3	4.7	1.8–	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	71ب	39	34	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	75	77	78	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	68	71	72	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	97	98	98	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	96	98	98	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	1,226	1,557	1,711	
متابعة أهداف التنمية المستدامة				
الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	13.0ب	6.5	5.4	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (النسبة من الأطفال دون سن الخامسة)	17	13	11	
الهدف الفرعي 3-1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	101	83	69	
الهدف الفرعي 3-2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	33	24	18	
الهدف الفرعي 4-1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (النسبة من الفئة العمرية المعنية)	98	99	100	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	60	66	67	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	16	24	30	
الهدف الفرعي 6-1 توّفر مياه الشرب المأمونة (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	89	93	94	
الهدف الفرعي 6-2 توّفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مرافق صرف صحي)	74	80	82	
الهدف الفرعي 7-1 الحصول على الكهرباء (النسبة من السكان)	91	96	97	
الهدف الفرعي 7-2 استهلاك الطاقة المتجددة (% إجمالي استهلاك الطاقة النهائية)	28	29	27	
الهدف الفرعي 17-8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% السكان الذين تتوفر لديهم خدمة الإنترنت)	3	34	54	

أ- أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2016؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب- بيانات خاصة بعام 2002.

للاطلاع على قائمة ببلدان المنطقة وبيانات تفاعلية إضافية عن المنطقة، يرجى زيارة:
data.worldbank.org/country.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مرحلة انتقالية إلى حد كبير، فالعديد من البلدان مازال يعاني أعمال العنف وتداعيات الحرب، في حين أن تأثيرات تراجع النمو الاقتصادي بالمنطقة والمناطق المجاورة تلقي بظلالها على الإصلاحات المطلوبة وتدفع إليها. ولا تزال دول مجلس التعاون الخليجي تواجه تحدياً بسبب انخفاض أسعار النفط، ولكنها تتجه أيضاً إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية، مع قيام بعضها بجهود تحديث طموحة.

ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي في المنطقة من 3.2% عام 2016 إلى 2.1% عام 2017 لكنه سيعاود الارتفاع إلى 2.9% عام 2018.

المساعدات من البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 5.9 مليار دولار من القروض إلى المنطقة لعدد 25 مشروعاً في السنة المالية 2017، بما في ذلك 4.9 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. ووصلت العائدات من الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف في السنة المالية 2017 إلى حوالي 40 مليون دولار، مع توسيع البرنامج ليشمل ما هو أبعد من المجالات التقليدية للتعليم والحوكمة وتنويع الأنشطة الاقتصادية، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ركز البنك مجدداً على تعبئة التمويل التجاري لمرافق البنية التحتية. وحفز ذلك تقييم البنية التحتية للجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس. وسينظر التقييم في البيئة القانونية والتنظيمية والمالية المواتية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية، وستكتمل التقييمات في أوائل السنة المالية 2018.

وتضع إستراتيجية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز الصدارة تعزيز السلام والاستقرار الاجتماعي، ولا تزال تشكل معلماً لعمل البنك الدولي. وتشمل الركائز الأربع للإستراتيجية إقامة عقد اجتماعي جديد؛ وزيادة التعاون الإقليمي؛ وبناء القدرة على الصمود، والتي تشمل تحديات تواجه النازحين قسراً؛ ودعم الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار.

تجديد العقد الاجتماعي

إن إنشاء هياكل حوكمة أكثر شمولاً ومساءلة ودعم الاقتصاد الذي يقوده القطاع الخاص لتوفير فرص أكبر هما من أولويات عمل البنك في المنطقة. وفي العام الحالي، ركز قرض قيمته مليار دولار لمصر على تحقيق استقرار المالية العامة وإصلاح قطاع الطاقة، وتوجيه الدعم، والتدابير التمكينية لزيادة مشاركة القطاع الخاص. وركزت عملية بقيمة 250 مليون دولار للأردن على إعانات الدعم في مجال المياه والطاقة مع مساندة تدابير لتوفير الخدمات الخاصة. وذهب قرض بقيمة 1.4 مليار دولار إلى العراق نحو تدعيم المالية العامة مع تعزيز إصلاحات القطاع العام والطاقة.

كما أن دعم الأسواق المالية والقطاع الخاص أمر أساسي. فقد استهدف قرض بقيمة 500 مليون دولار لمصر المجتمعات الفقيرة في الصعيد لتعزيز القطاع الخاص في هذه المناطق المحرومة. ويهدف قرض قيمته 350 مليون دولار إلى المغرب إلى تدعيم أسواق رأس المال وتعميم الخدمات المالية، في حين يدعم قرض منفصل بقيمة 50 مليون دولار النظام الناشئ لريادة الأعمال في المغرب. ومن شأن تقديم قرض بقيمة 500 مليون دولار إلى تونس أن يعزز بيئة الأعمال التجارية في البلاد وآليات دعم ريادة الأعمال. وتقوم المنطقة أيضاً بوضع إجراءات للتعاون في مكافحة الفساد، وفي العام الحالي ستستكمل دراسة تحليلية تتضمن تفاصيل الخطوات الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من السلطة التقديرية في الهيئات العامة ومنع تأثير النخب على السياسات العامة المتعلقة بإدارة الموارد.

زيادة التعاون الإقليمي

باعتبار هذه المنطقة هي الأقل تكاملاً من الناحية الاقتصادية، فإن الإستراتيجية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشدد على زيادة التعاون من أجل السلام والاستقرار. كما أن القروض المذكورة أعلاه لكل من مصر والعراق والأردن لتدعيم قطاع الطاقة تمهد الطريق أيضاً لمزيد من التعاون والكفاءة والترابط في هذا المجال الحيوي. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل مشروع الطرق والتوظيف في لبنان، الذي يبلغ حجمه 200 مليون دولار، على تعزيز روابط النقل البري إلى الشرق تجاه سوريا وما بعدها.

بناء القدرة على التكيف إزاء النزوح القسري

مازالت بلدان في مختلف أنحاء المنطقة تتأثر بالتحديات الناجمة عن ملايين النازحين قسراً، سواء داخل بلدانهم أو اللاجئين من البلدان المجاورة. وفي إطار الاستجابة للأزمات، تم منح اعتماد من المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 100 مليون دولار إلى لبنان على أساس استثنائي من أجل مشروع البرنامج الثاني لتأمين التعليم لجميع الأطفال، وهو مشروع قائم على أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج وسيزيد من توسيع نطاق التعليم لكل من المجتمع المضيف والأطفال اللاجئين. ومن شأن عملية أخرى قائمة على أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج للأردن بمبلغ 300 مليون دولار أن تعزز الفرص الاقتصادية المتاحة للمجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين من خلال إتاحة فرص عمل قانونية في الأعمال التجارية مع إمكانية الحصول على وضع تفضيلي في النفاذ إلى الأسواق الأوروبية. وتتألف العملية من مبلغ 100 مليون دولار مخصص من المؤسسة الدولية للتنمية للأردن، و149 مليون دولار قرضاً من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و51 مليون دولار من البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسَّر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرضاً بقيمة 96 مليون دولار إلى لبنان لتمويل مشروع القدرة على الصمود في مجال الصحة سيحسن من الخدمات الصحية للمجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء، فضلاً عن قرض طارئ للأردن بشأن الأوضاع الصحية بقيمة 36 مليون دولار. وحصل المشروعان على تمويل ميسّر من البرنامج العالمي.

دعم الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار

وسّع البنك الدولي من نطاق دعمه للمجتمعات المحلية الضعيفة خلال الصراع - وهو ضرورة في ضوء ويلات الحرب التي تشهدها المنطقة. وتلقى اليمن، على وجه الخصوص، دعماً في قطاعات متعددة في السنة المالية الحالية. وستساعد ثلاث منح للبلاد بإجمالي 500 مليون دولار في دعم الدخل للمجتمعات المحلية الفقيرة، وكذلك قرض تمويل إضافي قدره 200 مليون دولار. وستدعم منحة أخرى بقيمة 200 مليون دولار في حالات الطوارئ الصحة الأولية والثانوية والتغذية، إضافة إلى منحة لاحقة تبلغ قيمتها 83 مليون دولار لليمن.

للمزيد من المعلومات عن عمل البنك الدولي في المنطقة، يرجى زيارة هذا الموقع:
worldbank.org/mena.

الجدول 12 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2015 - 2017

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	3,294	5,170	4,869	1,779	4,427	5,335
المؤسسة الدولية للتنمية	198	31	1,011	194	44	391

محفظة المشروعات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2017: 15.2 مليار دولار.

مشروع تحت الضوء

ضمان الدعم للبلدان المضيفة للاجئين

تستضيف البلدان متوسطة الدخل حالياً نحو 6 ملايين لاجئ، إلا أنها تكافح من أجل الحصول على التمويل بأسعار فائدة ميسّرة، مما يتعذر معه تحمّل التكاليف المرتبطة بتدفق اللاجئين. وقد أظهر أثر الأزمة السورية على الأردن ولبنان هذه الفجوة الهامة في المساعدة الإنمائية. ويهدف البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسَّر المخصص للمنطقة إلى سد هذه الفجوة، مع التركيز بشكل مبدئي على مساعدة الأردن ولبنان على معالجة تأثير اللاجئين السوريين. وأُعلن إنشاء هذا البرنامج في ربيع عام 2016 بأكثر من 140 مليون دولار من التعهدات الأولية من سبعة بلدان والمفوضية الأوروبية. وتحدد هدف تعبئة مليار دولار على مدى خمس سنوات للأردن ولبنان.

وفي أبريل/ نيسان 2017، أعلن البرنامج عن تمويل ثلاثة مشروعات جديدة، مما رفع إجمالي التمويل الميسر الذي بدأه لدعم اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في الأردن ولبنان إلى مليار دولار - أي قبل مدة طويلة من انتهاء المهلة المحددة وهي خمس سنوات. وستحسن المشروعات الجديدة حياة اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة من خلال التوسع في تقديم خدمات الصحة العامة الحيوية في الأردن ولبنان، فضلاً عن تعزيز البنية التحتية الحاسمة للمياه العادمة في الأردن. وستتاح قريباً منح إضافية للبرنامج للاستفادة من التمويل الميسر الذي تقدمه بنوك التنمية متعددة الأطراف، وذلك بفضل تعهد قطعته المملكة المتحدة سيتم توجيه جزء منه من خلال البرنامج، وتعهد قطعته السويد بمبلغ 10 ملايين دولار.

الشكل 6 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2017

الحصة من المجموع البالغ 5.9 مليار دولار

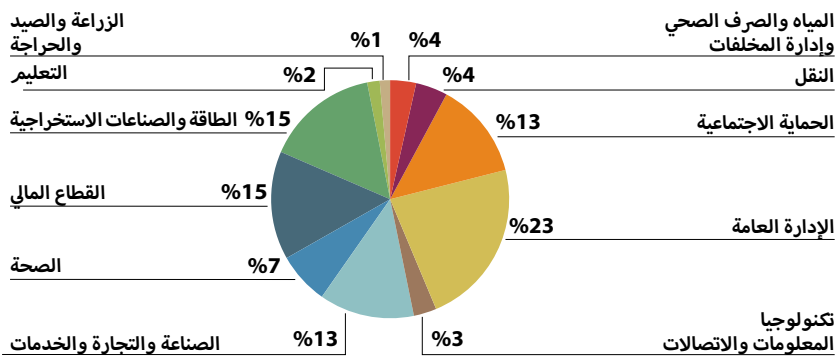

الجدول 13 منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	بيانات جارية[أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	281	336	374	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.9	1.8	1.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	1,568	3,914	4,565	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.3	3.6	0.4–	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	9[ب]	7[ج]	—	—
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	71	74	75	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	67	69	71	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	81	90	90	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	91	94	94	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	873	1,313	1,381	

متابعة أهداف التنمية المستدامة

الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	3.0[ب]	2.1[ج]	—	—
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (النسبة من الأطفال دون سن الخامسة)	24	19	17	
الهدف الفرعي 3-1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	125	99	90	
الهدف الفرعي 3-2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	45	29	25	
الهدف الفرعي 4-1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (النسبة من الفئة العمرية المعنية)	81	92	92	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	25	27	27	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	4	11	18	
الهدف الفرعي 6-1 توّفر مياه الشرب المأمونة (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	88	90	93	
الهدف الفرعي 6-2 توّفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مرافق صرف صحي)	78	86	90	
الهدف الفرعي 7-1 الحصول على الكهرباء (النسبة من السكان)	91	95	96	
الهدف الفرعي 7-2 استهلاك الطاقة المتجددة (% إجمالي استهلاك الطاقة النهائية)	3	3	3	
الهدف الفرعي 8-17 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% السكان الذين تتوفر لديهم خدمة الإنترنت)	1	21	39	

ملاحظة: البيانات الحديثة الخاصة بالفقر لهذه المنطقة غير متاحة لتعذر تغطية البيانات الإحصائية.

أ- أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2016؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب- بيانات خاصة بعام 2005.

ج- بيانات خاصة بعام 2008.

للاطلاع على قائمة ببلدان المنطقة وبيانات تفاعلية إضافية عن المنطقة، يرجى زيارة:
data.worldbank.org/country.

جنوب آسيا

لا تزال منطقة جنوب آسيا هي أسرع المناطق نمواً، حيث يتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي من 6.7% عام 2016 إلى 6.8% عام 2017 و7.1% عام 2018. وتراجع معدل التضخم بالمنطقة، وذلك لأسباب ترجع في الأساس إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية والسلع الأولية؛ واستقرت تدفقات التحويلات في معظم البلدان؛ ووصلت الاحتياطيات الدولية، في معظم الأحيان، إلى مستويات مريحة. وتفاوتت درجات التقدم في تعزيز المالية العامة، في حين أن مخاطر القطاع المالي مازالت قائمة.

وتحوّل النمو القوي إلى انخفاض مستويات الفقر وتحسينات مبهرة في التنمية البشرية. غير أن نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم قُدرت بنحو 15.1% ، أو حوالي 256 مليون شخص، وذلك حتى عام 2013، أي ثلث فقراء العالم. ويعيش مئات الملايين من البشر على مستوى أعلى قليلاً من خط الفقر، في حين يعيش أكثر من 200 مليون شخص في أحياء فقيرة، ونحو 500 مليون بدون كهرباء. وتعاني بلدان كثيرة في المنطقة من أشكال متطرفة من الإقصاء الاجتماعي والفجوات الكبيرة في البنية التحتية، وتشهد البلدان الأكبر زيادة في التفاوتات.

المساعدات من البنك الدولي

وافق البنك الدولي على 6.1 مليار دولار من القروض إلى المنطقة من أجل 51 مشروعاً في السنة المالية 2017، بما في ذلك 2.2 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و3.8 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، منها 795 مليون دولار من برنامج التسهيلات الموسعة. وقدم البنك أيضا 122 من الخدمات الاستشارية والمنتجات التحليلية، وقدم المشورة الفنية بشأن قضايا مثل القدرة التنافسية، وإصلاح قطاع الطاقة، والهشاشة.

وتواصل إستراتيجية البنك الإقليمية التركيز على تحقيق النمو الشامل للجميع بمعدل مرتفع، وتركز على تقديم الدعم لتنمية القطاع الخاص من خلال إجراءات كالاستثمارات المراعية لتغير المناخ، وزيادة الاحتواء الاجتماعي وتعميم الخدمات المالية، وتعزيز الحوكمة، ومعالجة الهشاشة.

التركيز على محركات النمو المستدام

يُعزى ارتفاع النمو الاقتصادي في المنطقة أساساً إلى الاستهلاك، ولا يمكن أن يستمر على ارتفاعه إلا إذا زادت الاستثمارات والصادرات بمعدلات أعلى. ويعد خلق فرص العمل أمراً ضرورياً لأن عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل يقدر بما يتراوح بين مليون و 1.2 مليون شخص كل شهر خلال العقدين القادمين. ويقدم البنك الدولي الدعم لمواجهة هذه التحديات من خلال مشروعات مثل مشروع عملية النهوض بالمهارات الذي تبلغ قيمته 250 مليون دولار في الهند، ويسعى إلى تعزيز المؤسسات من أجل تنمية المهارات وتوفير التدريب الجيد ذي الصلة بالسوق للقوة العاملة.

دعم القدرة الأساسية على الصمود في مواجهة تغير المناخ

منطقة جنوب آسيا معرضة بشدة لآثار تغير المناخ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية الناجمة عن المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. ويتوقف التقدم في جنوب آسيا على خفض الانبعاثات الكربونية، وتغيير مزيج الطاقة، والتخفيف من آثار تغير المناخ. وينفذ البنك خطة عمل مناخية لجنوب آسيا دعماً للإسهامات الوطنية لمكافحة تغير المناخ وجهودها الرامية إلى تحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

تنفيذ خطة العمل الإقليمية للمساواة بين الجنسين

ينفذ البنك الدولي خطة العمل الإقليمية بشأن المساواة بين الجنسين في جنوب آسيا، التي تستند إلى أربعة من أكثر احتياجات التنمية في المنطقة حدةً، وهي كالتالي: رأس المال البشري، والتمكين الاقتصادي، والقدرة على التعبير عن الرأي والتمثيل، وبناء القدرات والتواصل بالمنطقة. كما أن مشروع تمكين المراهقات والشابات في المجال الاجتماعي والاقتصادي والبالغ حجمه 63 مليون دولار في جهارخاند بالهند سيساعد

المراهقات والشابات على إتمام تعليمهن الثانوي والحصول على المهارات المناسبة لسوق العمل. وهناك مشروعات إضافية تعالج على وجه التحديد الحواجز التي تواجهها المرأة في استخدام مرافق النقل العام، بما في ذلك مسائل السلامة والإنارة والمراحيض المنفصلة ومناطق الانتظار.

تعزيز التكامل الإقليمي

يمكن للتكامل الإقليمي والتعاون الاقتصادي أن يعززا احتمالات الحد من الفقر وتقاسم ثمار النمو. غير أن جنوب آسيا لا تزال واحدة من أقل المناطق تكاملاً. ويهدف مشروع الربط الإقليمي وحجمه 150 مليون دولار إلى تحسين ظروف تجارة بنغلاديش مع بوتان والهند ونيبال من خلال تحسين الاتصال وتقليل الاختناقات اللوجستية ودعم اعتماد نهج حديثة لإدارة الحدود وتيسير التجارة.

دعم إصلاحات السياسات

يدعم البنك أجندات الإصلاح في بلدان المنطقة، مع التركيز بوجه خاص على التمكين من إنشاء الأسواق وتحسين كفاءة القطاع العام على الصعيدين الوطني والمحلي. ففي باكستان على سبيل المثال، يدعم البنك الدولي سياسة الحكومة في مجال الطاقة للحد من تكلفة إنتاج الكهرباء وتحسين الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء من خلال سلسلة من اعتمادات التنمية لإصلاح قطاع الكهرباء وعمليات استثمارية والمساعدة الفنية.

معالجة الهشاشة

يشارك البنك الدولي مع الأمم المتحدة في مواجهة تحديات النزوح القسري. فعلى سبيل المثال، يقوم البنك بزيادة برامجه في أفغانستان وباكستان والتي تدعم اللاجئين والنازحين داخليا والعائدين والمجتمعات المضيفة. كما وافق على عمليات تهدف إلى دعم الأشخاص الضعفاء في هذه البلدان، مثل مشروع ميثاق المواطنين في أفغانستان البالغ حجمه 228 مليون دولار، والذي يهدف إلى الحد من الفقر وتعزيز مستويات المعيشة من خلال تعزيز مجالس التنمية المجتمعية. وسيعزز قرض بقيمة 100 مليون دولار للبرنامج الوطني للحماية الاجتماعية في باكستان النظام الوطني لشبكة الأمان الاجتماعي ويعزز حصول الفقراء على الخدمات الاجتماعية.

إنتاج المعرفة من أجل تحسين القدرة التنافسية

نشر البنك عدة تقارير هامة عن جنوب آسيا في السنة المالية الحالية. ويقدم تقرير القدرة التنافسية لموانئ الحاويات في جنوب آسيا: تقييم شامل للأداء والمحركات والتكلفة تحليلاً غير مسبوق للوضع في موانئ المنطقة والخطوات اللازمة للتحسين، بما في ذلك زيادة مشاركة القطاع الخاص، وتحسين إدارة سلطات الموانئ، وخلق وزيادة المنافسة داخل الموانئ وفيما بينها. أما تقرير تحول جنوب آسيا: سياسات تعزيز القدرة التنافسية وإنشاء قوة التصدير القادمة فيدرس إمكانات المنطقة لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للشركات، ويقدم توصيات بما هو مطلوب من إصلاحات واستثمارات.

الجدول 14 جنوب آسيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2015 - 2017

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	2,098	3,640	2,233	1,266	1,623	1,454
المؤسسة الدولية للتنمية	5,762	4,723	3,828	3,919	4,462	3,970

محفظة المشروعات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2017: 47.8 مليار دولار.

مشروع تحت الضوء

منح أطفال بنغلاديش فرصة ثانية في التعليم

الحصول على التعليم يمكن أن يتيح الفرصة ويغرس الفخر للأطفال وأسرهم. وفي بنغلاديش، منح 690 ألف طفل غير مقيدين بالمدرسة في المناطق الريفية النائية فرصة ثانية للتعليم بفضل 20400 مركز تعليمي أنشئ حديثاً في 148 منطقة من أكثر المناطق حرماناً. ودعم البنك الدولي هذا العمل من خلال المشروع الثاني "برنامج التعليم لجميع الأطفال" الذي يبلغ حجمه 130 مليون دولار.

حققت بنغلاديش تقدماً ملحوظاً على مدى العقدين الماضيين من خلال ضمان الحصول على التعليم، ولا سيما على المستوى الابتدائي وللبنات. فارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية من 80% عام 2000 إلى 98% عام 2015، وارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية الآن إلى 54% من 45% عام 2000. ومع ذلك، فإن حوالي 5 ملايين طفل تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و 13 عاما، معظمهم من أسر فقيرة وعشوائيات المدن ومناطق يتعذر الوصول إليها، لا يزالون غير مقيدين بالمدرسة.

وهذا المشروع الثاني في سنته الخامسة من التنفيذ. وهو يبني على نجاح المشروع الأصلي الذي تبلغ قيمته 86 مليون دولار (2004-2013)، مما ساعد على إعادة 840 ألف طفل إلى المدرسة، وتحسين مستوى كفاءة الطلاب في اللغة البنغالية والرياضيات، وزيادة معدلات إتمام الصف الدراسي. واعتمدت حكومة بنغلاديش نموذجاً وطنياً للوصول إلى الأطفال المعرضين للخطر في المناطق الريفية، بالإضافة إلى توسيع نطاق المشروع ليشمل المناطق الفقيرة في المدن والتي تعاني من نقص الخدمات، وذلك من خلال نهج منقح مما يتيح فرصة ثانية لتعليم أكثر من 50 ألف طفل. وتتيح جهود هذا البلد للوالدين مزيداً من الثقة في مستقبل أبنائهم.

الشكل 7 جنوب آسيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2017

الحصة من المجموع البالغ 6.1 مليار دولار

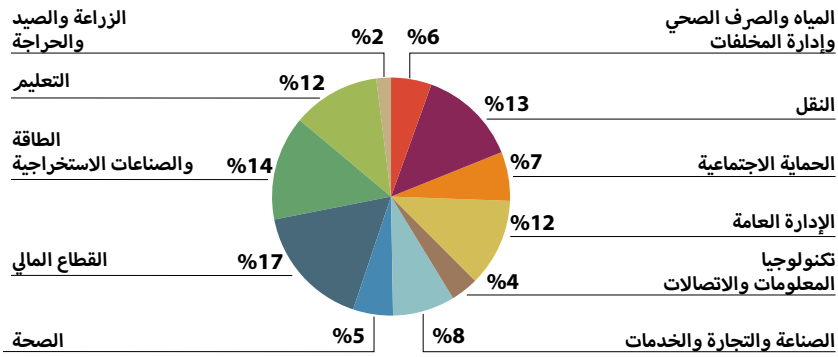

الجدول 15 جنوب آسيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	بيانات جارية[أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	1,387	1,631	1,766	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.9	1.4	1.3	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	441	1,160	1,616	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.2	7.5	5.5	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	552[ب]	400	256	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	64	68	70	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	62	66	67	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	64	79	79	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	81	87	87	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	1,181	1,970	2,303	
متابعة أهداف التنمية المستدامة				
الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	38.5[ب]	24.6	15.1	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (النسبة من الأطفال دون سن الخامسة)	51	41	36	
الهدف الفرعي 3-1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	388	228	182	
الهدف الفرعي 3-2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	94	64	53	
الهدف الفرعي 4-1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (النسبة من الفئة العمرية المعنية)	70	88	91	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	43	38	37	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	8	20	19	
الهدف الفرعي 6-1 توّفر مياه الشرب المأمونة (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	80	89	92	
الهدف الفرعي 6-2 توّفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مرافق صرف صحي)	29	40	45	
الهدف الفرعي 7-1 الحصول على الكهرباء (النسبة من السكان)	57	75	80	
الهدف الفرعي 7-2 استهلاك الطاقة المتجددة (% إجمالي استهلاك الطاقة النهائية)	53	42	39	
الهدف الفرعي 17-8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% السكان الذين تتوفر لديهم خدمة الإنترنت)	0.5	7	24	

أ- أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2016؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب- بيانات خاصة بعام 2002.

للاطلاع على قائمة ببلدان المنطقة وبيانات تفاعلية إضافية عن المنطقة، يرجى زيارة: **data.worldbank.org/country.**

للمزيد من المعلومات عن عمل البنك الدولي في المنطقة، يرجى زيارة هذا الموقع: **worldbank.org/sar.**

تعاون البنك الدولي ومشاركته عالمياً

في السنة المالية 2017، واصل المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته الإنمائية رغم تزايد غموض الأوضاع العالمية والسياسية. وفي هذا السياق، عمَّق البنك الدولي عمله مع الشركاء وأصحاب المصلحة المباشرة لإدراكه أن درجة تعقيد التحديات التي تواجه العالم تتطلب قدراً أكبر من التعاون لكي يتم تحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

الشراكة من أجل تحقيق أثر إنمائي

رغم البيئة الحافلة بالتحديات، واصل البنك الدولي الدعوة إلى معالجة القضايا بالغة الأهمية وتقوية شراكاته مع المجتمع الدولي من أجل خدمة مصالح الفقراء في العالم. وكانت لذلك أهمية خاصة خلال العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. فقد أنشأ البنك تحالفاً يضم مئات الحكومات المانحة والمقترضة وأعضاءً من المجتمع المدني ومنظمات دينية وأطرافاً مؤثرة رئيسية، مما أسفر عن عملية تجديد قياسية بقيمة 75 مليار دولار.

حظي عمل البنك الدولي مع القطاع الخاص بمزيد من التركيز، مع الاعتراف بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب كافة أنواع الاستثمارات للانتقال من مليارات الدولارات من المساعدات الإنمائية إلى تريليونات. وفي المحافل الدولية، مثل مجموعة العشرين والمنتدى الاقتصادي العالمي والاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، شدد البنك على مساندته لاجتذاب التمويل من القطاع الخاص بالتنسيق مع شركاء التنمية ولزيادة أصواته في المناقشات المعنية بالتنمية. وحظي هذا النهج لتمويل التنمية ومشاركة القطاع الخاص بتأييد واسع وتمت المصادقة عليه رسمياً من جانب وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دول مجموعة العشرين. علماً بأن ضمان أن تكون الموارد الخاصة المعبأة إضافية بالفعل يشكل أحد مبادئ مجموعة السبع بشأن تنسيق المؤسسات المالية الدولية. وسيلعب البنك دوراً رئيسياً في استجابة بنوك التنمية متعددة الأطراف في هذا المجال.

يلعب المواطنون أيضا دوراً بالغ الأهمية في المساعدة على جعل المؤسسات العامة أكثر شفافية وفاعلية وخضوعاً للمساءلة، وكذلك تحسين نتائج التنمية. ويمثل إشراك المستفيدين-وهم المواطنون المستهدفون بشكل مباشر في مشروع إنمائي يموله البنك والمتوقع أن يستفيدوا منه- إحدى الأولويات. وقد أحرز البنك الدولي تقدُّماً نحو الوفاء بتعهد الرئيس كيم بزيادة نسبة استطلاع آراء المستفيدين إلى 100% من المشروعات مع تحديد المستفيدين بشكل واضح بنهاية السنة المالية 2018. وفي منتصف السنة المالية 2017، كان تصميم 99% من تمويل المشروعات الاستثمارية الموافق عليها موجَّهاً نحو المستفيدين، كما اشتمل 89% من المشروعات الموافق عليها على مؤشر لاستطلاع آراء المستفيدين. وسيتم رصد تنفيذ آليات ومؤشرات مشاركة المواطنين اعتباراً من السنة المالية 2019 وما بعدها.

معالجة القضايا بالغة الأهمية: تغيُّر المناخ، وتنمية رأس المال البشري، وأوضاع الهشاشة

واصل البنك الدولي الدعوة إلى اتخاذ تدابير عالمية منسَّقة ومتسارعة لمساعدة البلدان النامية منخفضة ومتوسطة الدخل على مواجهة تحدي تغيُّر المناخ. وتم القيام بذلك من خلال منابر مثل مؤتمر الأطراف

(المؤتمر الثاني والعشرون للأطراف) في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، والمنتدى الاقتصادي العالمي، والاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، واجتماع وزراء البيئة في دول مجموعة السبع. وفي المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف، ركَّز البنك على إيجاد حلول للبلدان الأشد تعرُّضاً لآثار تغيُّر المناخ مع إعداد خطة جديدة للعمل المناخي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتقرير عن بناء قدرة البلدان النامية على مجابهة الكوارث الطبيعية. وخلال اجتماعات الربيع، اجتمع القادة المعنيون بالمناخ من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية لاستكشاف سبل جديدة لتعبئة التمويل للأنشطة المناخية وتوجيهه لزيادة نطاق تغطيته وتأثيره إلى أقصى حد.

إشارةً إلى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، قام البنك بإنشاء شراكات وتعزيز برامج تستهدف زيادة المساندة العالمية والمحلية لحركة تنمية الطفولة المبكرة-المعروفة باسم السنوات الأولى-التي تُعد من الاستثمارات الرئيسية ذات الأولوية لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية على مستوى البلدان. وعلى مائدة مستديرة رفيعة المستوى في اجتماعات الربيع، عقد البنك اجتماعاً مع بعض الشركاء الرئيسيين حول أجندة حركة السنوات الأولى، مما أتاح فرصة لهم لإبداء التزامات ملموسة ولفت الانتباه إلى الحاجة بالغة الأهمية إلى العمل معاً على مستوى البلدان. وقد لعبت المؤسسات أيضاً دوراً مهماً في مساندة تنمية الطفولة المبكرة، بدءاً من تقديم تمويل موازٍ وصولاً إلى إجراءات الدعوة والتأييد.

إن العمل الذي يقوم به البنك للتصدي لتحديات أوضاع الهشاشة والصراع والعنف من أجل المساعدة في بناء القدرة على مجابهة الأزمات والاستقرار يعتمد على التعاون القوي مع الشركاء المعنيين بالعمل الإنساني والتنمية والسلام، بما في ذلك التعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في البيئات الأشد صعوبة. وفي إطار هذه الجهود، عقد البنك اجتماعاً رفيع المستوى برئاسة الرئيس كيم والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في اجتماعات الربيع، وذلك استجابةً لأزمة المجاعة في أفريقيا جنوب الصحراء واليمن. وقد اتفقت الحكومات وشركاء التنمية والمجتمع المدني على تأييد عدم التهاون مطلقاً مع أوضاع المجاعة. ولتشجيع نُهج التمويل المبتكرة التي تعمل لصالح مجموعة متنوعة من البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة، تم تنظيم فريق رفيع المستوى للتشديد على التعاون بين البنك والأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية.

إشراك الجهات متعددة الأطراف والمجتمع المدني والبرلمانيين والقطاع الخاص والمؤسسات

تُعد أنشطة العمل والمنتديات متعددة الأطراف بمثابة فرص مهمة لإسماع صوت البلدان النامية وللنهوض بالأولويات الرئيسية على مستوى دولي. وقد وسَّع البنك الدولي نطاق تعاونه مع الأمم المتحدة لمعالجة القضايا الحرجة ومن بينها المناطق المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع، واللاجئون، والمجاعة، والأوبئة. وفي إطار الشراكة بشأن جداول أعمال التنمية المستدامة وتغيُّر المناخ، شارك كلاهما في طائفة واسعة من الموضوعات بدءاً من التعليم والرعاية الصحية وصولاً إلى التجارة والإحصاءات. وبالنسبة لرئاسة ألمانيا لمجموعة العشرين، قاد البنك العمل على تحفيز تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة للجميع في أفريقيا، وأصدر مجموعة من المبادئ لتعبئة المزيد من التمويل من القطاع الخاص، وقاد الجهود الرامية إلى زيادة تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية. وأسهم البنك أيضا خلال رئاسة إيطاليا لمجموعة السبع، لاسيما من خلال قيادة العمل على زيادة فاعلية التنسيق فيما بين المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك قيام بنوك التنمية متعددة الأطراف بتقديم أعلى جودة بأقل تكلفة. وفي المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا، قام البنك بأنشطة من بينها قيادة المناقشات بشأن دور القطاع الخاص في التنمية مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الشريكة، واستضافة تدريب لمحاكاة التصدي للأوبئة، والاجتماع مع كبار المسؤولين التنفيذيين لمناقشة تمويل الأنشطة المناخية. وعبر هذه المنتديات، يواصل البنك الدولي الاضطلاع بدور رائد في تشكيل الحوار بشأن التمويل والبيانات والتنفيذ مع التركيز على تحفيز الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويُعد دور المجتمع المدني في التنمية وفي تعزيز المساءلة والشفافية أهم من أي وقت مضى. وفي السنة المالية 2017، شاركت منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية في عملية تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وشاركت أيضاً في المشاورات والحوار حول وضع الإطار البيئي والاجتماعي وتنفيذه، وكذلك

في طائفة واسعة من مناقشات السياسات، واستكشفت مجالات جديدة للتعاون على مستوى العمليات. وأتاح منتدى سياسات المجتمع المدني في اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية فرصة إضافية ليعمل المجتمع المدني مع البنك في تناول قضايا من بينها مشاركة المواطنين، ومؤسسات الوساطة المالية، والتعليم، والطاقة، وتغيُّر المناخ. وكمثال على الجهود التي يبذلها البنك لإشراك أصحاب المصلحة المباشرة على مستوى البلدان، نظَّم البنك حلقات عمل مع منظمات للمجتمع المدني ومنظمات دينية من 35 من أصل 48 بلداً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

يحظى البرلمانيون من أصحاب المصلحة بأهمية كبيرة بالنسبة للبنك في مختلف أنحاء العالم نظراً لدورهم في صنع القرارات المالية والسياسية. وهناك برنامج نشط للمشاركة مع البرلمانيين من خلال الحوار وتبادل المعلومات واستقطاب التأييد إلى التنمية. وبالاشتراك مع صندوق النقد الدولي والشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، نظَّم البنك المؤتمر البرلماني السنوي خلال اجتماعات الربيع حيث اجتمع 212 مشاركاً من 67 بلداً مع قيادة البنك والصندوق لمناقشة أجندة التنمية العالمية. وقام البنك أيضاً بتسهيل إجراء مناقشات مع البرلمانيين حول تنمية الطفولة المبكرة، والقيام بزيارات إلى مشروعات يساندها البنك، والاشتراك مع الشبكة البرلمانية في تدشين فرع لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمعالجة القضايا المهمة بالنسبة لهذه المنطقة.

للبنك حالياً شراكات مع حوالي 100 مؤسسة في جميع مناطق العالم. ومؤسسة بِل وميليندا غيتس هي أكبر جهة خيرية ممولة لأعمال البنك الدولي، حيث تمول برامج في مجالات الزراعة، والصحة والتغذية، والمياه والصرف الصحي، والاحتواء المالي، والمساواة بين الجنسين. ومن بين كبار شركاء العمل الخيري الآخرين كل من: مؤسسة الأمم المتحدة، ومؤسسة ماستر كارد، ومؤسسة صندوق الاستثمار في الأطفال، ومؤسسة روكفلر، ومؤسسة وليام وفلورا هيليت، وشبكة آغا خان للتنمية، ومؤسسات بلومبرغ الخيرية، ومؤسسات المجتمع المفتوح.

الاحتفال بيوم إنهاء الفقر

في يوم إنهاء الفقر (17 أكتوبر/تشرين الأول)، عمل البنك الدولي مع الشركاء على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية لزيادة الوعي بما تم إحرازه من تقدُّم والإجراءات المطلوبة لإنهاء الفقر. وقبيل حلول يوم إنهاء الفقر، أصدر البنك تقريراً رئيسياً جديداً بعنوان "الفقر والرخاء المشترك 2016: معالجة عدم المساواة" والذي يمثل دعوة للعمل على ضرورة معالجة التفاوت وعدم المساواة من أجل بلوغ هدفي البنك المتلازمين. وأبرز البنك أيضاً تجربة بنغلاديش في الحد من الفقر من خلال زيارة للرئيس كيم والعمل مع أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين. ونظَّمت مكاتب البنك الميدانية حول العالم فعاليات ومناقشات وأياماً للخدمة من أجل لفت الانتباه إلى التقدُّم المحرز وطنياً وعالمياً في مجال مكافحة الفقر.

تقييم آراء أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين

إلى جانب جهود التواصل العالمية، يعطي البنك أولوية لإجراء قياس منهجي لآراء الآلاف من ذوي التأثير وأصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين في البلدان المتعاملة من خلال برنامج مسح الآراء في البلدان. ويتم تتبع تصوراتهم ومواقفهم مع مرور الوقت للمساعدة في توفير المعلومات لإعداد الإستراتيجيات في مختلف البلدان ومختلف وحدات مجموعة البنك الدولي. وأظهرت بيانات الاستقصاءات أن إصلاح نظام الحوكمة/فاعلية الحكومة يُعتبر أولى أولويات التنمية في عموم البلدان التي شملها المسح في السنة المالية 2016، فيما زاد اعتبار الأمن الغذائي إحدى أولويات التنمية بدرجة كبيرة، لاسيما في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وبالنسبة للبنك، مازال يُنظر إلى السرعة والمرونة على أنهما من التحديات. ومع ذلك، لا يزال البنك يحصل على أعلى درجات التصنيف لدوره باعتباره شريكاً طويل الأجل، والطريقة التي يتعاون بها مع الحكومات، والاحترام الذي يتعامل به مع أصحاب المصلحة المباشرة. وسيستمر البنك في البناء على نقاط القوة هذه ومعالجة النواحي المطلوب تحسينها مع قيامه بتعزيز الشراكات اللازمة لتحقيق أثر إنمائي.

مؤسسة مسؤولة بيئياً واجتماعياً

يلتزم البنك الدولي بالعمل بوصفه مؤسسة تتسم بالاستدامة والمسؤولية. ويؤدي تقليل الآثار البيئية إلى أدنى حد، مع تعظيم الرفاهة في أنشطة عمليات البنك الداخلية، إلى مساندة قدرته على تحقيق أهدافه الإنمائية. وفي هذا العام، وافق البنك على خطة إستراتيجية للمسؤولية المؤسسية للتصدي بشكل منهجي لآثاره البيئية بمساندة من المدير المنتدب والمدير الإداري العام. وتبرز هذه الخطة مجالات التأثير الرئيسية وتُلزم البنك بوضع أهداف بيئية. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في الاستعراض المعني بالاستدامة لعام 2017 واستجابات البنك لمؤشر مبادرة الإبلاغ العالمية.

مناخنا: الحفاظ على بنك محايد مناخياً من خلال الإجراءات

يتطلب التصدي لتغيُّر المناخ تحرُّكاً متكاملاً على الأصعدة العالمية والوطنية والمحلية. ويقود البنك الدولي بإعطاء القدوة من خلال قياس انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن منشآته واجتماعاته الرئيسية ورحلاته الجوية المؤسسية وخفضها وموازنتها والإبلاغ عنها.

القياس. قام البنك بقياس وموازنة الانبعاثات الكربونية الناتجة عن المباني والسفريات في واشنطن العاصمة منذ عام 2006 وعالمياً منذ عام 2009. وترد تفاصيل حدود ونطاقات حصر الانبعاثات الكربونية في خطة إدارة المخزونات لمجموعة البنك الدولي.

الخفض. لا يزال البنك الدولي يسعى إلى خفض انبعاثات المنشآت بنسبة 10% من خط أساس عام 2010 وهو مستوى مستهدف للانبعاثات تم تحديده في عام 2012. وفي عام 2016، انخفضت هذه الانبعاثات بنسبة 5% عن العام السابق، وهو ما يُعزى جزئياً إلى تحسين الكفاءة في المقر الرئيسي ومكاتب البنك الميدانية على حد سواء. وزادت الانبعاثات المتعلقة برحلات العمل الجوية من حوالي 5% بين السنتين الماليتين 2015 و2016، وارتفعت بشكل عام منذ السنة المالية 2010، وهو ما يرجع بالأساس إلى زيادة السفريات لتلبية طلب البلدان المتعاملة.

الموازنة. يدرك البنك أن العمل بدون انبعاثات ليس ممكناً في المدى القريب. وللتعويض عن الانبعاثات الكربونية المباشرة وغير المباشرة، قام البنك بشراء وسداد اعتمادات بقيمة إجمالية قدرها

الجدول 16 انبعاثات غازات الدفيئة في البنك الدولي، السنوات المالية 2015-2017

المؤشر	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	مؤشرات ذات صلة
انبعاثات غازات الدفيئة بالأرقام المطلقة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)[أ]	160,484	162,043	—	SDG13, GRI 305, CDP CC7–10, 14

ملاحظة: — = غير متاح؛ CDP = مشروع الإفصاح عن الكربون؛ CDP CC = مؤشرات تغير المناخ في مشروع الإفصاح عن الكربون؛ GHG = غازات الدفيئة؛ GRI = مبادرة الإبلاغ العالمية؛ SDG = أحد أهداف التنمية المستدامة.

أ- تتعلق هذه البيانات بجميع مكاتب البنك الدولي في أنحاء العالم، وتتضمن الفئات 1، 2، 3 من الانبعاثات. علماً بأن بيانات انبعاثات غازات الدفيئة تُعرض متأخرة بواقع سنة مالية واحدة.

285 ألف دولار في السنة المالية 2016 من محفظة مشروعات تشمل مشروعاً لمواقد الطهي المتسمة بالكفاءة والمعتمدة وفقاً للمعيار الذهبي في رواندا ومشروعاً للحراجة معتمداً وفق معايير المجتمعات المحلية وصون الطبيعة والتنوع البيولوجي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشتري البنك أيضاً شهادات للطاقة المتجددة تعادل استهلاكه من الكهرباء في واشنطن العاصمة. وفي السنة المالية 2016، اشترى البنك 105287 شهادة للطاقة المتجددة من مشروعات لطاقة الرياح في شمال الولايات المتحدة.

الإبلاغ. يقدم البنك تقارير عن انبعاثاته من غازات الدفيئة إلى مبادرة "الحياد المناخي الآن" التابعة للأمم المتحدة، ويُعد الوحيد بين بنوك التنمية متعددة الأطراف الذي يستجيب لمشروع الإفصاح عن الانبعاثات الكربونية، وهو منتدى يقوم باستعراض مخاطر وسياسات وآثار قروض البنك وكذلك الانبعاثات المؤسسية.

أماكن عملنا: إدارة آثار البنك في أماكن عمله

يدير البنك الدولي الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لأنشطة عملياته وقراراته الداخلية. ويسعى جاهداً إلى إحداث آثار إيجابية صافية على الأنظمة الإيكولوجية والمجتمعات المحلية والبلدان التي لديه مكاتب بها.

مراعاة معايير الاستدامة في التصميم. حصل مبنى جديد للبنك في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على العلامة الخضراء البلاتينية لمميزاته المستدامة، مثل استخدام الطاقة الشمسية، وتجميع مياه الأمطار، وأجهزة استشعار الضوء الاصطناعي، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وإدارة التخلص من النفايات. وفي مكتب لودي إستيت بنيودلهي، أدت تحديثات المبنى وشراء شهادات الطاقة الخضراء من خلال بورصة الطاقة الهندسية (إنديان إنرجي إكستشينج) إلى نيل المرتبة الذهبية للتصميمات الداخلية التجارية لنظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة. والبنك لديه الآن تسعة مبانٍ معتمدة وفق معايير البناء المستدام.

الاستخدام الذكي للطاقة. شملت الإجراءات الجديدة لتحسين الكفاءة إزالة ثلاثة مراكز للبيانات في المقر الرئيسي، وتركيب مصابيح إضاءة بالصمامات الثنائية المشعة للضوء (مصابيح الليد) ومخفتات للإضاءة في السلالم بالمكاتب في واشنطن العاصمة وداكا (بنغلاديش) وباريس وشيناي (الهند) وموسكو، وتركيب مصابيح الصمامات الثنائية المشعة للضوء وأجهزة استشعار للضوء في مكاتب شيناي وأديس أبابا (إثيوبيا) وداكا وباريس. وأدى ذلك إلى انخفاض استخدام الطاقة بنسبة 7%. وتم أيضا تركيب أنظمة للإضاءة تعمل بالطاقة الشمسية في المكاتب في أديس أبابا، ونيروبي (كينيا)، وجوبا (جنوب السودان).

الجدول 17 بعض الآثار البيئية المختارة للبنك الدولي، السنوات المالية 2015 - 2017

المؤشر	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	مؤشرات ذات صلة
استخدام الطاقة على مستوى العالم (غيغا جول/طن)[أ]	538,966	495,645	—	SDG7, GRI 302
كثافة استخدام الطاقة على مستوى العالم (غيغا جول/متر مكعب)[أ]	0.90	0.81	—	CDP CC10–11
النفايات المحولة من المدافن الصحية (%)[ب]	56	57	61	SDG12, GRI 306
إجمالي استخدام الأوراق المعاد تدويرها (أوراق التصوير والطباعة)[ب]	60	62	68	SDG12, GRI 301

ملاحظة: — = غير متاح؛ CDP = مشروع الإفصاح عن الكربون؛ CDP CC = مؤشرات تغير المناخ في مشروع الإفصاح عن الكربون؛ GJ = جيجاجول؛ GJ/m^2 = جيجاجول/متر مربع؛ GRI = مبادرة الإبلاغ العالمية؛ PCW = نفايات المستهلكين؛ SDG = أحد أهداف التنمية المستدامة.

أ- تتعلق هذه البيانات بجميع مكاتب البنك الدولي في أنحاء العالم.

ب- تتعلق هذه البيانات بمكاتب البنك الدولي في واشنطن العاصمة فقط.

الاستخدام الرشيد للمياه. قامت المكاتب في واشنطن العاصمة بتوحيد مبردات المياه وأجهزة تعبئة الزجاجات. وتقوم هذه الأجهزة بتنقية المياه من الرصاص والملوثات المحتملة الأخرى وتَتَبُّع عدد زجاجات المياه المستبدلة التي تُستخدم لمرة واحدة. وفي مكتب نيروبي، يتم تجميع مياه الأمطار واستخدامها لري المسطحات الخضراء وتنظيف الأسطح الخارجية.

عدم الإهدار. أطلقت مكاتب البنك في واشنطن العاصمة برنامجاً جديداً لإدارة النفايات لتوحيد محطات الفرز في المناطق المشتركة والذي يشمل مورداً للسماد. وقد أدى هذا البرنامج، الذي تم تجريبه في أكتوبر/تشرين الأول 2016، إلى زيادة النسبة المئوية للنفايات المحوَّلة من المدفن إلى 75% مقابل 59% في المتوسط قبل تنفيذ البرنامج، وزيادة كمية السماد المجمَّعة بحوالي 500%. ولا تستخدم الكافيتريات في مكاتب المقر الرئيسي حالياً سوى الأوعية المحمولة التي يمكن تحويلها إلى سماد بشكل كامل. ويجري تنفيذ حملات لحث الموظفين على استعمال الأطباق وأدوات المائدة القابلة لإعادة الاستخدام، وذلك للحد من الحاجة إلى الأوعية المحمولة.

التوريد المستدام. أعادت إدارة المشتريات بمؤسسة البنك الدولي تنظيم برنامجها بإسناد مسؤولية إدماج تحقيق الاستدامة في جميع عملياتها إلى أحد كبار موظفي المشتريات. ويتألف هذا الإطار الجديد من ثلاث ركائز-بيئية واجتماعية ومتعلقة بالتنوع-تشترك في فئات المصادر وسلاسل التوريد. ويقوم هذا النهج بتحديد المجالات المتداخلة والخاصة بسلع أولية معيَّنة ومقارنتها وفق معايير مرجعية، ويضع مؤشرات ومقاييس لإدارة التقدُّم الذي يحرزه البنك وإعداد تقارير بشأنه. وأدخل هذا البرنامج مجموعة أدوات تشمل التواصل مع المورِّدين ومكوِّناً للاتصال والتثقيف الداخلي.

التبرعات لصالح المجتمعات المحلية. في السنة المالية 2017، تعهد موظفو مجموعة البنك الدولي بتقديم مبلغ قياسي قدره 3.3 مليون دولار من خلال برنامج توثيق الصلات مع المجتمعات المحلية. وضاهت مجموعة البنك التبرعات دولاراً بدولار، حيث ضخت 6.6 مليون دولار في واشنطن العاصمة والمنطقة والعالم من خلال هذه المبادرة وحدها. وحققت حملات لجمع التبرعات في 25 مكتباً بالبلدان الأعضاء مستويات قياسية أيضاً، حيث جمعت 211 ألف دولار – شاملة المبلغ المناظر الذي قدمته المجموعة – لصالح منظمات غير حكومية. واستجاب الموظفون أيضاً للإعصار الذي وقع في هايتي بتقديم تبرعات بلغ مجموعها 25 ألف دولار شاملةً المبلغ المناظر المقدَّم من المجموعة.

موظفونا: يمثلون أكثر من 170 جنسية ويعملون في 140 بلداً ولديهم رسالة مشتركة.

يمثل موظفو مجموعة البنك الدولي أكثر من 170 جنسية ويعملون في 140 بلداً ويلتزمون بأهداف المؤسسة. وهم أحد المحركات الرئيسية لسمعة مجموعة البنك بوصفه شريكاً إنمائياً طويل الأمد يحظى باحترام وتقدير البلدان. وتمثل معارفهم ومهاراتهم وتنوعهم ودوافعهم جزءاً رئيسياً من إحدى المزايا النسبية للمجموعة. ووفقاً لأحدث مسح استقصائي عن مشاركة الموظفين، فإن 92% منهم فخورون بالعمل لدى مجموعة البنك، مع موافقة الأغلبية على أنها أفضل مكان للعمل في مجال التنمية.

تشجيع نشر ثقافة أخلاقية. يعتمد نجاح عمل مجموعة البنك على وجود ثقافة بين الموظفين تقوم على القيَّم ويستند إليها التأثير الأخلاقي لإستراتيجيات المجموعة وسياساتها. ويقوم مكتب الأخلاقيات والسلوك الوظيفي بوضع المعايير وتقديم خدمات التدريب والتوعية والاتصال من أجل تعزيز الامتثال للالتزامات الأخلاقية لموظفي مجموعة البنك. ويقدم المكتب المشورة للموظفين بشأن مخاطر تعارض المصالح ويقوم، عند اللزوم، بالتحقيق في ادعاءات سوء السلوك. وقد انصب تركيزه في الآونة الأخيرة على تشجيع تبني نهج إيجابي لأخلاقيات العمل، إلى جانب نشر ثقافة أخلاقية قوية في جميع المكاتب حول العالم، بما يتلاءم مع أهداف مجموعة البنك وإستراتيجيتها.

إستراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالموارد البشرية. في السنة المالية 2017، استحدثت مجموعة البنك الدولي إستراتيجية جديدة للموارد البشرية تمتد لثلاثة أعوام مع تلقي مدخلات مستفيضة من الموظفين والمديرين من مختلف إدارات المؤسسة، وصادق عليها مجلس المديرين التنفيذيين. وتحدد هذه الإستراتيجية سلسلة من مبادرات إدارة الموظفين لمواءمة القوى العاملة مع إستراتيجية عمل مجموعة البنك التي ترتكز على خمسة من مجالات التركيز: الاستفادة من المهارات والمواهب العالمية والمتنوعة

لمجموعة البنك، وبناء وتنمية القدرات القيادية والإدارية، وتقوية الأداء والمكافآت، وتعزيز صحة الموظفين وسلامتهم ورفاهتهم، وتحسين الفاعلية التنظيمية لمجموعة البنك. وهناك ثلاثة موضوعات مشتركة ومتداخلة مع جميع مجالات التركيز: تعزيز التنوع والاحتواء، وزيادة عمل مجموعة البنك في المناطق المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، والتركيز على أساسيات الموارد البشرية. ويتم تسليط الضوء هنا على اثنين من هذه الموضوعات.

تعزيز التنوع والاحتواء. يميِّز تنوع الموظفين مجموعة البنك الدولي بين مؤسسات التمويل الدولية ويمثل إحدى أقوى مزايا العمل بها. وفي السنة المالية 2017، حقق البنك الدولي هدفه الخاص بتمثيل الموظفين من منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبي لأول مرة منذ عام 1998، وضاعف جهوده لتحقيق المساواة بين الجنسين. وأصبحت مجموعة البنك أول مؤسسة تمويل دولية تنضم إلى حملة "تضامن الرجال مع النساء" النسائية التابعة للأمم المتحدة، كما التزمت بتحقيق المزيد من أهداف المساواة بين الجنسين. وتشمل هذه الأهداف التوازن بين الجنسين في جهاز الإدارة العليا (نواب الرئيس والمناصب الأعلى) بحلول عام 2020، وبلوغ المستوى الثاني من عملية التحقق من العوائد الاقتصادية للمساواة بين الجنسين بحلول عام 2020، والتوازن بين الجنسين بنسبة 50 إلى 50 في المناصب الفنية بحلول عام 2022.

زيادة العمل في أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. للتصدي لأوضاع الفقر المتغيِّرة، تدعو الإستراتيجية إلى توسيع نطاق العمل بشكل كبير في أشد بلدان العالم فقراً والبلدان التي تواجه أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وتلتزم مجموعة البنك بتقوية مزايا العمل للموظفين الذين يعرِّضون أنفسهم للخطر من أجل تحقيق رسالة المؤسسة. وتشمل الجهود المبذولة في هذا الشأن تقديم فرص تعليمية ومهنية محسَّنة، وضمان تعويض الموظفين ومكافأتهم على التزامهم، والاستثمار في سلامة وأمن ورفاهة الموظفين وأسرهم في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراع والعنف.

تنمية معارف الموظفين. يمكِّن تسهيل التعلُّم البنك الدولي من تقديم الحلول للبلدان المتعاملة معه، وتبادل أحدث المعارف، واستبقاء الأفراد ذوي المهارات والمواهب الرفيعة. ولا يزال التعلُّم في

الجدول 18 بيانات موظفي البنك الدولي، السنوات المالية 2015-2017

المؤشر	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	مؤشرات ذات صلة
إجمالي الموظفين المتفرغين (البنك الدولي)	11,933	11,421	11,897	SDG8, GRI 401
موظفون خارج الولايات المتحدة (%)	39.6	41.0	42.0	
استشاريون لمدد قصيرة / موظفون مؤقتون (موظفون متفرغون)	4,295	4,757	4,948	
مشاركة الموظفين (البنك الدولي، %)	70	73	80	
مؤشر التنوع (البنك الدولي)	0.86	0.89	0.91	SDG8, GRI 405
المديرات (%)	37.8	37.5	39.0	
مديرون من بلدان المجموعة الثانية (%)	41.4	43.5	43.3	
نساء في الدرجة الوظيفية المهنية المتخصصة GF فأعلى، (%)	43.1	43.9	44.2	
مواطنون من منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبي في الدرجة الوظيفية GF فأعلى (%)	11.6	12.2	12.9	
متوسط أيام التدريب لكل موظف في المقر	3.2	3.3	3.7	SDG8, GRI 404
متوسط أيام التدريب لكل موظف في المكاتب القطرية	3.6	3.5	4.2	

ملاحظة: — = غير متاح؛ FTE = موظف متفرغ بدوام كامل؛ +GF = الدرجة الوظيفية GF أو أعلى، وهي تشير إلى الوظائف المتخصصة؛ GRI = مبادرة الإبلاغ العالمية؛ SDG = أحد أهداف التنمية المستدامة.

مجال التنمية يمثل أولوية بالنسبة لجميع الموظفين، ولا يزال مجمَّع التعلُّم المفتوح عبر الإنترنت يتوسَّع. فهو يضم حالياً 9523 دورة تعليمية، وحتى نهاية السنة المالية 2017 كان 87% من الموظفين قد حضروا جلسة تعليمية واحدة على الأقل. وفي السنة المالية 2017، أنشأ البنك مساراً جديداً للتعلُّم المهني يشمل جميع موظفي البنك الذين لديهم "معارف" أو "مؤهلات علمية" ضمن مسمياتهم الوظيفية. ويمكِّن ذلك الممارسين في مجتمع المعرفة والتعلُّم من تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من أجل دفع الابتكار قدماً.

حل المنازعات في مكان العمل. يشجع البنك الدولي السلوك الإيجابي والاحترام في مكان العمل. لكن إذا ظلت إحدى المنازعات في مكان العمل بدون حل، فإنه يمكن معالجتها من خلال نظام خدمات العدالة الداخلية الذي يقدم خدمات غير رسمية ورسمية.

وفي السنة المالية 2017، قام هذا النظام بإنشاء وتنفيذ عملية جديدة من مستويين لمعالجة تقييمات الأداء ودرجاته والطريقة التي يُوضع بها الموظفون على خطط رفع الأداء "فرصة للتحسين". وتدير وحدة الموارد البشرية المستوى الأول، وهو عملية المراجعة الإدارية. فيما تدير وحدة خدمات مراجعة النظراء المستوى الثاني، وهو عملية مراجعة إدارة الأداء. وتسمح هذه الخطوة الثانية بأن يتولى مراجع محايد تقييم القرار ذي الصلة والنظر فيما إذا كان جهاز الإدارة تصرف في حدود سلطته التقديرية وأوفى بخلاف ذلك بالتزاماته تجاه الموظف المعني. وخلال السنة المالية 2017، قرر ثلثا الموظفين الذين استخدموا المراجعة الإدارية عدم الانتقال إلى مراجعة إدارة الأداء. ومن بين الموظفين الذين استخدموا مراجعة إدارة الأداء، تم حل أكثر من ثلث الحالات بنجاح من خلال الوساطة. وتوفر عملية المراجعة الإدارية/مراجعة إدارة الأداء الجديدة إجراءات أكثر فاعلية للموظفين والمديرين على السواء، كما قلصت بدرجة كبيرة الوقت المستغرق في معالجة شواغل الموظفين بشأن قرارات إدارة الأداء.

حماية أصوات الموظفين. تمثل رابطة الموظفين بمجموعة البنك الدولي أيضاً حقوق الموظفين ومصالحهم. وهناك أكثر من 11 ألف موظف أعضاء في هذه الرابطة، بما في ذلك الأعضاء من خلال 90 رابطة لموظفي مكاتب البنك الميدانية منشأة حول العالم. وفي هذا العام، عملت رابطة موظفي البنك مع الإدارة ومجلس المديرين التنفيذيين على تحسين تعويضات مكاتب البنك الميدانية، وإحراز تقدُّم في المزايا الصحية للموظفين، وتحديث أنظمة إدارة الأداء. واستمرت هذه الرابطة في التواصل مع الموظفين في مكاتب البنك الميدانية من خلال شبكة رابطات موظفي مكاتب البنك الميدانية، وقدمت التدريب للموظفين الميدانيين بشأن دور الرابطة وحقوق العمل للموظفين.

للمزيد من المعلومات عن استدامة أداء مجموعة البنك: يُرجى زيارة:
worldbank.org/corporateresponsibility.

كفالة المساءلة وتحسين العمليات

لضمان خضوعه للمساءلة أمام البلدان المتعاملة معه والبلدان المساهمة، والحفاظ على أعلى معايير الأداء في مجال فاعلية التنمية، وحماية نزاهة المشروعات التي يمولها، ومواصلة تحسين كفاءة عملياته الداخلية، يستفيد البنك الدولي من خبرات أربع مجموعات رئيسية: هيئة التفتيش، ومجموعة التقييم المستقلة، ومكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، ومكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية.

هيئة التفتيش

أسس مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي هيئة التفتيش باعتبارها آلية مستقلة لتلقي الشكاوى لفائدة الأشخاص والمجتمعات المحلية الذين يعتقدون بأنهم تعرضوا للضرر أو من المرجح تضررهم بسبب أحد المشروعات التي يمولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية. وتتألف هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء من بلدان مختلفة يتم اختيارهم وفقاً لخبراتهم الدولية في مجال التنمية، وطاقم سكرتارية صغير.

خلال السنة المالية 2017، تلقت الهيئة تسع شكاوى وقدمت إلى المجلس تقارير عن تحقيقات في حالات من أوغندا وكوسوفو. ووافق المجلس أيضاً على خطة عمل الإدارة التي جرى الاتفاق عليها من خلال عملية وساطة في أعقاب التحقيق الذي أجرته الهيئة بشأن إعادة توطين مجتمعات الماساي المحلية في كينيا. واستجابةً لحالة أوغندا، أنشأ البنك الدولي فريق عمل عالمياً معنياً بالعنف القائم على نوع الجنس ليضع توصيات بشأن كيفية منع هذا النوع من العنف في مشروعات البنك والتصدي له. وفي إطار دورها في تعزيز التعلُّم المؤسسي وتحسين الفاعلية الإنمائية لعمليات البنك، واصلت الهيئة سلسلة تقاريرها التي تستقي دروساً من التحقيقات التي أجرتها على مدى 23 عاماً بإصدار تقارير عن الشعوب الأصلية والتقييم البيئي. يمكن الاطلاع على التقرير السنوي لهيئة التفتيش على شبكة الإنترنت على الموقع التالي: **worldbank.org/inspectionpanel.**

مجموعة التقييم المستقلة

مجموعة التقييم المستقلة هي وحدة مستقلة ترفع تقاريرها مباشرةً إلى مجلس المديرين التنفيذيين. وتتمثل رسالة هذه المجموعة في تدعيم الفاعلية الإنمائية لمؤسسات مجموعة البنك الدولي من خلال التقييمات التي يُسترشد بها في وضع الإستراتيجيات والعمل المستقبلي.

وتقوم مجموعة التقييم المستقلة بتقييم نتائج عمليات البنك الدولي وتقدم توصيات من أجل تحسينها. كما تسهم، من خلال التوصيات التي ترفعها، في عملية التعلُّم الداخلي والتحسين، وذلك من خلال الاسترشاد بها في صياغة التوجهات والسياسات والإجراءات الجديدة، والإستراتيجيات الخاصة بالبلدان والقطاعات بالنسبة لعمل البنك الدولي. ويقوم أحدث استعراض سنوي أجرته مجموعة التقييم المستقلة عن نتائج مجموعة البنك الدولي وأدائها بتقييم اتجاهات النواتج الإنمائية للبنك الدولي على مستوى مؤسسي وحسب المنطقة والقطاع. يمكن الاطلاع على هذا التقرير وغيره من تقارير مجموعة التقييم المستقلة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي: **ieg.worldbankgroup.org.**

مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة

يسعى مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، وفقاً للتفويض المخول له، إلى منع الممارسات الاحتيالية والفاسدة في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي وردعها والتحقيق فيها وفرض عقوبات بشأنها. ونتيجة للتحقيقات التي أجراها المكتب، حظرت مجموعة البنك التعامل مع 60 كياناً في السنة المالية 2017.

وأبرم المكتب أيضاً 22 اتفاقية تسوية تفاوضية مع أفراد وكيانات متورطة في ممارسات تستوجب العقوبة، ويعمل معهم بنشاط على تحسين معايير امتثالهم. وفي السنة المالية 2017، أجرت وحدة خدمات الأدلة والبحث الجنائي ما مجموعه 13 عملية مراجعة شملت 19 كياناً و31 عقداً بقيمة تزيد على 518 مليون دولار.

وأيدت مجموعة البنك، مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى المشارِكة، 84 حالة حرمان مشترك. وتساعد التحقيقات، التي تزداد تعقيداً وتشمل العديد من الولايات القضائية، البنك على التصدي للمخاطر المرتبطة ببعض القطاعات والعقود عالية القيمة والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وكذلك الموجودة في الدول الهشة.

كما يسدي المكتب المشورة بشأن تصميم وتنفيذ أدوات التخفيف من المخاطر ومراقبتها. وفي هذا العام، اشترك المكتب مع العديد من الهيئات الوطنية بمختلف مناطق عمل البنك في عقد اجتماعات وحلقات عمل تستهدف تقوية القدرات في مجال التحقيق والوقاية والمراجعة المحاسبية القضائية، وأدوات تبادل المعلومات، والعمل الاستباقي في التصدي للمخاطر المرتبطة بالمشروعات في هذا المجال. وفي أعقاب التزاماته في قمة مكافحة الفساد التي عُقدت بالمملكة المتحدة في مايو/أيار 2016، يعمل المكتب حالياً على تطوير آلية عالمية لتبادل المعلومات بشأن سبل الانتصاف الإدارية ضد الفساد من أجل تسهيل تبادل البيانات عن عمليات الإقصاء والحرمان والعقوبات فيما بين الشركاء في مجال مكافحة الفساد. يمكن الاطلاع على التقرير السنوي لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي: **worldbank.org/integrity.**

مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية

يستعرض مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية إجراءات مجموعة البنك الدولي من وجهة نظر مستقلة وموضوعية بغرض المساعدة في تحسين عملياتها. ويقدم المكتب المشورة بشأن تعزيز قدرات مجموعة البنك على إدارة المخاطر ويحدد الفجوات وأوجه الضعف في ضوابطها الداخلية. ويجري المكتب استعراضات مبكرة للمخاطر الناشئة والمبادرات الجديدة، وكذلك استعراضات "لاحقة للتنفيذ" في الوقت المناسب. ويعمل المكتب مع جهاز الإدارة على وضع خطط عمل تصحيحية ومتابعة هذه الخطط لضمان تنفيذها بحلول الموعد المتفق عليه.

وفي السنة المالية 2017، أجرى المكتب استعراضات تأكيدية واستشارية في عمليات التنمية، والإجراءات المؤسسية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات والبيانات. وتشمل بعض الموضوعات التي تمت تغطيتها إجراءات العقوبات بمجموعة البنك، وإدارته لعمليات التصدي لتغيُّر المناخ (وكذلك مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار)، وتخصيص موازنات عمل البلدان، وتخطيط القوى العاملة، والأمن العالمي، وأمن الشبكات والوصول عن بُعد. يمكن الاطلاع على التقارير السنوية والفصلية لمكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية على شبكة الإنترنت على الموقع التالي: **worldbank.org/internalaudit.**

سياسة البنك الدولي للحصول على المعلومات

لا تزال سياسة الحصول على المعلومات، بعد سبع سنوات من تنفيذها، تقع في صميم الأجندة المفتوحة للبنك الدولي. وقد دفعت هذه السياسة البنك إلى دخول عصر المعلومات بالانتقال من قائمة محدودة من الوثائق التي يمكن الإفصاح عنها إلى المفهوم التحوُّلي الذي يقضي بأن تكون جميع المعلومات التي بحوزة البنك متاحة للجمهور، باستثناء الوثائق التي تندرج ضمن قائمة محددة من الاستثناءات. وأسهم هذا التحوُّل الجوهري نحو زيادة الشفافية في توسيع علاقات البنك مع البلدان المتعاملة معه، وداخل مجتمع التنمية، ومع الشركاء الجدد والأطراف المؤثرة.

وكانت هذه السياسة هي الأساس الذي استند إليه العديد من المبادرات المفتوحة المصاحبة-من بينها البيانات المفتوحة، والبيانات المالية المفتوحة، ومستودع المعرفة المفتوحة، والأرشيفات المفتوحة، وموقع المشاورات- التي تسهم جميعها في أن يتسم عمل البنك بالشفافية والخضوع للمساءلة وسهولة الوصول إليه. وتتمثل نقاط الدخول الرئيسية إلى معلومات البنك في نافذة المشروعات والعمليات على شبكة الإنترنت التي تتيح معلومات تفصيلية عن عمليات الإقراض، وموقع الوثائق والتقارير الذي يتضمن أكثر من 200 ألف وثيقة متاحة للجمهور العام.

للاطلاع على المزيد من المعلومات وتقديم طلبات للحصول على المعلومات إلى البنك الدولي، يُرجى زيارة الموقع التالي: **worldbank.org/en/access-to-information.**

أدوار البنك الدولي وموارده

التعاون فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي

تعمل مؤسستا البنك الدولي الرئيسيتان - البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية- بمزيد من التنسيق أكثر من أي وقت مضى مع مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار للاستفادة من القوة الجماعية لمجموعة البنك الدولي لصالح البلدان الشريكة. فالميزة التنافسية لمجموعة البنك الدولي تكمن في قدرتها على العمل مع مختلف أصحاب المصلحة المباشرة. وهذه القدرة تنبع من المزيج القوي للعمق القُطري والانتشار العالمي لعملها، وأدواتها وعلاقاتها مع القطاعين العام والخاص، ومعارفها التي تغطي قطاعات متعددة، وقدرتها على تعبئة التمويل.

وقبل إعداد أي إستراتيجية شراكة جديدة مع أحد البلدان المتعاملة معها، تعد مجموعة البنك الدولي دراسة تشخيصية منهجية للبلد المعني تحدد فيها العقبات القائمة أمام إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك في هذا البلد. وينتظم خبراء البنك الدولي في فرق للممارسات العالمية - تضم 14 مجالا فنيا أساسيا للخبرة الإنمائية، ومجالات الحلول المشتركة - تضم مجالات التحديات العالمية، ومنها المساواة بين الجنسين والوظائف والهشاشة. وتعمل هذه الفرق بالتنسيق مع موظفي المكاتب الميدانية بالبلدان الأعضاء، ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والبلدان الشريكة لتحديد أولويات برنامج مجموعة البنك الدولي للدعم المالي والتحليلي والاستشاري وحشد الأطراف المعنية. وتستند هذه المجالات ذات الأولوية إلى الميزة التنافسية لمجموعة البنك وأولويات البلدان المتعاملة معها. وتأتي هذه المساندة في إطار الشراكة مع البلدان المعنية الذي يحدد الإجراءات التدخلية الإستراتيجية التي ستشارك فيها مجموعة البنك والبلد الشريك.

وقد بدأ تطبيق هذه العملية اعتبارا من يوليو/تموز 2014، وحتى نهاية السنة المالية الحالية أتمت مجموعة البنك الدولي إجراء دراسات تشخيصية منهجية في 62 بلدا، كما أعدت أطر شراكة جديدة للبلدان في 46 بلدا. وتشير الدروس المبكرة المستخلصة من إعداد المجموعة الأولى من الإستراتيجيات إلى أن هذا النموذج الجديد قد أدى إلى تحسين مستوى التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي. وقد أضافت الدراسات التشخيصية المنهجية قيمة كبيرة لعمل مجموعة البنك الدولي مع البلدان من خلال وضع أسس عملية وتحليلية متينة لترتيب أولويات الإجراءات التدخلية.

وبمرور الوقت، اتسع التعاون بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ويشمل الآن مجموعة واسعة من الأنشطة على مستوى المناطق والبلدان والقطاعات ومحاور التركيز. ويتضمَّن هذا التعاون إعداد أطر شراكة إستراتيجية مشتركة للبلدان، ومشروعات استثمارية مشتركة - ولاسيما في قطاع البنية التحتية والقطاع المالي - وفي مجالي الخدمات الاستشارية المشتركة وأنشطة مناخ الاستثمار. فعلى سبيل المثال، من أجل المساعدة على زيادة الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة في غانا، تقدم مجموعة البنك قرضا قيمته 200 مليون دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وضمانة بقيمة 500 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية لمشروع غاز سانكوفا. وتقدم مؤسسة التمويل الدولية تمويلا قدره 300 مليون دولار للجهة الراعية للمشروع، في حين تقدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مبلغ 217 مليون دولار من الضمانات ضد المخاطر، وذلك دعما لاحتياجات الإقراض التجاري للجهة الراعية للمشروع. وسيوفر هذا المشروع وقودا لما يقرب من 40% من قدرات التوليد الحالية لغانا وسيحل الغاز الطبيعي الأنظف والأرخص والمنتج محليا محل الوقود الملوث.

يخضع البنك الدولي للمساءلة أمام البلدان المساهمة والجمهور العام من خلال مجموعة من آليات تقديم الملاحظات التقييمية والمساءلة، منها بطاقات قياس الأداء المؤسسي لمجموعة البنك الدولي،

ونظام رصد نتائج عمل المؤسسة الدولية للتنمية، والفرص المنتظمة لمناقشة التقدم المحرز في العمليات مع مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك.

الارتباطات المالية التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة تعاونية عالمية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا. وباعتباره أكبر بنك إنمائي متعدد الأطراف في العالم، يساند البنك الدولي للإنشاء والتعمير رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر والخدمات الاستشارية إلى البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق تدابير التصدي للتحديات الإقليمية والعالمية. في السنة المالية 2017، بلغت ارتباطات الإقراض الجديدة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ما قيمته 22.6 مليار دولار لتمويل 133عملية، منها 11 عملية تمويل مختلط بينه وبين المؤسسة الدولية للتنمية. (انظر جداول الإقراض حسب المناطق في الصفحة 35، وجداول الإقراض حسب القطاعات ومحاور التركيز في الصفحة 77).

موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير ونموذجه المالي

لتمويل مشروعات التنمية في البلدان الأعضاء، يمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضه من مساهماته في أسهم رأس المال ومن الأموال التي يقترضها في أسواق رأس المال من خلال إصدار سندات البنك الدولي. ويتمتع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتصنيف ائتماني من مرتبة Aaa من مؤسسة موديز وتصنيف AAA من مؤسسة ستاندرد أند بورز، كما يعتبر المستثمرون السندات التي يصدرها أوراقا مالية عالية الجودة. وتهدف إستراتيجيته التمويلية إلى تحقيق أعلى جودة بأفضل تكلفة في الأجل البعيد على أساس مستدام بالنسبة للبلدان المقترضة، كما تُعد قدرته على العمل وسيطا ماليا لتعبئة الأموال في أسواق رأس المال الدولية لصالح البلدان النامية الأعضاء عنصرا مهما في المساعدة على تحقيق أهدافه.

تدعم جميع سندات البنك الدولي للإنشاء والتعمير التنمية المستدامة، حيث يصدر أوراقه المالية من خلال طرح أوراق مالية عالمية وإصدارات سندات مخصصة لتلبية احتياجات أسواق محددة أو أنواع معينة من المستثمرين. وتربط سنداته القطاعين العام والخاص بأهداف التنمية للبنك الدولي من خلال المستثمرين، كمديري الأصول وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية والبنوك المركزية ومؤسسات الأعمال ووحدات خدمات الخزانة بالمؤسسات المصرفية من مختلف أنحاء العالم. ويصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير السندات لصالح المستثمرين بعملات وآجال استحقاق متنوعة وفي العديد من الأسواق وبأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة. ويفتح في أحوال كثيرة أسواقا جديدة أمام المستثمرين الدوليين من خلال إصدار أدوات أو سندات جديدة بعملات الأسواق الصاعدة. وتتفاوت أحجام التمويل السنوي للبنك من عام إلى آخر.

وقد مكنت الإستراتيجية التي يعتمدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير من الاقتراض من الأسواق بشروط جيدة، وتمرير هذه الوفورات لصالح البلدان الأعضاء المقترضة. ويحتفظ البنك بالأموال غير المُستخدمة مباشرة في الإقراض في محفظة استثماراته لتوفير السيولة لعملياته.

في السنة المالية 2017، قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتعبئة ما يعادل 56 مليار دولار من خلال إصدار سندات بأربع وعشرين عملة. وتتألف المساهمات في رأس ماله على نحوٍ رئيسي من رأس المال

الشكل 8 نموذج عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير

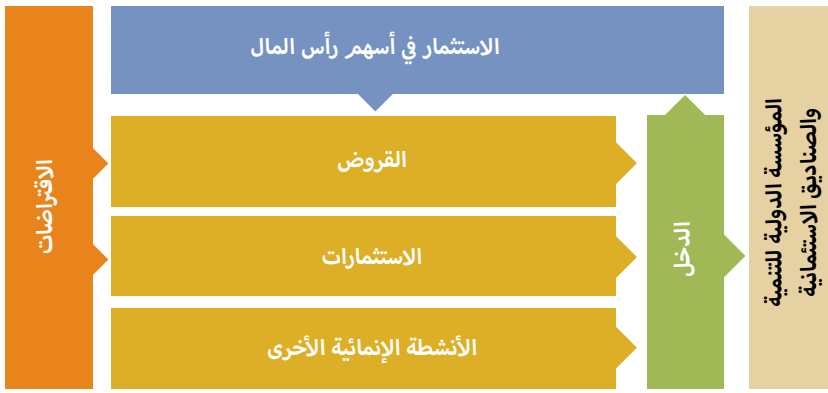

المدفوع والاحتياطيات. وبموجب قرارات الزيادة العامة والزيادة الانتقائية في رأس المال التي أقرها مجلس المحافظين في 16 مارس/آذار 2011، من المُتوقع أن يرتفع رأس المال المكتتب به حوالي 87 مليار دولار، سيُدفع منها 5.1 مليار دولار. ومن المتوقع أن تنتهي فترات الاكتتاب للزيادة الانتقائية في رأس المال والزيادة العامة في رأس المال في مارس/آذار 2017 ومارس/آذار 2018 على الترتيب، وذلك في أعقاب موافقة مجلس المديرين التنفيذيين على طلبات التمديد التي تقدمت بها البلدان المساهمة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2017، بلغ حجم الزيادة التراكمية في رأس المال المكتتب به 78.7 مليار دولار، وبلغت المبالغ المدفوعة ذات الصلة فيما يتعلق بزيادة رأس المال ما قيمته 4.6 مليار دولار.

وباعتباره مؤسسة تعاونية، فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يسعى إلى تعظيم أرباحه وإنما يسعى إلى تحقيق دخل يكفي لضمان قوته المالية واستمرارية أنشطته الإنمائية. وأوصى مجلس المديرين التنفيذيين أن يوافق مجلس المحافظين على تحويل مبلغ 123 مليون دولار من صافي دخل البنك القابل للتخصيص في السنة المالية 2017 إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وتخصيص مبلغ 672 مليون دولار إلى الاحتياطي العام. وفي إطار أنشطة الإقراض والاقتراض والاستثمار الخاصة به، فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير معرض للمخاطر المتعلقة بالأسواق والأطراف المقابلة والمركز الائتماني للبلدان المقترضة والعمليات. ويقود رئيس خبراء إدارة المخاطر بمجموعة البنك الدولي مهام مراقبة المخاطر، ويرفع تقارير مستقلة إلى المجلس على أساس مستمر، ويدعم عملية اتخاذ القرارات المؤسسية عبر لجان مختصة بمراقبة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فقد طبق البنك إطارا قويا لإدارة المخاطر يساند جهاز الإدارة في الاضطلاع بوظائفه الرقابية. ويهدف هذا الإطار إلى تمكين البنك ومساندته في تحقيق أهدافه على نحو مستدام ماليا. وتُعتبر نسبة المساهمات في رأس المال إلى القروض مقياسا موجزا لصورة المخاطر التي يتحملها، وهي نسبة تتم إدارتها عن كثب بما يتفق مع الآفاق المالية وآفاق المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها. وبلغت تلك النسبة 22.8% في 30 يونيو/حزيران 2017.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **worldbank.org/ibrd**.

الارتباطات المالية التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية

المؤسسة الدولية للتنمية هي أكبر مصدر متعدد الأطراف لتقديم التمويل الميسر إلى بلدان العالم الأشد فقرا. وتقدم المؤسسة اعتمادات إنمائية ميسرة ومنحا وضمانات دعما لجهود هذه البلدان الرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء. وفي السنة المالية 2017، بلغ مجموع البلدان المؤهلة لتلقي المساعدة من المؤسسة 78 بلدا. بالإضافة إلى ذلك، حصلت الهند، التي تخرجت من أهلية الاقتراض من المؤسسة في السنة المالية 2014، على مساندة مؤقتة على أساس استثنائي حتى نهاية فترة العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة التي تغطي السنوات المالية 2015-2017. في السنة المالية 2017، بلغت ارتباطات الإقراض الجديدة من المؤسسة الدولية للتنمية ما قيمته 19.5 مليار دولار لتمويل 261 عملية، منها 11 عملية تمويل مختلط بينه وبين المؤسسة الدولية للتنمية. و اشتملت الارتباطات على 16.2 مليار دولار من الاعتمادات، و 3.2 مليار دولار من المنح، و 50 مليون دولار من الضمانات. (انظر جداول الإقراض حسب المناطق في الصفحة 35، وجداول الإقراض حسب القطاعات ومحاور التركيز في الصفحة 79).

موارد المؤسسة الدولية للتنمية ونموذجها المالي

تحصل المؤسسة الدولية للتنمية في العادة على معظم مواردها التمويلية من المساهمات التي تقدمها البلدان الشريكة المتقدمة ومتوسطة الدخل. ويأتي للمؤسسة تمويل إضافي من التحويلات من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنح من مؤسسة التمويل الدولية، وحصيلة سداد الاعتمادات السابقة التي حصلت عليها البلدان المقترضة منها. ومن شأن المستوى القياسي غير المسبوق للعملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة أن يحوّل هذا النهج بتطبيق نموذج تمويل هجين يمزج بين المساهمات والديون التجارية مع بدء هذه العملية. وكانت المؤسسة قد تلقت أول تصنيف ائتماني لها على الإطلاق من الفئة الممتازة AAA في عام 2016. ويلتقي شركاء التنمية مرة كل ثلاث سنوات لتجديد الموارد المالية للمؤسسة ومراجعة سياساتها. وتغطي المؤسسة المصروفات الإدارية بشكل رئيسي من خلال رسوم الخدمات التي تسددها البلدان المستفيدة.

تقوّم سلطة الارتباط المخولة للمؤسسة الدولية للتنمية بحقوق السحب الخاصة. وتستند المبالغ المعادلة للدولار الأمريكي المقدمة هنا إلى سعر الصرف المرجعي الخاص بالعملية السابعة عشرة، وهي

الشكل 9 نموذج عمل المؤسسة الدولية للتنمية

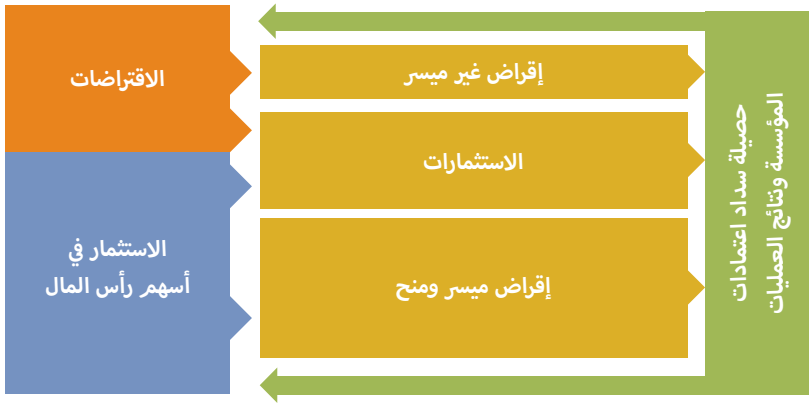

مقدمة لأغراض التوضيح فقط. وفي إطار العملية السابعة عشرة، بلغ إجمالي مبلغ الموارد 38.7 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 57.9 مليار دولار). ويعكس هذا المجموع أحدث المستجدات بعد مناقشات عملية تجديد الموارد.

وقد قدم 48 شريكا، 4 منهم شركاء مساهمون جدد، 16.9 مليار وحدة سحب (25.5 مليار دولار) في شكل منح، منها 0.7 مليار وحدة سحب (1.1 مليار دولار) هي عنصر منحة من مساهمات قروض الشركاء الميسرة. وقدم الشركاء 3.3 مليار وحدة سحب (4.9 مليار دولار) من قروض الشركاء الميسرة، أو 2.5 مليار وحدة سحب (3.8 مليار دولار)، باستبعاد عنصر المنحة من القروض. كما قدم الشركاء المساهمون أيضا 2.8 مليار وحدة سحب (4.2 مليار دولار) تعويضا عن عمليات تخفيف أعباء الديون بموجب المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون. وبلغت حصيلة سداد الاعتمادات (أقساط أصل الدين وفوائده) التي تسددها البلدان المتلقية للمساعدات من المؤسسة ما قيمته 11.1 مليار وحدة سحب (16.8 مليار دولار). ويشتمل هذا الرقم على 1.9 مليار وحدة سحب (2.8 مليار دولار) من عمليات السداد التعاقدي المعجل للاعتمادات غير المسددة من البلدان التي خرجت من أهلية الاقتراض من المؤسسة، وعمليات السداد الطوعي قبل حلول مواعيد الاستحقاق، فضلا عن 1.7 مليار وحدة سحب (2.6 مليار دولار) من الأرصدة المرحلة من عمليات التجديد السابقة. وبلغت قيمة التحويلات المقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، بما في ذلك الدخل المصاحب المُتحقق من الاستثمارات، 1.7 مليار وحدة سحب (2.6 مليار دولار). ويوافق على هذه التحويلات سنويا كل من مجلس محافظي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومجلس المديرين التنفيذيين لدى مؤسسة التمويل الدولية، وتستند إلى تقييمات النتائج السنوية والقدرات المالية للمؤسستين.

ازدادت سلطة الارتباط الخاصة بالعملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية 5 مليارات دولار في السنة المالية 2016. ومن هذا المبلغ، أُنشئ برنامج التسهيلات الموسعة برأسمال قدره 3.9 مليار دولار للفترة المتبقية من العملية السابعة عشرة، وجرى تخصيص 900 مليون دولار لتجديد موارد نافذة التصدي للأزمات، و 200 مليون دولار لمساندة المساعدات المقدمة للاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتم تمويل هذا التدبير الذي جرى لمرة واحدة باستخدام الموارد المتوفرة نتيجة لزيادة كفاءة استخدام السيولة لدى المؤسسة.

العمليتان السابعة عشرة والثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية

تضمنت حزمة سياسات العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، التي ارتكزت على إستراتيجية مجموعة البنك الدولي، طائفة متنوعة من التزامات السياسات ومؤشرات الأداء في إطار نظام قياس النتائج بالمؤسسة. وتركز محور التركيز الرئيسي "لتعظيم الأثر الإنمائي" على مساعدة البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة على تحسين تعبئة موارد القطاع الخاص والموارد العامة والمعرفة، مع التركيز بدرجة أكبر على تحقيق النتائج وفاعلية التكاليف. وتهدف محاور التركيز الأربعة الخاصة للعملية السابعة عشرة – وهي تغير المناخ، والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، والمساواة بين الجنسين، والنمو الشامل للجميع – إلى تدعيم عمل المؤسسة في القضايا المستجدة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية.

وتم وضع اللمسات الأخيرة للعملية الثامنة عشرة التحويلية لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في ديسمبر/كانون الأول 2016، وأسفرت عن مستوى قياسي بلغ 75 مليار دولار لتمويل المشروعات في فترة السنوات

الشكل 10 عمليات تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية

بمليارات الدولارات

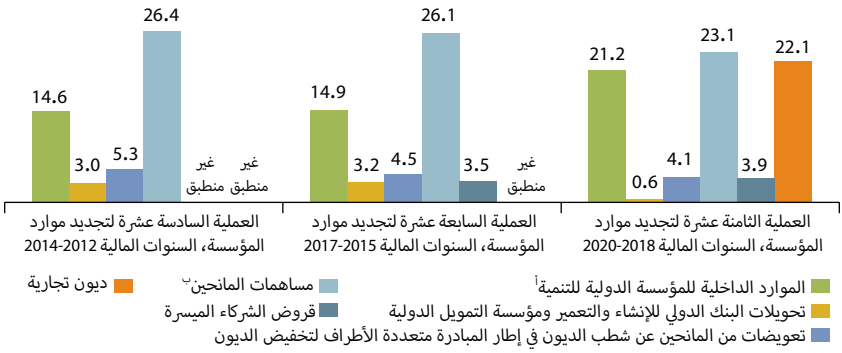

ملاحظة: تعكس البيانات تقارير تجديد الموارد النهائية المتفق عليها وأسعار الصرف المستخدمة أثناء مناقشات تجديد الموارد.

أ- تشمل الموارد الداخلية للمؤسسة الدولية للتنمية مدفوعات سداد أصل الدين وعوائد الاستثمارات.

ب- دون احتساب فجوة التمويل الهيكلية. تشمل مساهمات لصالح مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

الثلاث اعتبارا من 1 يوليو/تموز 2017 حتى 30 يونيو/حزيران 2020. وأبقت العملية الثامنة عشرة على ثلاثة محاور تركيز خاصة من العملية السابعة عشرة - وهي: تغير المناخ، والمساواة بين الجنسين والتنمية، والهشاشة والصراع والعنف - واستحدثت محورين جديدين هما - الحوكمة والمؤسسات، والوظائف والتحول الاقتصادي،- وتتسق جميعها مع المحور الرئيسي المعنون "نحو 2030: الاستثمار في النمو والقدرة على المجابهة والفرص".

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **ida.worldbank.org**.

معاملات إدارة المخاطر بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية

يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير للبلدان المتعاملة معه أدوات مالية تتيح لها العمل بكفاءة على تمويل برامجها التنموية وإدارة المخاطر ذات الصلة بكل من: العملات، وأسعار الفائدة، وأسعار المواد الأولية، والكوارث. وفي السنة المالية 2017، نفذت وحدة خدمات الخزانة بالبنك معاملات تحوّط لحساب البلدان الأعضاء تعادل قيمتها 1.7 مليار دولار، منها معاملات تحوط ضد مخاطر تحويل العملة بما يعادل 633 مليون دولار، ومعاملات تحوط ضد تقلبات أسعار الفائدة بما يعادل 1.1 مليار دولار، وذلك لمساعدة البلدان المقترضة على إدارة مخاطر تقلب أسعار الصرف وأسعار الفائدة خلال أجل قروضها من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وبلغ مجموع معاملات إدارة مخاطر الكوارث 425 مليون دولار من سندات الوقاية من الأوبئة والمشتقات المالية ذات الصلة لتوفير الدعم المالي لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة. بالإضافة إلى ذلك، نفذت وحدة خدمات الخزانة بالبنك معاملات مقايضة بما يعادل 109 مليارات دولار لإدارة تأثير المخاطر على موازنة البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وتدير المؤسسة الدولية للتنمية مخاطر تقلب أسعار الصرف وأسعار الفائدة ذات الصلة بموازنتها، وتساعد البلدان الأعضاء على إدارة المخاطر المتعلقة بالكوارث من خلال تنفيذ المعاملات مع الأسواق المالية. وفي السنة المالية 2017، نفذت وحدة خدمات الخزانة بالبنك معاملات مقايضة بلغت إجمالا ما يعادل 15.7 مليار دولار بغرض إدارة المخاطر المتصلة بموازنة المؤسسة، ومعاملة واحدة بقيمة 34 مليون دولار لتجديد تغطية برنامج التأمين ضد الكوارث بمنطقة المحيط الهادئ الذي يوفر الحماية ضد الزلازل والأعاصير المدارية في جزر كوك وجزر المارشال وساموا وتونغا وفانواتو.

إعداد الموازنات بفاعلية للتصدي للقضايا الإنمائية المعقدة

تقوم مجموعة البنك الدولي بمواءمة مواردها باستخدام عملية يُرمز لها بالحرف الإنجليزي "W" للتخطيط الإستراتيجي وإعداد الموازنات ومراجعة مستوى الأداء. وتمثل الأطراف الخمسة لحرف "W" نقاطا محددة لاتخاذ القرار في هذه العملية.

W1: يحدد جهاز الإدارة العليا أولويات التخطيط الإستراتيجي لمجموعة البنك الدولي.

W2: يراجع جهاز الإدارة على مستوى وحدات نواب الرئيس الأولويات المؤسسية ويستجيب لها.

W3: ينقح جهاز الإدارة العليا الإرشادات الخاصة بأولويات كل مؤسسة في إطار مجموعة البنك الدولي.

W4: يضع جهاز الإدارة على مستوى وحدات نواب الرئيس برامج العمل وخطط التوظيف استجابة للأولويات المحددة ومخصصات الموازنات.

W5: يراجع جهاز الإدارة العليا تجميع الموازنات على مستوى وحدات مكاتب نواب الرئيس. ويراجع المجلس بنود الموازنات الخاصة بوحدات نواب الرئيس ويصادق عليها للسنة المالية التالية.

تستند هذه العملية إلى حجم الطلب والتوقعات لدى البلدان المتعاملة مع البنك بغرض تحديد أولوياته وترتيبها، وتعزيز الانتقائية وكفاءة التنفيذ، وتقوية أواصر التعاون فيما بين وحدات مجموعة البنك الدولي. وعلى مدى العديد من دورات تخطيط الموازنات السابقة، حققت مجموعة البنك تقدما كبيرا في المواءمة بين الإيرادات والمصروفات، وتعديل الموازنات لصالح الأولويات المؤسسية.

وفي وقت يتسم فيه المشهد العالمي بعدم اليقين والتحديات، يُطلب من مجموعة البنك الدولي التصدي لعدد متزايد من قضايا التنمية المعقدة. فخلال فترة التخطيط التي تغطي السنوات المالية 2018 - 2020، ستركز مجموعة البنك على الاتجاهات والأولويات الناشئة من هدفي المجموعة لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، ورؤية البنك للتطلع إلى المستقبل، وتوسيع نطاق العمليات في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (وخاصة المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات)، والتزامات السياسات المتعلقة بالعملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة. ولتوسيع المساندة من أجل تعبئة الموارد على نحو أفضل من خلال مشاركة القطاع الخاص، أُنشئت نافذة جديدة للقطاع الخاص بالمؤسسة بغرض زيادة استثماراته في بيئات البلدان الهشة التي تعاني من نقص القدرات، جنبا إلى جنب مع العمل الجاري لبناء مجموعة بنك دولي أكثر مرونة وكفاءة وابتكارا.

التصدي لأوجه عدم اليقين التي تكتنف الأوضاع السياسية والسياسات الاقتصادية في العالم

يراقب رئيس خبراء إدارة المخاطر بمجموعة البنك الدولي البيئات السياسية والاقتصادية العالمية التي يمكن أن تؤثر في ماليات المجموعة، ويكّون نظرة عامة عن المخاطر المالية والتشغيلية على حد سواء. في السنة المالية 2017، دخل الاقتصاد العالمي فترة تتسم بقدر من التعافي لكن تشوبه درجة عالية من عدم اليقين. فالنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة لا يزال ضعيفا، وقد ألحقت أسعار السلع الأولية المنخفضة الضرر بالبلدان النامية، ويشكل ارتفاع نسبة التمويل بالديون في قطاع الشركات والاقتراض الخارجي المرتبط به في الأسواق الصاعدة الأكبر حجما نقطة ضعف أساسية للبلدان المقترضة من البنك الدولي.

وتشكل حالة الغموض وعدم اليقين التي تحيط بالسياسات خطرا عاما، وثمة فرصة كبيرة أن يبتعد النشاط الاقتصادي عن خط الأساس الذي يتوقع تحسّنا تدريجيا للنشاط الاقتصادي العالمي. فضلا عن ذلك، فإن الضغوط الحمائية المحتملة تشكل هي الأخرى خطرا كبيرا، لكن يظل هناك قدر كبير من عدم اليقين عن حجم هذه الضغوط، ومتى يمكن أن تتحول إلى تدابير ملموسة، والشكل الذي قد تأخذه. وستكون البلدان التي لديها اقتصادات مفتوحة وتعتمد على التجارة، بما في ذلك العديد من البلدان منخفضة الدخل، من بين أكثر البلدان ضعفا وتأثرا. كما يمكن لزيادة التدابير الحمائية أن تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية.

ويعد موقف السياسات العامة للبنوك المركزية الكبرى وهي تتحرك بدرجات متفاوتة لإعادة السياسة النقدية إلى وضعها الطبيعي مصدرا آخر لعدم اليقين. ومن الممكن أن تتغير توقعات أسعار الفائدة في الأسواق بصورة مفاجئة استجابة لارتفاع معدلات التضخم وتطورات سياسات المالية العامة التي ستؤثر في أسعار الفائدة والرغبة في تحمل المخاطر. وتُعد البلدان الأكثر تعرضا للمعاناة هي تلك الأكثر اعتمادا على استثمارات المحفظة لتمويل تدابير معالجة الاختلال في ميزان المعاملات الجارية. ويمكن أن يؤدي الابتعاد عن توقعات السياسات النقدية كذلك إلى المزيد من تحركات أسعار الصرف. ومن الممكن أن تواجه قطاعات الشركات التي عليها أن تخدم قروضها الكبيرة المقومة بالنقد الأجنبي وغير المغطاة ضغوطا في مواجهة التقلبات الحادة في أسعار الصرف. وفي بعض البلدان، يمكن أن تشكل الالتزامات الطارئة الكبيرة مصدرا للخطر والاضطرابات.

بيانات السنة المالية الخاصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير: البيانات المالية والقروض الأساسية

الجدول 19 المؤشرات المالية الرئيسية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنوات المالية 2013-2017

ملايين الدولارات فيما عدا النسب التي ترد في شكل نسب مئوية

المؤشر	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017
أبرز ملامح الإقراض					
الارتباطات[أ]	15,249	18,604	23,528	29,729	22,611
إجمالي المدفوعات[ب]	16,030	18,761	19,012	22,532	17,861
إجمالي المدفوعات[ب]	6,552	8,948	9,999	13,197	8,731
الأساس المُبلغ عنه					
قائمة (بيان) الدخل					
التحويلات التي وافق عليها مجلس المحافظين وغيرها	(663)	(676)	(715)	(705)	(497)
صافي الدخل (الخسارة)	218	(978)	(786)	495	(237)
الموازنة العمومية					
مجموع الأصول	325,601	358,883	343,225	371,260	405,898
صافي محفظة الاستثمارات	33,391	42,708	45,105	51,760	71,667
صافي القروض القائمة	141,692	151,978	155,040	167,643	177,422
محفظة الاقتراض	134,997	152,643	158,853	178,231	207,144
الدخل القابل للتخصيص					
الدخل القابل للتخصيص	968	769	686	593	795
المخصصات كما يلي:					
الاحتياطي العام[ج]	147	0	36	96	672
المؤسسة الدولية للتنمية[د]	621	635	650	497	123
الفائض	200	134	0	0	0
كفاية رأس المال					
مساهمات في أسهم رأس المال قابلة للاستخدام[هـ]	39,711	40,467	40,195	39,424	41,720
نسبة المساهمات في أسهم رأس المال إلى القروض (%)[و]	26.8	25.7	25.1	22.7	22.8

ملاحظة: للاطلاع على عرض كامل لبيانات السنة المالية، انظر القوائم المالية الكاملة المتاحة على الموقع: **worldbank.org/financialresults**.

أ- تشتمل الارتباطات على ارتباطات الضمانات وتسهيلات الضمانات التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي.

ب- تشتمل المبالغ على المعاملات مع مؤسسة التمويل الدولية ورسوم الموافقة على طلبات القروض.

ج- يمثل المبلغ في 30 يونيو/حزيران 2017 التحويل المقترح إلى الاحتياطي العام من صافي الدخل في السنة المالية 2017 الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين في 3 أغسطس/آب 2017.

د- في 3 أغسطس/آب 2017، قدم مجلس المديرين التنفيذيين توصية لمجلس محافظي البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتحويل مبلغ 123 مليون دولار إلى المؤسسة الدولية للتنمية.

هـ- تتألف المساهمات في أسهم رأس المال القابلة للاستخدام من رأس المال المسدد القابل للاستخدام وعنصري الأرباح المحجوزة والاحتياطيات.

و- تقارن نسبة المساهمات في أسهم رأس المال إلى القروض بين المساهمات في أسهم رأس المال الخاصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وحجم ديونه الجارية بغرض تقييم كفاية رأسماله. ويبلغ الحد الأدنى الحالي 20%.

الجدول 20 مجموع إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنوات 2013 - 2017

ملايين الدولارات

الإقراض	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017
مجموع الارتباطات	15,249	18,604	23,528	29,729	22,611

الجدول 21 إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب القطاعات، السنوات المالية 2013 - 2017

ملايين الدولارات

القطاع	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017
الزراعة والصيد والحراجة	886	829	843	561	754
التعليم	1,100	1,192	1,496	1,788	1,074
الطاقة والصناعات الاستخراجية	1,207	2,359	3,361	4,599	4,434
القطاع المالي	1,613	1,360	3,433	2,657	1,879
الصحة	698	793	893	1,181	1,189
الصناعة والتجارة والخدمات	750	1,106	1,684	3,483	2,694
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	102	262	90	194	503
الإدارة العامة	3,670	4,162	3,175	5,111	4,754
الحماية الاجتماعية	1,772	1,006	2,687	1,393	778
النقل	2,675	4,089	3,202	4,569	2,551
المياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات	777	1,447	2,664	4,192	2,000
المجموع	**15,249**	**18,604**	**23,528**	**29,729**	**22,611**

ملاحظة: الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح. واعتبارا من السنة المالية 2017، حلت فئات القطاعات الجديدة محل التصنيف السابق، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحديث البيانات الداخلية. وتم تنقيح بيانات السنة المالية السابقة الواردة هنا كي تعكس الفئات الجديدة، ولذلك فمن الممكن ألا تضاهي الأرقام المنشورة في التقارير السنوية السابقة. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغيرات، يرجى زيارة الموقع: projects.worldbank.org/sector .

الجدول 22 إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب محاور التركيز، السنة المالية 2017

ملايين الدولارات

محور التركيز	السنة المالية 2017
السياسة الاقتصادية	1,677
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	7,237
التمويل	3,330
التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين	2,687
تنمية القطاع الخاص	5,741
إدارة القطاع العام	3,516
التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية	939
التنمية الحضرية والريفية	5,937

ملاحظة: اعتبارا من السنة المالية 2017، حلت فئات محاور التركيز الجديدة محل التصنيف السابق، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحديث البيانات الداخلية. ونظرا لأن ارتباطات الإقراض لفرادى العمليات يمكن تطبيقها على فئات محاور تركيز متعددة، فإن حاصل الأرقام المنظمة حسب محاور التركيز لا يساوي إجمالي ارتباطات السنة المالية، ولذا ينبغي عدم جمع هذه الأرقام. وأُعيد النظر في بيانات محور التركيز الخاص بالسنة المالية الماضية، لكن لم تُنقح وفقا للمنهجية الجديدة. وحيث إن هذه البيانات لم تعد قابلة للمقارنة المباشرة بالبيانات المستمدة من السنوات السابقة، لم يتم إدراج البيانات التاريخية هنا. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغيرات، يرجى زيارة الموقع: projects.worldbank.org/theme.

الجدول 23 أكبر 10 بلدان مقترضة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنة المالية 2017

ملايين الدولارات

البلد	الارتباطات	البلد	الارتباطات
الصين	2,420	مصر	1,500
الهند	1,776	العراق	1,485
إندونيسيا	1,692	تركيا	1,083
كولومبيا	1,687	أوكرانيا	650
الأرجنتين	1,525	رومانيا	625

ملاحظة: تُخصص مبالغ العمليات متعددة البلدان بين المقترضين.

بيانات السنة المالية الخاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية: البيانات المالية والقروض الأساسية

الجدول 24 المؤشرات المالية الرئيسية للمؤسسة الدولية للتنمية، السنوات المالية 2013-2017

ملايين الدولارات

المؤشر	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017
عمليات التنمية					
ارتباطات القروض والمنح والضمانات	16,298	22,239	18,966	16,171	19,513[أ]
إجمالي مدفوعات القروض والمنح	11,228	13,432	12,905	13,191	12,718[أ]
صافي مدفوعات القروض والمنح	7,371	9,878	8,820	8,806	8,154
الموازنة العمومية					
مجموع الأصول	165,806	183,445	178,685	180,475	197,041
صافي الاستثمار	27,487	28,300	28,418	29,908	29,673
صافي القروض القائمة	121,157	132,010	126,760	132,825	138,351
الاقتراضات	0	0	2,150	2,906	3,660
المنح المستحقة ("المنح غير المدفوعة")	6,436	6,983	6,637	6,099	6,583
مجموع المساهمات في رأس المال	143,462	153,749	147,149	154,700	158,476
قائمة (بيان) الدخل					
إيرادات الفوائد من القروض	1,019	1,012	1,065	1,149	1,232
صافي إيرادات الاستثمار	472	459	419	384	391
تحويلات من المنظمات التابعة وغيرها	964	881	993	990	599
المنح ("مصروفات منح التنمية")	(2,380)	(2,645)	(2,319)	(1,232)	(2,577)
صافي الدخل (الخسارة)	(1,752)	(1,612)	(731)	371	(2,296)
بيان الأنشطة					
إجمالي مصادر الأموال	13,590	12,812	15,469	13,834	13,171
إجمالي الأموال المستخدمة	(11,215)	(13,441)	(12,941)	(13,260)	(12,800)
النتائج من أنشطة التشغيل	2,296	(741)	2,471	623	154

ملاحظة: للاطلاع على عرض كامل لبيانات السنة المالية، انظر القوائم المالية الكاملة المتاحة على الموقع: **worldbank.org/financialresults.**

أ- تتضمن الأرقام الارتباط الخاص بمنحة بمبلغ 50 مليون دولار وصرفها لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

الجدول 25 مجموع إقراض المؤسسة الدولية للتنمية: السنوات المالية 2013 - 2017

ملايين الدولارات

الإقراض	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017
مجموع الارتباطات	16,298	22,239	18,966	16,171	19,513[أ]

أ- يتضمن الرقم منحة بمبلغ 50 مليون دولار لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

الجدول 26 إقراض المؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات، السنوات المالية 2013 - 2017

ملايين الدولارات

القطاع	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017[أ]
الزراعة والصيد والحراجة	1,358	2,382	2,525	1,849	2,025
التعليم	1,788	2,426	2,124	1,431	1,773
الطاقة والصناعات الاستخراجية	2,231	4,438	1,461	2,814	1,891
القطاع المالي	485	669	661	443	1,227
الصحة	1,710	758	2,197	1,191	1,246
الصناعة والتجارة والخدمات	732	850	687	841	1,541
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	209	266	265	78	519
الإدارة العامة	2,075	2,624	2,744	1,500	1,954
الحماية الاجتماعية	1,504	1,515	1,928	2,475	1,913
النقل	2,843	3,187	2,191	2,277	3,271
المياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات	1,363	3,125	2,183	1,271	2,102
المجموع	**16,298**	**22,239**	**18,966**	**16,171**	**19,463**

ملاحظة: الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح. واعتبارا من السنة المالية 2017، حلت فئات القطاعات الجديدة محل التصنيف السابق، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحديث البيانات الداخلية. وتم تنقيح بيانات السنة المالية السابقة الواردة هنا كي تعكس الفئات الجديدة، ولذلك فمن الممكن ألا تضاهي الأرقام المنشورة في التقارير السنوية السابقة. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغيرات، يرجى زيارة الموقع: projects.worldbank.org/sector .

أ- يستبعد توزيع القطاعات الخاص بالمؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2017 منحة بمبلغ 50 مليون دولار لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

الجدول 27 إقراض المؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز: السنة المالية 2017

ملايين الدولارات

محور التركيز	السنة المالية 2017[أ]
السياسة الاقتصادية	1,791
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	5,776
التمويل	1,507
التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين	6,471
تنمية القطاع الخاص	4,837
إدارة القطاع العام	1,936
التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية	2,544
التنمية الحضرية والريفية	8,352

ملاحظة: اعتبارا من السنة المالية 2017، حلت فئات محاور التركيز الجديدة محل التصنيف السابق، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحديث البيانات الداخلية. ونظرا لأن ارتباطات الإقراض لفرادى العمليات يمكن تطبيقها على فئات محاور تركيز متعددة، فإن حاصل الأرقام المنظمة حسب محاور التركيز لا يساوي إجمالي ارتباطات السنة المالية، ولذا ينبغي عدم جمع هذه الأرقام. وأُعيد النظر في بيانات محور التركيز الخاص بالسنة المالية الماضية، لكن لم تُنقح وفقا للمنهجية الجديدة. وحيث إن هذه البيانات لم تعد قابلة للمقارنة المباشرة بالبيانات المستمدة من السنوات السابقة، لم يتم إدراج البيانات التاريخية هنا. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغيرات، يرجى زيارة الموقع: projects.worldbank.org/theme.

أ- يستبعد توزيع محاور التركيز الخاص بالمؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2017 منحة بمبلغ 50 مليون دولار لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

الجدول 28 أكبر 10 بلدان مقترضة من المؤسسة الدولية للتنمية، السنة المالية 2017

ملايين الدولارات

البلد	الارتباطات	البلد	الارتباطات
نيجيريا	1,601	كينيا	900
فييتنام	1,512	اليمن	783
تنزانيا	1,205	باكستان	736
بنغلاديش	1,152	كوت ديفوار	710
إثيوبيا	903	نيبال	640

ملاحظة: تُخصص مبالغ العمليات متعددة البلدان بين المقترضين.

الالتزام بتحقيق النتائج

يساعد البنك الدولي على تشجيع التنمية المستدامة بالبلدان الشريكة عن طريق تقديم التمويل وتبادل المعرفة والعمل مع القطاعين العام والخاص. ويتطلب توفير حلول متكاملة لمساعدة البلدان على التصدي لتحدياتها الإنمائية تركيزا على تحقيق النتائج. وفي السنوات الأخيرة، قدم البنك إسهامات مهمة في العديد من المجالات لمساندة نتائج عملية التنمية التي حققتها البلدان الشريكة. وتظهر الخريطة المصاحبة أيضا أهلية الاقتراض الحالي للبلدان الأعضاء. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي: **worldbank.org/results.**

1. **أفغانستان:** ساعدت نحو 5500 مجموعة ادخارية تضم 60700 عضوٍ من فقراء الريف (تشكل النساء منهم 52%) في 694 قرية الأعضاء على ادخار أكثر من 4.7 مليون دولار منذ عام 2010.

2. **الأرجنتين:** توفير إمدادات مياه الشرب لما يبلغ 85700 شخص وخدمات الصرف الصحي لما يبلغ 229 ألف شخص في أشدّ المناطق فقرا بإقليم بوينس آيرس في الفترة من 2005 إلى 2015.

3. **أرمينيا:** أصبحت إدارة الضرائب الآن أكثر كفاءة، حيث تصل الحصيلة الضريبية إلى 20% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بنسبة 16.3% في عام 2012.

4. **بنغلاديش:** تزويد ما مجموعه 3.9 مليون منزل ومحل في القرى النائية بأنظمة الطاقة الشمسية المنزلية في الفترة بين عامي 2012 و 2016.

5. **البوسنة والهرسك:** استفاد أكثر من 510 آلاف شخص في مناطق ضربتها الفيضانات من مساعدات التصدي للأزمات لشراء السلع اللازمة للتعافي في حالات الطوارئ وإعادة تأهيل مرافق البنية التحتية الإقليمية والمحلية منذ عام 2014.

6. **البرازيل:** في باهيا وهي إحدى أفقر ولايات البرازيل، ارتفع عدد البلديات التي بها مراكز إحالة صحية لمساعدة النساء ضحايا سوء المعاملة والعنف بأكثر من الضعف من 13 مركزا في عام 2011 إلى 27 مركزا في عام 2015.

7. **الكاميرون:** ارتفع معدل حالات الولادة بمساعدة طبية من 43% إلى 63% في المنشآت الصحية في أربع مناطق بين عامي 2012 و 2015.

8. **جمهورية أفريقيا الوسطى:** وفر الدعم الطارئ أثناء أزمة الغذاء مساعدة لسبل كسب العيش لأكثر من 720 ألف شخص، وساعد على زيادة إنتاج محاصيل 140 ألف مزارع بين عامي 2014 و 2016.

9. **الصين:** استفادت 470 ألف أسرة معيشية من وحدات إنتاج الغاز الحيوي الجديدة (المخمرات الحيوية biodigesters)، إلى جانب تحسين المطابخ ودورات المياه وحظائر الخنازير بين عامي 2008 و 2014، مع تحقيق منافع على صحتهم العامة وجودة حياتهم.

10. **كوت ديفوار:** بين عامي 2012 و 2015، استفاد نحو 27500 شخصٍ من برنامج لخلق الوظائف والتدريب على المهارات بغرض توفير فرص أفضل للشباب.

11. **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** بين عامي 2008 و 2016، أُعيد تأهيل أكثر من 1600 كيلومتر من الطرق ذات الأولوية، مما ساعد على إعادة ربط البلدات والمجتمعات المحلية التي ظلت معزولة لأكثر من 20 عاما.

12. **الجمهورية الدومينيكية:** انخفضت نسبة الفقراء فقرا مدقعا الذين يعولون أسرهم ممن لا يمتلكون أوراقا ثبوتية من 28% في عام 2005 إلى 7% في عام 2016.

13. **جمهورية مصر العربية:** منذ عام 2015، استفاد أكثر من 1.5 مليون أسرة من برنامجي تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، وشكلت النساء 90% من حاملي بطاقات البرنامجين.

14. **إثيوبيا:** ارتفع متوسط الإنتاجية الزراعية بنسبة 10%، وازدادت غلة المحاصيل الرئيسية في 45 مقاطعة بين عامي 2008 و 2013.

15. **هايتي:** بين عامي 2009 و 2015، تم التعاقد على شراء 10 جسور وتركيبها لمواجهة حالات الطوارئ، كما تم إصلاح 20 جسرا وقطاعا من الطرق تعاني من الضعف، مما أدى إلى تحقيق استقرار إمكانية السير على الطرق طوال العام لما يبلغ مليوني شخص.

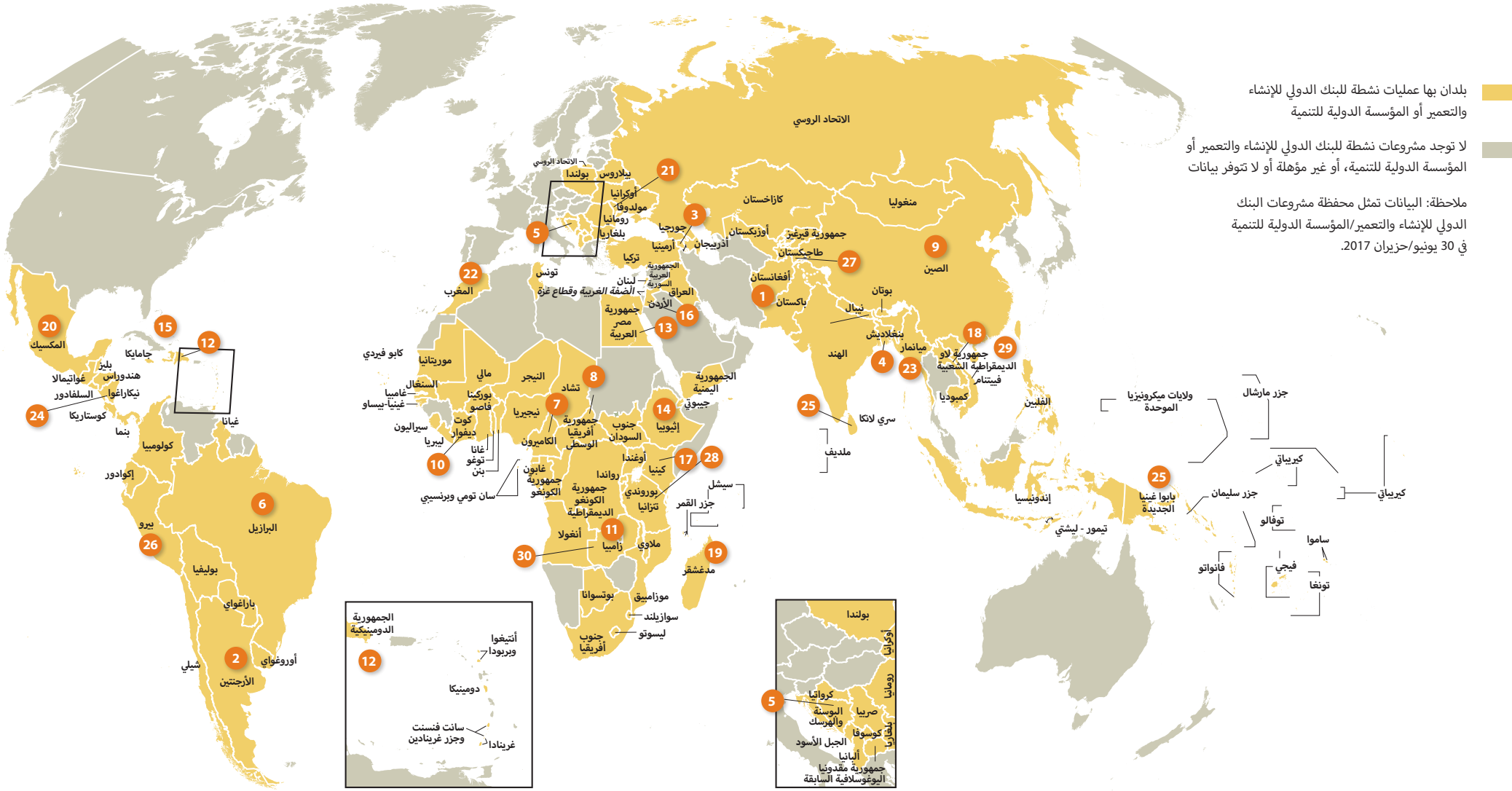

16 **الأردن:** خلق أكثر من 7600 وظيفة في منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص بين عامي 2012 و 2016.

17 **كينيا:** حتى عام 2015، استفاد 2.6 مليون شخص من مساندة التحويلات النقدية من خلال البرنامج الوطني لشبكات الأمان، ارتفاعا من 1.7 مليون في عام 2013.

18 **جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية:** حصل نحو 780 ألف شخص في المناطق الريفية على حزمة أساسية من خدمات الرعاية الصحية أو التغذية أو الصحة الإنجابية بين عامي 2011 و 2015.

19 **مدغشقر:** تلقى نحو 1.8 مليون طفل في سن الدراسة عقاقير للتخلص من الديدان وعلاجا وقائيا ضد الأمراض المدارية المهملة خلال الفترة بين عامي 2012 و 2016، وأفاد المعلمون بتحسن نسب الحضور بالمدارس نتيجة لذلك.

20 **المكسيك:** استبدل نحو 8 ملايين أسرة مكسيكية بمصابيح الإضاءة المتوهجة ما مجموعه 45.8 مليون مصباح فلورسينت صغير "موفر للطاقة" في عام 2012.

21 **مولدوفا:** أُعيد تأهيل نحو 3 آلاف هكتار من الأراضي الزراعية المروية وتلقى 38 ألف مزارع التدريب على ممارسات الري بين عامي 2011 و 2016.

22 **المغرب:** تطوير أكثر من 13500 كيلومتر من الطرق الريفية، مما أدى إلى تحسين إمكانية الوصول إلى المناطق الريفية المتأخرة من 54% في 2005 إلى 79% في 2015.

23 **ميانمار:** استفاد أكثر من 150 ألف طالب من برامج إعانات في 2016-2017 مقابل 37 ألفا في 2014-2015.

24 **نيكاراغوا:** تقديم اللقاح الخُماسي لجميع الأطفال دون عمر عام بنسبة 100% في الشبكات الصحية البلدية المستهدفة في عام 2016 ارتفاعا من 88% في عام 2009.

25 **بابوا غينيا الجديدة:** شارك أكثر من 15 ألف شاب، 40% منهم من النساء، في برنامج للتوظيف قصير الأجل والتدريب على المهارات منذ عام 2011.

26 **بيرو:** تحسنت إمكانية اللجوء إلى القضاء نتيجة لزيادة عدد مراكز المساعدة القانونية المجانية في ربوع البلاد من 25 مركزا في عام 2011 إلى 49 مركزا في عام 2016.

27 **طاجيكستان:** يدرس أكثر من 10 آلاف طفل في فصول دراسية أفضل، بما في ذلك تحسن إمكانية وصول الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة إلى الفصول، بفضل إنشاء وإعادة تأهيل 40 مدرسة منذ عام 2013.

28 **تنزانيا:** ازداد النطاق الترددي لشبكة الإنترنت القادم إلى البلاد أكثر من 1300 مرة منذ عام 2008؛ وتصل وصلات الإنترنت الآن إلى 34% من السكان، مقابل أقل من 1% في عام 2008.

29 **فييتنام:** ازدادت نسبة الأطفال في سن خمس سنوات الذين استفادوا من برامج التعليم قبل المدرسي طوال اليوم من 66% في عام 2011 إلى 84% في عام 2016.

30 **زامبيا:** شهدت 128 ألف أسرة من أصحاب الحيازات الصغيرة (48% منها تعولها نساء) زيادة في دخلها من الزراعة بأكثر من 300% بين عامي 2006 و 2014.

التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2017

القوائم المالية مدرجة بالإشارة إليها. تُعد مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة والقوائم المالية المدققة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ("القوائم المالية") جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير السنوي. يمكن الاطلاع على القوائم المالية على الموقع التالي: **.worldbank.org/financialresults**

يتوفر المزيد من المعلومات المالية ومعلومات الإقراض ومعلومات الهيكل التنظيمي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية على الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2017: **.worldbank.org/annualreport**

إعداد التقرير. أنتجت وحدة العلاقات الخارجية والمؤسسية التابعة لمجموعة البنك الدولي التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2017، وذلك بقيادة جيرمي هيلمان بإدارة الاتصالات المؤسسية، وتولى دانيال نيكوليتس تنسيق الخدمات التحريرية للتقرير، مع مساهمات أساسية من كل من مارجوري بينينغتون ودينيس برجيرون ونيكول فروست وسوزان غراهام وبول ماكلور وكريستين مونتغمري وبيغي ناصر وفلورا ريزاي موود وجانيت ساسر وماريا فيليز. وصمم تشاك روز صفحة التقرير على موقع البنك. وتولت تصميم النسخة المطبوعة من التقرير شركة Naylor Design, Inc. Typesetting by BMWW، وقامت بترجمة التقرير وحدة الترجمة التحريرية والفورية في البنك الدولي (GSDTI). طباعة التقرير: Professional Graphics Printing Co.

مصدر الصور. الغلاف: سارة فرحات/البنك الدولي؛ الصفحة 3: دومينيك شافيز/البنك الدولي، الصفحتان 8-9: غرانت إليس/البنك الدولي؛ الصفحة 13: غرانت إليس/البنك الدولي؛ الصفحتان 14-15: Resolution Studios/البنك الدولي؛ الصفحة 16: تشور سكونتيا/البنك الدولي؛ الصفحة 21: دريك/البنك الدولي، الصفحة 26: نيكو مونوز/البنك الدولي؛ الصفحة 38: ديانا ستافانلي/البنك الدولي؛ الصفحة 42: كريس ستاورس (ماتاهاتي)/البنك الدولي؛ الصفحة 46: سيرجي توربيك/البنك الدولي؛ الصفحة 50: ماتير/إيكومار/البنك الدولي؛ الصفحة 54: دومينيك شافيز/البنك الدولي، الصفحة 58: دومينيك شافيز/البنك الدولي.

تلتزم هذه المطبوعة بالمعايير الموصى بها لاستخدام الورق التي وضعتها مبادرة الصحافة الخضراء. ويحتوي الورق المستخدم أليافا معاد تدويرها من نفايات المستهلكين وهو مجاز من مجلس رعاية الغابات وإيكولوجو FSC® and EcoLogo، وتم تصنيعه باستخدام طاقة متجددة مستخرجة من الغاز الحيوي، وعملية التصنيع خالية من عنصر الكلور الأولي.

© 2017، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 202-473-1000
موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة
17 18 19 20 4 3 2 1

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة في أية خريطة في هذا الكتاب أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

ليس بهذه الوثيقة ما يشكل أو يعتبر قيدا على أو تخليا عن الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والتصريح بالطبع والنشر

هذا العمل متاح بموجب ترخيص المشاع الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف - استخدام غير تجاري- لا اشتقاق) (CC BY-NC-ND 3.0 IGO): https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo/deed.ar. وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، لأغراض غير تجارية فقط، مع الالتزام بالشروط التالية:

عزو العمل إلى المؤلف—يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: البنك الدولي. 2017. التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2017. واشنطن العاصمة البنك الدولي. 10.1596/978-1-4648-1125-8. الترخيص: ترخيص المشاع الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف - استخدام غير تجاري- لا اشتقاق) (CC BY-NC-ND 3.0 IGO).

الاستخدام غير التجاري—لا يجوز استخدام هذا العمل لأغراض تجارية.

لا اشتقاق—لا يجوز تعديل أو تغيير هذا العمل أو البناء عليه.

محتوى الطرف الثالث—البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مكون أو قسم يملكه طرف ثالث متضمن في هذا العمل بحقوق هؤلاء الأطراف. وتقع مخاطر أية دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا كنت ترغب في إعادة استخدام أحد مكونات هذا العمل، فإن مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على تصريح لإعادة الاستخدام أو الحصول على تصريح من صاحب حقوق الملكية يقع على عاتقك وحدك. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى شعبة النشر والمعرفة بالبنك الدولي على العنوان التالي: The World Bank, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، فاكس: 202-522-2625؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org

ISBN: 978-1-4648-1125-8
eISBN: 978-1-4648-1130-2
doi: 10.1596/978-1-4648-1125-8

في السنوات الأخيرة، ساعدت عمليات البنك الدولي البلدان المتعاملة معه على:

تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع

حصول **11 مليون شخص** ومؤسسة أعمال متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة على خدمات مالية

توفير خدمات الري **لثلاثة ملايين** هكتار من الأراضي

90500 كيلومتر من الطرق تم بناؤها أو إعادة تأهيلها

5000 ميجاوات من قدرات توليد الطاقة التقليدية **و 2400 ميجاوات** من قدرات توليد الطاقة المتجددة تم إنشاؤها أو إعادة تأهيلها

الاستثمار في البشر من أجل بناء رأس المال البشري لزيادة الإنتاجية

توظيف أو تدريب **9 ملايين** معلم

310 ملايين شخص حصلوا على الخدمات الأساسية للصحة والتغذية والسكان

49 مليون شخص حصلوا على مصدر مياه محسَّن

17 مليون شخص حصلوا على مرافق صرف صحي محسَّنة

تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات والمخاطر العالمية

39 مليون مستفيد شملتهم برامج شبكات الأمان الاجتماعي

خفض **44 مليون** طن من الانبعاثات بمكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا بدعم من أدوات خاصة لتمويل الأنشطة المناخية

مساندة **35 بلدا** في إضفاء الطابع المؤسسي على جهود الحد من مخاطر الكوارث باعتبار ذلك أولوية وطنية

يتألف البنك الدولي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA). وتتمثل رسالة البنك الدولي في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام. وفي ضوء ما يتمتع به من تغطية عالمية فريدة والتزامه بالعمل مع الشركاء على الأمد الطويل، يتيح البنك الدولي التمويل والمعرفة الفنية وخدمات الجمع بين الأطراف المعنية لمساعدة البلدان المتعاملة معه على تحقيق أولوياتها الإنمائية. وأفادت البلدان المتعاملة مع البنك الدولي، بدعم من العمليات التي مولها البنك بين عامي 2014 و 2016، بالنتائج العالمية المختارة الواردة أعلاه.

worldbank.org/annualreport

SKU 211125

البنك الدولي
IBRD • IDA | مجموعة البنك الدولي